

أمن دولة

كيف تشكلت أسطورة «جبل العلال»

بلال الدوي



بطاقة فهرسة

حقوق الطبع محفوظة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : أمن دولة..

كيف تشكلت أسطورة «جبل الحلال»

المؤلف : بلال الدوى

تصميم الغلاف: عزمي المنشاوى

متابعة : عزت عبد الشافي

رقم الإيداع : 2018 / 3259

الترقيم الدولي: 9-31-8565-977-978

الطبعة الأولى 2018



مكتبة جزيرة الورد

القاهرة: ميدان حليم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت: ٠١٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

إهداء

إلى إبنى الغالى «يوسف» الذى
أرى فيه مستقبلاً مُشرقاً ، وأتمنى
من الله عز وجل أن يحفظه ويجعله
نافعاً وحامياً ومُدافعاً عن الوطن.



■ قبل أن تقرأ

... عليهم ترك هذه الأرض !!

قبل ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ يومين ، تلقيت في المساء إتصالاً
تليفونياً - لمدة ساعتين - من أحد الصديق والزميل الصحفي
ملهم العيسوي ، وكالعادة تبادلنا أطراف الحديث حول الأحداث
في مصر ، وكنا نسأل أنفسنا عدة أسئلة منها : هل سيخضع
«محمد مرسى» لإرادة الشعب الغاضب الثائر ؟ وإلى أين ستصل
الأمور في مصر بعد التهديدات المتوالية الصادرة من قيادات
جماعة الإخوان لمن يخرج للتظاهر ضد «مرسى» ؟ وهل بالفعل
سيتم سحق من سيخرج للتظاهر في ٣٠ يونيو بعد تهديدات
قيادات الجماعة الإسلامية ؟ وهل الميليشيات المسلحة التي
أعلن عنها «خيرت الشاطر» ستُجهز لـ«حمامات دم» للشعب
المصرى إذا خرج على شرعية «مرسى» ؟ .. وكان السؤال
الصعب هو : ما موقف الأمريكيان تجاه المظاهرات الشعبية ؟
وهل سيدافعون عن الإخوان للنهائية ؟ .. وكان السؤال الأهم
هو : ما موقف الجيش مما يحدث ؟ وهل سيستجيب للمطالب
الشعبية وينضم للشعب ؟

.. المُهم .. بعد أن إنتهت من المكالمة مع زميلي الصحفي ملهم العيسوى ، سَرحت بخيالى طويلاً، وتذكرت ما أكدّه الرئيس الراحل أنور السادات فى كتابه (البحث عن الذات) حينما تولى السلطة بعد رحيل جمال عبدالناصر ، وفى بدايات حُكمه كان المشهد السياسى ضبابى ، وكانت سيناء ضائعة بعد نكسة ١٩٦٧ ، والشباب فى الجامعات ثائر ، والأحوال المعيشية للمصريين «تصعب على الكافر» ، وعانى الجميع من ضيق ذات اليد ، وشاهدنا تناحر شديد بين مراكز القوى التى ظنت أنها ورثت تركة جمال عبدالناصر .. وقتها فتح الرئيس السادات «شُرفة» منزله الريفى فى قرية «ميت أبوالكوم» ونظر إلى الأرض الزراعية وقال (جمال عبدالناصر ترك لى ميراث ثَقيل ، وسابنى قدام القَطر ، ورجلى مربوطة فى قضيب القَطر ، لا انا عارف أتحرك من قدام القَطر علشان أنفادى إنه يدهسنى ، ولا أنا عارف أمشى لقدام زى القَطر علشان لازم أنجز وأتخطى المُشكلات الى بتواجهها مصر .. وعلى العموم : الله غالباً على أمره ، والله المستعان) .

.. تذكرت ما قاله الرئيس السادات وقلت فى نفسى ولِنفسى (إننى أرى الفريق أول عبدالفتاح السيسى فى نفس موقف الرئيس السادات بالضبط) ، فماذا سيفعل الفريق السيسى وهو عليه أن يتقدم الصفوف وينضم للشعب ويستمع لنداءات المصريين ؟ وفى الوقت ذاته فهو فى موقف صعب جداً ، فالأمريكان يُحركون جماعة الإخوان بـ (الريموت كنترول) وبكل تأكيد لن يتركوهم يسقطون ، والموقف صعب جداً : فقد شُكل الإخوان تنظيمات مُسلحة وتهدد الدولة بالإضافة الى انهم لديهم تنظيم دولى متواجد فى (٨٩) دولة وسيُناصروهم وسيدعموهم ولن يتخلّوا عنهم ، والمجتمع الدولى تتحكم فيه أمريكا ويمشي فى رِكابها أكثر من ٥٠ دولة فى العالم وهذا يدعونا للشعور بالخطر على الجيش المصرى ويضعه فى حرج شديد أمام العالم .. لكننى قلت ما قاله الرئيس السادات (الله غالباً على أمره ، الله المستعان ، فمن راهن على الشعب رَبح ، ومن أنصف

شعبه نجح ، ومن يستمتع لنداء شعبه يدخل التاريخ من أوسع أبوابه ، لأن الشعوب هى من تقرر مصيرها ولا بد أن يستجيب القدر) .

.. وأصبحت على يقين من الله معنا جميعاً «شعب بفئاته المختلفة التى خرجت ترفض حكم المُرشد» وجيش وشرطة وقضاء وإعلام .. نعم إنا الله معنا ، لأننا عانينا كثيراً من أهل الشر الذين وضعوا أيديهم فى يد الأتراك والقطريين والإيرانيين لينفذوا مخطط ينال من وحدة وإستقرار الدولة المصرية .

.. وبعد طرد جماعة الإخوان من السلطة قررت أن أقوم برصد ما فعلته هذه الجماعة الضالة بمصر وبالمصريين ، وتوقفت أمام قصص حقيقية ومعلومات ثابتة وحكايات يُندى لها الجبين وروايات ووقائع عيشناها وشوفناها ، وكان (أمن دولة) يُهدد أمام أعيننا ، حزنت كثيراً ، تألمت كثيراً ، لكن أكثر ما أَلمنى هو التواصل الذى كان بين زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري ورئيس مصر وقتها محمد مرسى حينما قال («الظواهري» لـ «مرسى») وهنا يتحدثان عن الأقباط المصريين : .. وعليهم ترك هذه الأرض .

.. يا الله ، هل وصلنا لهذه الدرجة أن يحصل رئيس مصر على تعليمات من زعيم تنظيم القاعدة ، تعليمات للتحريض ضد أقباط مصر ، شركائنا فى الوطن ، وَقُلْتُ : سأظل أبحث عن حقيقة هؤلاء الأشرار الذين إشتروا فى مخطط هدم الدولة منذ ٢٠٠٦ وحتى وصولهم للسلطة وطردهم منها ، وإستمرت عملية البحث فى كل صغيرة وكبيرة لمدة تقترب من ثلاث سنوات وثلاثة أشهر ، أى حوالى (١١٨٥) يوماً .. أتمنى من الله عزوجل أن أكون قد وُفقت ونجحت حتى يخرج هذا الكتاب إلى النور .. ربنا يحفظ مصر .

بلال الدوى

القاهرة فى (٢٠ يناير ٢٠١٨)

■ ■ الحلقة الأولى

... البذور الأولى للإرهاب في سيناء

.. خلال الشهور الأخيرة من عام ٢٠٠٣ والشهور الأولى من عام ٢٠٠٤ بدأت البذور الأولى لعملية تشكيل أول خلية إرهابية في شمال سيناء وأُطلق علي الخلية إسم «التوحيد والجهاد» وكانت قياداتها ثلاثية وتولى القيادة ثلاثة من العناصر الخطرة في وقت واحد وهم (الأول : خالد مساعد - إبن قبيلة السواركة الذى تخرج من جامعة الزقازيق وعمل كطبيب أسنان في العريش وكان يلقي دروساً دينية في مسجد الملايحة) و (الثانى : نصر خميس الملاحي - كان يدرس القانون وتعرف على «خالد مساعد» في الزقازيق وانتقل فيما بعد إلى الاستقرار في العريش وكان يعطى دروساً دينية في مسجد توفيق) و (الثالث : سالم خضر الشانوب - أحد المتطرفين فكرياً وله خبرات في إستخدام الأسلحة صناعة القنابل) .. إتفق الثلاثة على العمل على تجنيد الأشخاص الموثوق فيهم فقط على أن يكونوا من العائلات والقبائل القرييين فكرياً منهم ، وبالفعل نجح الثلاثة في تجنيد (١٠٠ عنصر) داخل سيناء ، وساهم «خالد مساعد» في الدور الأكبر في تجنيد الشباب هناك نظراً لأنه كان يعمل «طبيب أسنان»

ويذهب له المرضى ، وكان معظم أعضاء التنظيم من الشباب الذين تولى «مساعد» تجنيدهم في عيادته الخاصة ، وتم الإتفاق على ان يتولى «سالم نصر الشانوب» مهام القائد العسكري للتنظيم ، بالإضافة إلى عدد محدود جداً في خارج سيناء شكلوا خلية أصغر والتي إنحصر وجودها في محافظة الإسماعيلية .. كانت أفكار الخليتين - الكبرى والصغرى - مرتبطة بالفكر السلفى الجهادى المنتشر في قرى رفح والشيخ زويد في شمال سيناء ، وانتشر أيضاً في قطاع غزة ورفح الفلسطينية وتحديداً بعد تنامي دور المشايخ المحسوبين على جماعة الإخوان والسلفية الجهادية والذين سيطروا على جميع مساجد جنوب غزة ويحملون الفكر القطبى التكفيرى المتشدد .

.. تعاون «تنظيم التوحيد والجهاد» مع عدد كبير من العناصر التكفيرية الذين إنتشروا على الحدود بين رفح المصرية ورفح الفلسطينية ، وساعد على ذلك سهولة الحركة عبر الأنفاق المنتشرة على الحدود ، وأرتبطوا أيضاً بعلاقات صداقة وعمل ومصاهرة معاً وسادت بينهم علاقات عائلية ، ونجحوا في بداية نشأة التنظيم في تنفيذ عمليات إرهابية ما بين عامى (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦) في طابا وذهب وشرم الشيخ وإستهدفوا الفنادق والسياح والمدنيين ، وذلك بعد فترة من الاستقرار الأمنى التى شهدتها مصر وإستمرت لمدة (٧) سنوات منذ وقوع أحداث الأقصر عام ١٩٩٧ والتي تورطت فيها الجماعة الإسلامية .

- إستطاع جهاز الأمن التوصل إلى كافة خيوط «تنظيم التوحيد والجهاد» ورفع جهاز أمن الدولة بالتعاون مع مصلحة الأمن العام شعار (الإستئصال) فى التعامل مع هذا التنظيم ، وبالفعل نجحت الجهود الأمنية فى إستئصال هذا التنظيم وإستهداف قياداته المعروفة وتم تصفية كل من «سالم خضر الشانوب فى نوفمبر ٢٠٠٥» و «نصر خميس الملاحي فى مايو ٢٠٠٦» و «خالد مساعد فى سبتمبر ٢٠٠٦» وأصبحت المجموعات المُلحقة بالتنظيم مُبعثرة وبلا قيادة ، ونتيجة

المطاردات الأمنية والملاحقة المستمرة لهم ماكان من هذه العناصر إلا الفرار إلى المنطقة الجبلية الوعرة في سيناء للإختباء بها والإستقرار في (جبل الحلال) والذي إمتلئت مغاراته بـ«الإرهابيين الجدد» والذين وجدوا عناصر أخرى كانت تعج بها المغارات وهم من المسجلون خطر ومهربى وتاجرى المخدرات والأعضاء البشرية الهاريين من أحكام قضائية نهائية صادرة ضدهم .

- في نفس هذه الفترة وتحديداً في عام ٢٠٠٦ حدث (إنقلاب) حركة حماس على السلطة في غزة وساعدها في ذلك عدد من التنظيمات التكفيرية المتطرفة المسلحة ، ونتيجة تفشي الأفكار السلفية الجهادية فإنتشرت بطبيعة الحال التنظيمات السلفية الجهادية ، نجحت حركة حماس في السيطرة على بعضها وفشلت في السيطرة على البعض الآخر ، فحدث الصدام بينهم والنتيجة هروب عدد من العناصر المتطرفة في غزة عبر الأنفاق إلى «جبل الحلال» في سيناء ، والسؤال هل هربوا فقط والسلام ؟ أم أنهم هربوا مجموعات أم أفراد ؟ أم هربوا ومعهم سلاحهم ؟ الإجابة بطبيعة الحال هى : هربوا مجموعات وأفراد بسلاحهم وأفكارهم .. لكن كانت المفاجأة وهى : الكشف عن دراية كاملة لهذه المجموعات التنظيمات الهاربة من جنوب غزة إلى الحدود المصرية بكل دروب ومغارات «جبل الحلال» وإعتباره بالنسبة لهم بمثابة (مخزن سلاح وذخيرة ومتفجرات) .

■ ■ الحلقة الثانية

... الطريق إلى جبل الحلال

.. طوال الفترة من منتصف عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠٠٩ كانت المطاردات الأمنية للتكفيريين كلها تُصَب في إتجاه «إستئصال» هذه العناصر من شمال سيناء ، لكن كانت هذه العناصر تهرب إلى «جبل الحلال» لدرجة إن جميع العناصر التكفيرية - في الأساس من المنتمين لجماعة الإخوان ثم تحولوا للفكر السلفي الجهادي وتبنوا أفكار الجهاد - قد عرفوا أن مكان تجمعهم وهروبهم من العدالة هو «جبل الحلال» وأن مآواهم الأخير يكمن في «مغارات جبل الحلال».

- في أوائل عام ٢٠٠٩ دعت حركة حماس جميع الفصائل الفلسطينية وجميع التنظيمات التكفيرية الموجودة في غزة لوقف إطلاق النار مع إسرائيل ، هنا حدث «الصدام الثاني» بين حركة حماس من جهة والفصائل والتنظيمات التكفيرية في قطاع غزة من جهة أخرى ، وعلى أثر ذلك : كان الهروب الثاني لجميع أفراد ومجموعات هذه الفصائل والتنظيمات عبر الأنفاق إلى (جبل الحلال) في سيناء ومعهم أسلحة لا حصر لها ، لدرجة أن هناك

تنظيمات بأكملها قد هربت من جحيم حركة حماس إلى «جبل الحلال» ومنها «جماعة أنصار الله» و «تنظيم جيش الإسلام» وهما من التنظيمات التي رفعت شعار الجهاد في غزة ، ليس هذا فقط : فبعد إعلان هذين التنظيمين عن تأسيس كلاً منهما لإمارة إسلامية في غزة بعد اعلان حماس وقف إطلاق النار مع إسرائيل في عام ٢٠٠٩ ، فوجيء أهالي غزة بـ (٧) تنظيمات أخرى تعلن عن تأسيسها إمارات إسلامية في غزة ومنهم (مجلس شورى أكناف بيت المقدس - جماعة أنصار الجهاد - ألوية الناصر صلاح الدين - جيش الأمة - جند الله - جماعة أنصار الشريعة)، وكان من نتائج هذا الصدام بينهم وبين حركة حماس أن أعلنوا عن هروبهم جميعاً إلى (جبل الحلال) .

.. يعلم القاصي والداني أن وجود مثل هؤلاء المتطرفون التكفيريون الإرهابيون الغزافيون في «مغارات جبل الحلال» مع أعضاء «تنظيم التوحيد والجهاد» الهاريين من الملاحقات الأمنية وبالقرب من المسجلين خطر الفارين من العدالة ومع تجار المخدرات وتجار الأعضاء البشرية كل هذا سيستج عنه : إختلاطهم ببعضهم البعض وتنامى افكارهم المتشددة وإمتزاج التنظيمات في عملية تم تسميتها بـ (تبادل الخبرات) والتحالف معاً كتنظيمات متطرفة والإستقرار في (جبل الحلال) حتى إشعار آخر .

.. في هذه الأوقات لمع إسم «ممتاز دُغمش - كان عامل بوفيه في جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني أثناء فترة رئاسة محمد دحلان له» وهو قائد تنظيم جيش الإسلام في غزة والذي بايع تنظيم القاعدة وتبنى نفس شعارها وهو «جئناكم بالذبح» وكانت قوة تنظيم «دغمش» تتمثل في أنصاره الذين وصل عددهم لحوالي (٣٠٠٠) عضو ، معظمهم من غير المتعلمين ويعملون في حِرَف يدوية ولا يجيدون القراءة والكتابة ويريدون إقامة إمارة إسلامية ويحصلون على أموال من عمليات الخطف والبلطجة وأعمال العنف ، وانتقل معظمهم إلى «جبل الحلال»

وإنتشروا بداخل مغاراته ، وظهر أيضاً «توفيق فريج - مصرى» والذي إتضح إنه القائد الجديد لتنظيم «التوحيد والجهاد» بعد أن نجح في لم شمل أعضاء التنظيم من جديد تحت قيادته ، إضافة إلى «محمد على عفيفى - مصرى» و «هشام السعيدنى - مصرى» و «أيمن محارب - مصرى» و «يسرى محارب - مصرى» و «أحمد محمد صديق - فلسطينى» و «خالد محمود مصطفى - فلسطينى» و «تامر النصيرات - مصرى» و «شادى المنيعى - مصرى وأمه فلسطينية» .. وخلال عام ٢٠٠٩ كانت المنطقة (ج) على الحدود المصرية الإسرائيلية وأيضاً المنطقة الحدودية المصرية مع غزة بطول (١٣) كيلو متر عبارة عن مَرْتَعاً ومأوى لهؤلاء ، وبوابة لمرور وإستقرار الإرهابيون وأقاموا عدد كبير من مخازن السلاح بها ، إضافة إلى سيطرتهم الفعلية على «جبل الحلال» المعروف بدروبه الجبلية الوعرة ، كما إستطاع هؤلاء المتطرفون التوغل فكرياً داخل بعض قبائل سيناء وتحديدأً في (٥) قرى في رفح والشيخ زويد ومنها قرى (الجورة - الخروبة - صلاح الدين - المهديّة - البُرس) ، ونجحوا في ضم أعضاء أجدد من أبناء هذه القبائل ، وساعد في ذلك جماعة الإخوان الذين سيطروا على جميع مساجد مدينتى «رفح والشيخ زويد» ، وإتفق هؤلاء الإرهابيون الجدد على ضرورة إستئناف عملياتهم ضد الدولة المصرية بدعم من جماعة الإخوان وقام «ممتاز دغمش» بتنفيذ (٣) عمليات إرهابية في القاهرة في (الأزهر والحسين وعبد المنعم رياض) ، في القاهرة ؟؟ نعم في القاهرة .. كيف حدث ذلك ؟ عن طريق بعض أعضاء تنظيمه ، وتم التوصل لجميع خيوط التنظيم وكانت المفاجأة وهى : إعتراف بعض أعضاء التنظيم عن قرار قائد التنظيم ممتاز دغمش بنقل عملياتهم من سيناء إلى القاهرة والإسكندرية والمحافظات الأخرى لتخفيف الضغوط الأمنية عليهم في سيناء وإلهاء الأجهزة الأمنية بما يحدث في القاهرة .. بسرعة شديدة قام المستشار عبدالمجيد محمود النائب العام وقتها بإصدار قرار ضبط

وإحضار لكل من (ممتاز دغمش) ومعه (أحمد محمد صديق و خالد محمود مصطفى) لإتهامهم في التورط في تفجيرات الأزهر والحسين وعبد المنعم رياض ، لكنهم هربوا إلى غزة وعادوا مرة أخرى لمعسكرات التدريب التي أنشأوها في جنوب غزة ، كانت قرارات الضبط والإحضار قد تم توجيهها إلى السلطة الفلسطينية في رام الله لأن مصر لا تعترف بإنقلاب حماس على السلطة في غزة ، لكن السلطة الفلسطينية لم تستطع الضغط على حماس لتسليم المتهمين الثلاثة لمصر لأن حماس تصالحت مع «ممتاز دغمش» وتنظيمه المسمى ب «جيش الإسلام» بعد أن إعتبرته حركة حماس بأنه «تنظيم يحمل البندقية للإيجار» لمن يدفع له أموالاً أكثر ، شريطة أن تكون هذه الأموال ب (الدولار) .

■ ■ الحلقة الثالثة

... الشيخ عبداللطيف وممتاز دغمش

.. ظل المشايخ المحسوبين على التيار الجهادى التكفيرى الإخوانى المسيطرون على مساجد رفح والشيخ زويد وجنوب غزة يملؤون عقول التنظيمات التكفيرية بضرورة البدء فى محاربة الدولة المصرية طوال عام ونصف وتحديداً منذ منتصف ٢٠٠٩ وحتى نهاية ٢٠١٠ ومنهم (الشيخ عبداللطيف موسي - المرجعية الفقهية لتنظيم جيش الاسلام) و (الشيخ سلمان الداية - مفتى بجماعة الإخوان فى غزة) إضافة إلى الأفكار المتطرفة التى إنتقلت لهم وترسخت فى أذهانهم من عدد من مشايخ تنظيم الجهاد والسلفية الجهادية المحبوسين فى سجن العقرب ومنهم (محمد الظواهري - شقيق زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري) و (أحمد عشوش - قيادى بالسلفية الجهادية) و (مجدى سالم - أحد أقرب أعضاء تنظيم الجهاد لأيمن الظواهري) و (أشرف عبدالمنعم - من كبار مشايخ السلفية الجهادية) و (اسامه قاسم - قيادى بتنظيم الجهاد) و (على فراج - قيادى بتنظيم الجهاد) و (حامد مشعل - قيادى بتنظيم

الجهاد) و (مرجان سالم الجوهري - أحد كبار قادة السلفية الجهادية في سيناء) .. وفجأة حدث ما يمكن توقعه أحد في ليلة رأس السنة في بداية عام ٢٠١١ حيث وقعت كارثة «تفجير كنيسة القديسين» بالإسكندرية ، على الفور كانت المعلومات الأولية المتوفرة لدى أجهزة الأمن تؤكد أن مُنفذى العملية من الانتحاريين المدربين تدريباً على أعلى مستوى وبالبحث طوال أكثر من أسبوعين كاملين بدأت خيوط العملية تتضح لأجهزة الأمنية المصرية وهى أن المدعو (أحمد لطفى ابراهيم) له علاقته بتفجير الكنيسة صُدفة والعثور في منزله على مستندات تثبت علاقته بجيش الاسلام في غزة وأعطرافاته الكاملة بالعملية وكافة تفاصيلها وتم استجوابه في مصر والكشف عن بقية أعضاء التنظيم الذى انتشر في الإسكندرية ، وكانت المعلومات كاملة على مكتب حبيب العادلى وزير الداخلية وقتها في الساعات الأولى من ليلة (٢٣ يناير ٢٠١١) وهى ليلة الإحتفال بعيد الشرطة وكانت المعلومات كالآتى : تم القبض على (١٩) عنصر من حاملى الجنسية الفلسطينية والليبية والسورية واليمنية وكانوا يقيمون بعدد من الشقق في القاهرة والإسكندرية والفيوم وبتفتيش الشقق تم العثور على أسلحة وذخائر وخراطم لدور العبادة المسيحية في الاسكندرية والفيوم ، وكانت اعترافات (أحمد لطفى إبراهيم - أمين مكتبة في شركة بترول بالإسكندرية وتم فصله في أوائل عام ٢٠٠٨ لتوجهاته المعادية للدولة وإنتماءه للسلفية الجهادية) لها عامل كبير في التوصل لكافة كواليس العملية وقال في تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا نصاً مايلي (أعضاء بجماعة الإخوان قاموا بتسفيرى إلى سيناء ومكثت في جبل الحلال حتى تم تهريبى عبر الأنفاق إلى غزة منتصف ٢٠٠٩ وتقابلت مع عناصر من «تنظيم جيش الاسلام» المرتبط بتنظيم القاعدة وتم تدريبى في المعسكرات التابعة لهم ، وكلفني «ممتاز دغمش» قائد التنظيم بتصوير كنيسة القديسين من الواجهه الأمامية والزوايا المختلفة ، وإرسال الصور للتنظيم في غزة ، وطلبوا منى توفير شقة وسيارة وقمت بتوفير شقة لهم ، أما بالنسبة للسيارة فقلت لهم : لا داعى ، ومن

نفذ العملية هو عنصر إنتحاري ليس مصرياً)، وللمرة الرابعة يقوم المستشار عبدالمجيد محمود النائب العام وقتها بإصدار أمر ضبط وإحضار لـ «ممتاز دغمش - قائد تنظيم جيش الإسلام في غزة» بتهمة التخطيط لعمليات ارهابية في مصر منها تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية.

- وفي الساعات الأولى من ليلة (٢٤ يناير ٢٠١١)، أصدرت جماعة الإخوان ثلاث قرارات سرية وغاية في الخطورة وتوصخ الكثير والكثير عما كان يحدث طوال السنوات الماضية في سيناء .. وهذه القرارات هي :

- (القرار الأول) : صدور تعليمات لكافة التنظيمات التكفيرية المتواجدة في جبل الحلال ووسط سيناء ورفع والشيخ زويد بتشكيل ما أسموه بـ «لجنة المهمة لإدارة رفع والشيخ زويد» بالتعاون مع جميع أعضاء الإخوان في العريش ، مع انتظار تعليمات أخرى في هذا الشأن .. وهذا القرار يكشف ان جميع التنظيمات الارهابية تبت إخوانى تابع للجماعة قسموا أنفسهم الى تنظيمات متعددة بأسماء مختلفة وهم في الحقيقة من الممتنين للإخوان.

- (القرار الثانى) : التأكيد على حركة حماس بضرورة قيام كتائب عزالدين القسم - وهى الجناح العسكرى للحركة - بتنفيذ عروض عسكرية طوال ليلة (٢٤ يناير ٢٠١١) بالقرب من خط الحدود بين مصر وغزة حتى تشغل قوات حرس الحدود المصرية وتعلن التأهب ، في ذلك الوقت يتم تهريب (٧٠٠ عنصر) من كتائب القسم للدخول الى مصر بسيارات الدفع الرباعى المجهزة لذلك عبر الأنفاق السرية والتي تم تجهيزها من داخل جنوب غزة إلى داخل بعض مساجد مدينة رفح المصرية للتمويه والخداع ، ليس هذا فقط بل تجهيز عناصر إخوانية لمصاحبة وإرشاد العناصر الحمساوية طوال فترة عبورها الحدود المصرية.

- (القرار الثالث) : تكليف «توفيق فريج» القائد الجديد لتنظيم «التوحيد

والجهاد» بالعمل على تفجير خط الغاز المصري مع إسرائيل ، وذلك بالتعاون مع عناصر إخوانية وعناصر إيرانية ، على ان يتم الاستمرار في تفجير الخط مرات متعددة لإحداث أزمة مع إسرائيل في خلال الـ (٧٢) ساعة القادمة .

- وضحت أهداف الخطة الإخوانية والتي تسعى لإحراق سيناء وإشغال الفوضي بها ، ومع بداية تنفيذ المخطط الإخواني كانت هناك تعليمات إخوانية أخرى بقيام عدد من العناصر الإخوانية الذين ذهبوا إلى «جبل الحلال» وسافروا أيضاً للتدريب في سوريا بالبداية في تأسيس تنظيم جديد داخل القاهرة وأطلقوا عليه إسم «تنظيم كتائب الفرقان» على أن تكون القيادة فيه لأحد الذين سافروا لسوريا ، وتم تدريبهم تدريباً عالياً هناك وهو (محمد بكرى هارون) وهو الذى تورط فيما بعد فى إغتيال ضابط الأمن الوطنى المقدم محمد مبروك الشاهد الرئيسى فى قضية التخابر المتهم فيها قيادات الإخوان .

■ الحلقة الرابعة

... لحظة الانقضاء

.. جاءت أحداث (٢٥ يناير ٢٠١١) لتثبت - بما لا يدع مجالاً للشك - أن هناك مخطط إخواني حمساوى بمساعدة تركيا وإيران والسودان وقطر لإحداث فوضى وتخريب في مصر ، وإسقاط الشرطة وإدخال البلاد في نفق مظلم تكون فيه الكلمة الأولى والأخيرة للميليشيات المتطرفة المسلحة التى تسيطر عليها جماعة الإخوان ، كل هذا - بطبيعة الحال - تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد كان الإتفاق على قيام العناصر الإخوانية بالهجوم على أقسام الشرطة فى توقيت واحد والمحاكم والسجون بمساعدة من كتائب عز الدين القسام الجناح العسكرى لحركة حماس وتنظيم جيش الإسلام وحزب الله ، وهو ما حدث منذ مساء ليلة (٢٨ و ٢٩ يناير) وبحسب تأكيدات أهم شخصية فى مصر وقتها وهو اللواء مصطفى محمود عبدالنبي رئيس هيئة الأمن القومى التابع لجهاز المخابرات العامة المصرية فى مذكرة رسمية صادرة عن جهاز المخابرات العامة المصرية قال فيها الآتى نصاً ((دعت جماعة الإخوان أعضاءها وأنصارها إلى

الإحتشاد في ٢٨ يناير لإنهاك الشرطة وهاجموا الأقسام وأحرقوها وإستولوا على الأسلحة بها ، وظهرت نوعية غريبة من البشر أتت من جبال وسط سيناء وظهرت عناصر من «كتائب القسام وجيش الإسلام» و «حزب الله اللبناني» ومعهما أسلحة وتم إمدادهم بأسلحة كثيرة حصل عليها الإخوان ، وفي نفس الوقت جاءت مجموعات من غزة تابعة لكتائب القسام وجيش الإسلام بعد إقتحام الحدود نتيجة إنشغال قوات الشرطة في شمال بالدفاع عن مقراتها التي هاجمتها عناصر إخوانية وأحرقوها ، ودخول قوات حرس الحدود في معارك مع الإرهابيين في المنطقة الحدودية ، وانتشارهم في رفح والشيخ زويد والعريش ، وصدور قرار من حركة حماس بتقديم دعم للإخوان في سيناء ، مما أدى إلى تدهور الوضع الأمني في سيناء ، وكانت عناصر إخوانية تصطحب العناصر الغزاوية منذ دخولهم الحدود المصرية حتى الوصول إلى سجنى ابو زعل والمرج وإقتحامهما بالذخيرة الحية ، وتهريب قيادات الإخوان وحزب الله والقسام المتواجدين بداخلهما وتهريبهم عبر الأنفاق وآخرين نُقلوا إلى السودان ثم لبنان ، ثم ذهبت بعض عناصر عز الدين القسام للقاهرة وتواجدوا في ميدان التحرير)) .

- كان التدهور الأمني في سيناء بمثابة «فرصة العمر» للإرهابيين ، وخلقت هذه الإضطرابات الأمنية والسياسية فراغاً أمنياً لم تشهده سيناء من قبل ، في حين أن قبائل سيناء كانوا في الأصل يملكون أسلحة بكثرة ، هذا فضلاً عن تدفق الأسلحة الحديثة والمتطورة إلى الإرهابيين في سيناء بشكل لم يسبق له مثيل من (ليبيا) عبر عناصر إخوانية إستولت على أسلحة - تم الحصول عليها من مخازن السلاح التابعة للجيش الليبي بعد سقوط القذافي - وتم تهريبها إلى منطقة (الكفرة) الليبية القريبة من الحدود المصرية ليتم إرسالها إلى (واحة جغبوب) عبر بحر الرمال جنوب غرب واحة سيوة ، ومنها تنقل الى سيناء عن طريق عناصر إخوانية في أسبوط .. لكن الأهم من كل هذا وذاك هو : بداية تركيز الشبكات الدولية المتطرفة - التي تطلق على نفسها لقب «الشبكات الجهادية» - إهتمامهم على

سيناء وتحديدًا جبل الحلال بالتوازي مع دعوة «إيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة وهو عضو سابق في تنظيم الجهاد» جميع أعضاء التنظيم بالذهاب الى سيناء وإحياء تنظيم «طلائع الفتح» الذي كان يقوده شقيقه «محمد الظواهري» بمساعدة «احمد عشوش» لكنهما كانا محبوسين في سجن العقرب الشديد الحراسة ، هنا إلتقطت التنظيمات الإرهابية المنتشرة في سيناء والتي خرجت للنور من جحورها في «مغارات جبل الحلال» رسالة أيمن الظواهري وعملوا جميعاً على أن يكون هدفهم الأول هو (ضرورة الضغط على السلطات المصرية بشتى الوسائل لإخراج من السجن كل من : محمد الظواهري واحمد عشوش ومجدي سالم و ٩ قيادات أخرى من كبار قيادات تنظيم الجهاد والسلفية الجهادية والإخوان) .

.. في هذه الأوقات ظهرت قيادات جديدة على سطح المشهد في سيناء نتيجة سيطرة جماعة الإخوان على جميع مساجد رفح والشيخ زويد والعريش والتي يبلغ عددها (٨٥) مسجد ، كان جميع الأئمة بها من المحسوبين على الإخوان والسلفيين ومنهم (أسعد البيك - رئيس جمعية أهل السنة والجماعة وفيما بعد ظهر دوره في الوساطة لعودة الجنود السبعة المخطوفين في منتصف مايو ٢٠١٣) و (محمد أحمد على - الشهير بأبو اسامه المصرى ولديه حراسة خاصة ومصاب بمرض البهاق وفيما بعد ظهر دوره في قيادته لتنظيم أنصار بيت المقدس الإرهابي) و (محارب أبو منير - القيادي الجديد بالسلفية الجهادية وفيما بعد ظهر دوره في خطف الجنود) ، وكانوا «البيك والمصري وأبو منير» المسئولون عن عمليات التحريض ضد الجيش والشرطة ، إضافة إلى تورطهما في جميع العمليات الإرهابية.

----- فجأة في ظهيرة يوم (الخميس الموافق ٣ مارس ٢٠١١) عمت الفرحة جميع أرجاء سيناء ومغاراتها وتنظيماتها وإرهابيها ، كانوا يباركون

لبعضهم، ويتواصلون مع بعضهما البعض ، وكانت طلقات النار في الهواء منتشرة في سماء شمال وشرق ووسط سيناء ، لدرجة ان بعض التنظيمات نزلت الى الشوارع بسيارات دفع رباعى للاحتفال والسير في الطريق رافعين أعلامهم السوداء ، ووصلت الفرحة إلى جنوب غزة ونزلت سيارات الدفع الرباعى الشوارع أيضاً مرفوعاً عليها الإعلام السوداء وانتقلت عناصر حمساوية آتية عبر الأنفاق للاحتفال في شوارع رفح والشيخ زويد والعريش ، كانت فرحة التنظيمات الارهابية واضحة في هذا اليوم .. لم يكن هذا اليوم فرحةً للتنظيمات الإرهابية فقط بل أنه كان بمثابة (الفرحة الكبرى) لجماعة الإخوان ، وكان سبب الفرحة والاحتفالات هو : الإفراج عن «خيرت الشاطر» .

- وفي الليل : كانت جميع التنظيمات في سيناء قد تلقت تعليمات سريعة ومباشرة ومحددة وصريحة ولا تقبل تقديم أى أعذار لعدم تنفيذها من «خيرت الشاطر» وهذه التعليمات هي (ضرورة الحضور للقاهرة للمشاركة في تظاهرات غداً الجمعة في ميدان التحرير والتي أطلق عليها «جمعة الإصرار») وحينما سأل قادة التنظيمات عن أسباب التظاهرة قال قادة الإخوان في سيناء :

[illegible]

■ ■ الحلقة الخامسة

... مؤامرة في لاظوغلي ..

.. منذ اللحظات الأولى لتولى اللواء منصور العيسوى منصبه الجديد كـ «وزيراً للداخلية» فى (٦ مارس ٢٠١١) وهو أخذ على عاتقه تحقيق هدفين إثنيين لا ثالث لهما وهما :

- (الهدف الأول) : بعد إقترحام مقرات أمن الدولة قرر الوزير حل الجهاز وتعديل قانونه الداخلى وتفكيك بعض الإدارات الهامة بداخله منها (إدارة متابعة النشاط المتطرف وإدارة متابعة النشاط الشيعى وإدارة متابعة نشاط المجتمع المدنى ومنظمات حقوق الإنسان).

- (الهدف الثانى) : دراسة كافة الملفات المتعلقة بالمعتقلين الممتنين لجماعة الإخوان والتنظيمات المتطرفة التابعة لها تمهيداً للإفراج عنهم وذلك بعد التحفظ عليهم أثناء وجود حبيب العادلى على كرسي وزير الداخلية رغم ان قرار التحفظ عليهم جاء لخطورتهم الشديدة على المجتمع وخطورة أفكارهم على النسيج الوطنى وطبقاً لقانون الطوارئ الذى تم تطبيقه طوال الثلاثين عاماً الماضية .

.. بسرعة مذهلة كانت لقاءات متوالية يتم تجهيزها بين «وزير الداخلية منصور العيسوى وخيرت الشاطر نائب المرشد العام للإخوان» في مكتب الوزير بـ(لاظوغلى)، وكانت هذه الاجتماعات تتم بصورة مستمرة وبصفة دورية وبعضها إستمر حتى الساعات الأولى من الصباح ، من أجل وضع قوائم بأسماء المُفرج عنهم ، وخلال اللقاءات بين «العيسوى والشاطر» صمم «الشاطر» على وضع «محمد الظواهري - زعيم السلفية الجهادية وشقيق أيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة» كأول إسم في قوائم المُفرج عنهم .

.. تم الإفراج عن «محمد الظواهري» من «سجن العقرب - شديد الحراسة» ومعه (٥٩) من العناصر المتطرفة التابعة للجماعة الاسلامية والسلفية الجهادية وتنظيم الجهاد وجميعهم من المحكوم عليهم بالإعدام أو بالمؤبد في قضايا هامة منها قضايا (العائدون من ألبانيا وأفغانستان - قضية إغتيال الرئيس الراحل السادات منهم عبود وطارق الزمر - محاولة إغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا - قضية الناجون من النار - قضية تنظيم التكفير والهجرة) .. وكانت عناصر كثيرة من المتطرفين في إنتظار «محمد الظواهري» أمام باب «سجن العقرب» وإحتفلوا به إحتفالاً خاصاً ، ثم إحتفلوا أيضاً بـ (الشيخ نبيل المغربي - أحد كبار قادة تنظيم الجهاد والمتهم في قضية إغتيال الرئيس السادات وقضى ٣٠ عاماً في السجن) ، وكانت العناصر المتطرفة وهى تحتفل بأهم قياديين في التنظيمات المتطرفة وهما «الظواهري والمغربي» تُجهز لما هو آتٍ وتم التخطيط له ، كالاتى :

١- لا يذهب «الشيخ نبيل المغربي» إلى مسقط رأسه في كفر الشيخ بل سيذهب إلى إحدى الشقق في مصر الجديدة تم تجهيزها له مخصص لكى يقود منها التنظيمات المنتشرة في القاهرة والمحافظات والوادي والدلتا .

٢- يذهب «الشيخ محمد الظواهري» إلى سيناء ليزور تلاميذه في التنظيمات التى تنتظره في رفح والشيخ زويد مع تجهيز لقاءات له في «جبل الحلال» مع العناصر القيادية والفاعلة في التنظيمات .

.. أتم «محمد الظواهري» زيارته لـ «رفح والشيخ زويد وجبل الحلال» وأمضى هناك (٤٨) ساعة ، إتفق خلاله على ضرورة توحيد الهدف فيما بينهم وتنحية أى خلافات - خاصة الخلافات المتعلقة بالأمور المادية والتمويلات - بينهم والسعى لتنفيذ كل ما تطلبه جماعة الإخوان منهم حتى يتم تطبيق الشريعة الإسلامية والعمل على مساندة رؤية جماعة الإخوان التي تتبناها في العمل السياسي حتى تصل للسلطة وتنجح في تطبيق شرع الله وهزيمة العلمانيين والليبراليين .. أنهى «الظواهري» زيارته لـ «رفح والشيخ زويد وجبل الحلال» وعاد إلى القاهرة ، وما أن عاد وذهب إلى منزله وإتجه لغرفة نوميه ، فجراً داهمته قوات من جهة أمنية سيادية وألقت القبض عليه للتحقيق معه بعد تفاهماته وإتفاقيات مع الإرهابيين .. وإستمر التحقيق لمدة يوم كامل وتم تحذيره من الإقدام على هذه الخطوة مرة ثانية وبعدها تم التحفظ عليه حتى يوم (١٨ إبريل ٢٠١١) وتم الإفراج عنه .. شعر «الظواهري» أن هناك أجهزة أمنية أخرى في مصر - رغم إنهار جهاز أمن الدولة - ما زالت تعمل على تتبع التنظيمات التي يُطلق عليها بـ (التنظيمات الجهادية) لكنهم - في حقيقة الأمر - تنظيمات إرهابية متطرفة ، وقام «الظواهري» بنقل ذلك لأعضاء مكتب إرشاد جماعة الإخوان ، وعلى إثر ذلك قرروا - قيادات الإخوان والظواهري - إقامة أكبر تظاهرة لهم في ميدان التحرير في (٢٢ إبريل ٢٠١١) يحضرها جميع أعضاء التنظيمات التابعة للمتطرفين من الذين يتبنون أفكار تنظيم القاعدة ، وبالفعل تم التنسيق على نطاق أوسع وكانت النتيجة كالآتي : توافد أعضاء تكفيريين متطرفيين للتظاهر وكانت الهاتفات هي : («المرّة دى بجد .. مش هانسيبها لحد» و «إسلامية إسلامية .. رغم أنف العلمانية» و «يا أوباما يا أوباما .. كلنا هنا أسامه» و «يا مشير خد قرار .. إما جنة وإما نار» و «يا مشير قول الحق .. إسلامية ولا لأ») ، إضافة إلى الخطب التي كان يلقيها قيادات التكفيريين أمام جموع المتظاهرين ورفعوا شعار (هانطبق الشريعة الإسلامية) ، والأخطر من كل هذا وذاك هو : قيام «الظواهري» بإلقاء كلمة أمام المتظاهرين قدم فيها الشكر لقيادات تنظيم القاعدة ومنهم أسامه بن لادن وإمتدح أيمن الظواهري شقيقه

وقال عنه : إن شقيقى أيمن الظواهري هو مثلى الأعلى وكل أفكاره قامت على الإسلام الصحيح وهو ليس دموى أو إرهابي بل أنه لا يريد شيئاً غير الإسلام الصحيح وأن فكرنا نحن كـ «سلفية جهادية» مرتبط بفكر «تنظيم القاعدة» ونحن نرى هذا الفكر بأنه (الفكر الإسلامى الصحيح).

----- ومع نهاية التظاهرات التى قادها «الظواهري» وضحت الصورة كاملاً أمام جميع المتابعين للشأن السياسى ، ووضحت الصورة أكثر وأكثر لدى الأجهزة الأمنية والسيادية من أن هذه التنظيمات تتجه بمصر نحو الهاوية وأن قوتها وأهدافها وأعضاءها وأفكارها تنذر بمخاطر جسيمة وتهديدات مُرعبة لا تحمد عقبائها وستُحدث إنقساماً بين أبناء الوطن لأنها بمثابة «بعث جديد للفكر المتطرف الإرهابي» الذى يمثل خطورة على مصر .. لكن جماعة الإخوان حسمت موقفها بضرورة العمل على تقوية «شوكة» التنظيمات التى تتبنى فكر تنظيم القاعدة لإستخدامها للدفاع عنها وتخويف وترويع القوى السياسية والمعارضين وإستخدامها فيما بعد للتصدى للجيش والشرطة فى الوقت الحاسم .

.. فى مثل هذه الأثناء صدرت التعليمات الإخوانية بالعمل على عودة جميع التكفيريين لمصر من أجل المساهمة فى تشكيل جبهات أكثر وأشمل وأعم ، على أن تكون كل هذه الجبهات تؤتمر بأمر الإخوان ومكتب الإرشاد ، وفوجئنا جميعاً بمطار القاهرة يستقبل آلاف التكفيريين الذين هربوا للخارج فى السابق وقرروا العودة لمصر ، وكان المشهد جديد على الدولة المصرية أن نرى كبار قيادات الارهابيين العائدين الى مصر يدخلون البلاد بكل سهولة ويُسر ، ولِمَا لا ؟ ، فقد تم تدمير جهاز أمن الدولة وتم «قصقصه ريشه» وتسريح أكفأ وأهم ضباطه وتغيير قانونه ، رغم أنه من أهم أجهزة الإستخبارات الداخلية فى العالم ، ليس هذا فقط بل ومُنِع جهاز الأمن الوطنى - بفعل فاعل - من القيام بمهامه الوطنية لحماية مصر - أم الدنيا - من جحيم الإرهاب والإرهابيين .

■ الحلقة السادسة

... الشاطر ... عقل الإخوان

.. «وجدتها» هكذا قال «خيرت الشاطر - نائب المرشد العام للإخوان» حينما كان يجلس في مكتبه الكائن في أول شارع مكرم عبيد بمدينة نصر بمحافظة القاهرة ، ولم يستطع أحد فك لغز هذه الكلمة إلا بعد أن قرر دعوة كبار قادة التيار المتطرف والتكفيريين للقاءه في مكتبه ، في ذلك الوقت قرر : عدم ترك الفرصة تضعيع من يده للسيطرة على كافة التنظيمات التي ترفع شعارات دينية مزيقة بعد أن شاهد قوة التيار الموالى للإخوان من المتطرفين والتكفيريين والإرهابيين وذلك بعد نجاحهم في تنظيم تظاهرتين كبيرتين في ميدان التحرير حضرهما قيادات ورموز وأعضاء قدامى وأعضاء وحديثى العهد بالتنظيمات وتابعين وأنصار للإخوان والسلفيين والدعوة السلفية والسلفية الجهادية وتنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية .

- «الشاطر» فكر ليس فقط في السيطرة على التنظيمات بل أنه أراد أن يحركهم بإشارة بسيطة من أصبعه الأصغر مثل «عرائس الماريونيت» وقرر زيادة تمويلهم تمهيداً للإستعانة بهم إن آجلاً أم عاجلاً.

.. وفي (٥ / ٧ / ٢٠١١) إتصل مكتب الشاطر بـ (١١٩) قيادى مرتبط بالعمل الإسلامى - هكذا يطلقون على أنفسهم - لكنهم فى الحقيقة قيادات إرهابية من الرعيل الأول للنبت الإرهابي المتطرف ، من أجل المشاركة فى إنشاء هيئة جديدة أطلق عليها (الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح) لتجمعهم تحت هدف واحد وتوحيد خطابهم والتنسيق بينهم والتحالف لتشكيل جبهة مؤثرة فى المجتمع تكون لها اليد الطولى فى أى فعاليات جنباً إلى جنب جماعة الإخوان ومن أبرز أعضائها (على السالوس - سلفى مقيم فى قطر منذ ٤٠ عاماً) و (طلعت عفيفى - سلفى تولى وزارة الأوقاف فى عهد الخائن مرسي) و (محمد اسماعيل المقدم - الدعوة السلفية بالإسكندرية) و (سعيد عبدالعظيم - الدعوة السلفية بالإسكندرية) و (طارق الزمر - قيادى بالجماعة الإسلامية وقاتل الرئيس السادات) و (أحمد فريد - الدعوة السلفية بالإسكندرية) و (حازم صلاح أبو اسماعيل - إخوانى ثم تحوّل الى السلفية) و (راغب السرجانى - قيادى إخوانى) و (رفاعى سرور - سلفية جهادية) و (محمد حسان - سلفى) و (أشرف عبدالمنعم - سلفية جهادية) و (خالد سعيد - الدعوة السلفية بالمنصورة) و (عبدالستار فتح الله - عضو مكتب إرشاد الإخوان سابقاً) و (محمد يسرى ابراهيم - سلفى) و (محمد عبدالمقصود - سلفى) و (حسن أبو الأشبال - سلفى) و (نشأت أحمد - دعوة سلفية) و (نزار غراب - محامى الجماعة الإسلامية) و (هشام أبو النصر - سلفى) و (احمد عيسى المعصراوى - سلفى) .. وكل من صفوت حجازى وهشام راغب ومصطفى محمد ومحمود مزروعة وأحمد النقيب واحمد هليل وجمال عبدالهادى وجمال المراكبي ومحمد حسين يعقوب ومحمد الكردى وآخرون من القيادات المتحكمة فى صنع القرار داخل التنظيمات .. على أن يكون «خيرت الشاطر» مُشرفاً على جميع قرارات وأعمال الهيئة الشرعية .

.. ما يهمنا في هذا الشأن هو : أول (بيان) صدر عن هذه الهيئة تضمن الآتي :

١ - تطلب الهيئة الشرعية من جماعة الإخوان بضرورة ترشيح خيرت الشاطر للرئاسة.

٢ - إصدار فتوى قاطعة بمنع تهنئة الأقباط في أعيادهم.

٣ - إقالة النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود .

٤ - تحريم تصدير الغاز المصري لإسرائيل .

٥ - ضرورة تفتيش الكنائس للبحث عن السلاح بداخلها.

.. هنا بدأت تلوح في الأفق نشاطات قوية وتحركات سريعة لـ«محمد الظواهري - زعيم السلفية الجهادية والمسيطر الأول على جموع الإرهابيين في سيناء» بعد أن حصل على التمويل اللازم من «الشاطر» - بالدولار - للإنفاق على كافة النشاطات لإعادة تشكيل التنظيمات ، وتجهيز معسكرات تدريب لهم ، وجلب عناصر جديدة تنخرط في التنظيمات وتتبنى أفكارهم ، وإرسال بعضهم للتدريب في سوريا .. أخذ «محمد الظواهري» أول الخيط من «الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح» وراح يتبنى فتوى تحريم تصدير الغاز لإسرائيل لدرجة أنه كلّف أحد رجاله في الشيخ زويد وهو «الشيخ حمدين أبو فيصل - رئيس المحكمة الشرعية بالشيخ زويد» بإصدار فتوى رسمية منه تقضى بتفجير خط الغاز المصري مع إسرائيل ، وحرص التنظيمات المتطرفة ومنها «كتائب الفرقان» على ضرب خط الغاز وهو ما حدث مراراً وتكراراً.

.. أيام معدودة وكان «أيمن الظواهري - زعيم تنظيم القاعدة» يُصدر تسجيل صوتي يشكر فيه من فجر خط الغاز المصري مع إسرائيل وكل من إشتراك في العملية وقال عنهم : أنهم أسود وجزاهم الله خير الجزاء ، أيضاً قرر «محمد

الظواهرى» تقسيم تابعيه وأنصاره بطريقة تسهل أداء مهامهم بحيث يتم تقسيم العناصر إلى تنظيمات مختلفة ، ويكون لكل تنظيم (أمير) ، وتقسيم كل تنظيم إرهابي إلى عدد من الخلايا الإرهابية تكون تابعة له ويتم تقسيم المهام كالتى : (لكل تنظيم «أميراً للجهد» يخطط ويحدد أهداف التنظيم و«أميراً للفتوى» تكون مهمته إيجاد النصوص من القرآن والسنة لإباحة وتبرير العمليات الإرهابية التى يقوم بها التنظيم و«أميراً عسكرياً» وهو من يقوم بالتنفيذ والإشراف على العمليات الإرهابية على الأرض).

.. وقد شملت «خطة محمد الظواهرى» لإحياء فكر تنظيم القاعدة من جديد لدى تلاميذه وتوسيع دائرة الانتشار فى المحافظات ، مع ضرورة التحرك جيداً لتوريد مجموعات جديدة من المنضمين الجدد من التابعين لكل من (السلفية الجهادية والدعوة السلفية فى القاهرة والإسكندرية والدقهلية والفيوم والشرقية وبنى سويف) ، وأيضاً التواصل مع كلاً من (جمعية أنصار السنة المحمدية) و(الجمعيات الشرعية) للمساعدة فى ضم عناصر شبابية جديدة ، وتوجيه هذه العناصر الجديدة إلى سيناء للانضمام فى التنظيمات هناك والإنخراط فى أعمالهم ، وتم توزيع هذه العناصر المتطرفة الجديدة على التنظيمات القديمة ، وإنشاء (٣) معسكرات تدريبية فى «جبل الحلال» على ضرب النار والتمويه والإختفاء والإختباء وبعض الأمور العسكرية ، وحصلوا على السلاح الذى كان جاهزاً بكثرة على مرأى ومسمع من المواطنين ، وقام «الظواهرى» بإرسال العناصر المتميزة من المتممين للتنظيمات للسفر الى سوريا لنقل الخبرات من هناك إلى هنا وجميعهم من أصحاب الفكر القاعدى ، ليس هذا فقط تم تحريض هذه العناصر على إحداث نوعين من الفوضى فى سيناء :

- (النوع الأول : ضرب خط الغاز مع اسرائيل وهو ما تم بالفعل وتحديداً فى منطقة أبو حصينى غرب العريش) .

- (النوع الثاني : العمل على «جر شكل» إسرائيل بأى طريقة رغم انهم مخترقون من الموساد الإسرائيلي).

- خلال أيام قليلة كان خط الغاز قد تم تفجيره وتم أيضاً ضرب خمسة صواريخ «فشك» من داخل الحدود المصرية وتحديداً بالقرب من «قرية التومة» على إسرائيل وسقطت الصواريخ في أرض فضاء ، ثم أسرع المتورطون في الهرب وفروا إلى «جبل الحلال»، لكن إسرائيل إستطاعت الرد بسرعة عليهم ونجحت في قتل أحدهم عن طريق إستهدافه بطائرة بدون طيار وكان يسمى «إبراهيم عويضة» .. وكان من نتائج ذلك ما يلي :

١- قامت الأجهزة الأمنية المصرية بالكشف عن تورط عناصر تكفيرية في التخابر مع إسرائيل والعمل لصالح الموساد في عملية مفقوسة بوساطة من عناصر فلسطينية يسكنون في «قرية العجرة» الحدودية .

٢- الكشف أيضاً عن قيام الموساد الإسرائيلي بدفع أموالاً طائلة لعدد كبير من الأفراد من أجل حضور جنازة الإرهابي الذى تورط في إطلاق الخمسة صواريخ «الفشك» على إسرائيل حتى يستجدوا عطف المواطنين ويعادون الجيش المصرى أكثر ويهتفون ضده في الجنازات .

٣- استطاعت الأجهزة الأمنية المصرية القبض على أحد العناصر الارهابية الفاعلة في «تنظيم كتائب الفرقان» والمتورط في إطلاق الخمسة صواريخ «الفشك» على إسرائيل ، وتم تقديمه للمحاكمة ، وكان هذا الحوار الذى تم بين المتهم وكيل نيابة أمن الدولة العليا نصاً :

- وكيل النيابة : لماذا فعلت ذلك ؟ وما أهدافك الحقيقية ؟

- المتهم : هدفى القيام بعملية جهادية ضد إسرائيل ، وأرجع أستخبي في سيناء.

- وكيل النيابة : لكن هذه العملية تمت على أرض مصر ؟

- المتهم : مانا فكرت إن إسرائيل ممكن هاتيجى لى سيناء ، ولو جت يبقى أنا إستدرجتهم .

- وكيل النيابة : لكن ذلك سيسبب خطراً على مصر ؟

- المتهم : مهو لما يجوا الإسرائيليين سيناء انا هاضرهم .

----- بلا شك أن هذا الفكر الإرهابي المتطرف هو بالفعل «فكر مخابراتى» يهدف لإحداث أزمات مُفتعلة مع إسرائيل وبتدبير من الموساد الإسرائيلى عبر عناصر تم تجنيدها متواجدين ضمن المجموعات الإرهابية لتوريط مصر مع إسرائيل وإظهار مصر بأنها (دولة فاشلة) .. إيه ؟ دولة فاشلة ؟ نعم .. أو فى أحسن الأحوال (دولة مُقبلة على الفشل) .. إذن السؤال الذى يتبادر للأذهان هو : ماذا تعنى «الدولة الفاشلة» ؟ و «الدولة المُقبلة على الفشل» ؟

■ الحلقة السابعة

... إفشال الدولة

.. أرادت «جماعة الإخوان» وأنصارها إفشال الدولة المصرية من أجل تجهيز المسرح لهم ليعتلوا السلطة ويسيطروا على كافة المؤسسات ، لكنهم اختلفوا فيما بينهم حول كيفية التطبيق .. بعضهم أراد إفشال تام للدولة ، وآخرون فضلوا أن تكون عملية الإفشال تدريجية ، وتشمل عملية إفشال الدولة المصرية على الآتى :

- تصدير للعالم ان مصر دولة بها مناطق فى سيناء لا تسيطر عليها الدولة وبالتالي يتم وصف مصر على أنها «دولة مُصدرة للإرهاب» ويجب التدخل الدولى لمحاربة هذا الإرهاب.

- التركيز على أن مصر دولة لا يوجد بها إستقلال القضاء ويتم الطعن فى جميع القضاة.

- إشاعة ان مصر دولة لا تحترم حقوق الأقباط ولا تعترف بأبسط حقوقهم ويتعرضون للظلم طول السنوات السابقة.

- التشهير بمصر فى المحافل الدولية بأنها دولة لا تحترم حقوق الإنسان.

- التنكيل بالشرطة وإتهامها دائماً بأنها تُمارس تعذيب الإسلاميين داخل السجون والمعتقلات مفتوحة لهم بأعداد تعدت عشرات الآلاف.

- الترويج لحقوق النوبة والأقليات وفساد المسؤولين.

.. كانت نهاية شهر (يونيو ٢٠١١) قد شهدت أخطر إجتماع لقيادات مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان وتم فيه إتخاذ عدة قرارات هامة جداً وشددوا على ضرورة تنفيذها بأقصى سرعة ومنها :

١- تكليف «شكيب بن مخلوف - مغربي الجنسية وحاصل على الجنسية السويسرية ويعتبر مرشد الإخوان في أوروبا» بالتأكيد على جميع أعضاء الإخوان في الخارج بضرورة الإسراع في جلب عدد كبير من الأعضاء الجدد ونقلهم إلى مصر للانضمام للمعسكرات التدريبية في سيناء ، عن طريق المساجد التي يسيطرون عليها وعن طريق أيضاً المنظمات الإسلامية التي يشرف عليها وعددها (٥٠٠) منظمة والتي تتواجد في (٢٨) دولة أوروبية.

٢- بداية مفاوضات جادة مع «الرئيس التركي رجب طيب أردوغان» في تركيا للإسراع بتنفيذ ما تم الإتفاق عليه مع الأمريكان حتى يتم التمكين للسيطرة على البلاد سريعاً .

٣- العودة إلى ترتيب معسكرات شاملة لأعضاء جماعة الإخوان في المناطق الصحراوية لتكون بمثابة «كشافة» ليتعرف جموع الإخوان في المحافظات على بعضهم البعض ، ليس هذا فقط بل ليتعرف جموع الإخوان في العالم على بعضهم البعض ويتم استقدام أعضاء من الإخوان من (٧٧) دولة لحضور المعسكر المزمع الترتيب له خلال الأيام القليلة القادمة .

--- كان قرار عودة الإخوان لترتيب معسكرات دولية لهم في مصر بحضور أعضاء وقيادات الإخوان من جميع أنحاء العالم قراراً بالغ الأهمية وشديد الخطورة

في نفس الوقت لأنه يعد بمثابة «مِفْرَحة» للعناصر التي سيتم ترشيحها للانضمام لمعسكرات التدريب العسكرية في سيناء ثم في سوريا وليبيا ، لتجهيز أعضاء قادرون على حماية الإخوان وأهدافهم ومخططاتهم .

.. فوراً كان التجهيز لـ «معسكر الإخوان في مطروح» وبإشراف «مكتب الإرشاد» عليه بحضور عناصر مختارة بعناية من الإخوان في المحافظات ، وبحضور لأول مرة في مصر عدد من أعضاء وقيادات إخوانية على مستوى العالم وبلغ عددهم (٣٠٠٠) عضو ، وهو ما لم يحدث في مصر منذ (٢٦) عاماً وتحديداً منذ عام ١٩٨٥ كان آخر معسكر إخواني في مصر ، ويتم الترتيب لهذه المعسكرات بالتنسيق مع التنظيم الدولي للإخوان وتم أقامتها من قبل في كل من (ماليزيا - بريطانيا - ألمانيا - السعودية - تونس - النمسا - تركيا - لبنان) .

.. في (نهاية يونيو ٢٠١١) بدأ المعسكر الإخواني وقاموا بإطلاق عليه مسمى (مخيم مطروح) وحضره كبار قيادات مكتب الإرشاد المحسوبين على التيار القطبي ومنهم «مهدى عاكف - رشاد البيومي - محمود عزت - جمعة أمين - أحمد عبدالرحمن» وكان المُشرف على المُعسكر «خيرت الشاطر»، وبمنظرة سريعة على ما أكدته قادة الإخوان في كلماتهم للأعضاء الصغار سيتضح لنا أهداف الجماعة وما تخطط له :

- (مهدى عاكف) قال نصاً : منهجنا إقامة شرع الله على الأرض ونُربي أجيالاً تعتمد على الحفاظ على هذا المنهج .

- (رشاد البيومي) قال نصاً : نعمل على تمكين الجماعة من كل المؤسسات للسيطرة على الدولة وإدارة شئون الناس على أساس الإسلام .

- (محمود عزت) قال نصاً : نؤمن أننا نسير في الطريق الصحيح لأن طريقنا هو الإسلام الذي إتبعه الرسول ﷺ .

- (جمعة أمين) قال نصاً : نريد إسترداد كامل الحرية للإخوان والمسلمين في كل بقاع الأرض بمرجعيتنا الإسلامية.

- (خيرت الشاطر) قال نصاً : مهمتنا واضحة لخصها كبار قيادات الإخوان وهى «غاب الإسلام بمفهومه الشامل عن حياة الناس فقام الإخوان في كل مكان يعملون على إعادة الإسلام بمفهومه الشامل في حياة الناس»، نحن بإختصار «عايزين نرجع الإسلام».

----- منذ بداية (أغسطس ٢٠١١) وأخيراً عادت الأجهزة الأمنية والسيادية لإستئناف عملها مرة أخرى ، وإستئناف عمليات التنسيق فيما بينهم من أجل الحفاظ على الدولة .. وقد فوجئوا بـ«معسكر الإخوان بمطروح» وإستقبالهم لوفود من بلدان كثيرة ، ومعظم هذه العناصر الشبابية التى حضرت المعسكر قد تم إنضمامها للتنظيمات الإرهابية فى سيناء وخداعهم بإسم تطبيق الشريعة وإعادة الإسلام ، منذ ذلك الحين ظهر على السطح عدد من الحركات الإخوانية التى حضر أعضائها «معسكر مطروح» ومنهم (حركة أحرار) و (حركة صامدون) و (حركة صاعدون) و (المدافعون عن الشريعة) و (حركة حازمون) و (حركة المدافعون عن سوريا) وجميعهم كان عناصر جديدة إنضمت للمتطرفين فى سيناء وتم تدريبهم فيما بعد فى (جبل الحلال) .

.. كانت الأجواء فى مصر والظروف السياسية التى مرت بها البلاد تسمح بعملية مد لحركة حماس فى مصر وتوغل أعضائها وانتشارهم فى مناطق عديدة ، فقد إشتري «موسي أبو مرزوق - نائب رئيس المكتب السياسى لحركة حماس» فيلا فاخرة فى التجمع الخامس وتحديداً فى شارع التسعين ، وبجواره إشتري «محمود الزهار - أحد قادة حركة حماس المدعوم من إيران» فيلا فاخرة ، وكلاهما كان يجاور قيادات الإخوان الكبار فى التجمع الخامس ، وإجتمعوا إجتماعاً عاصفاً معاً - قيادات الإخوان وحماس - فى إحدى فيلات التجمع

الخامس بعد صلاة الفجر وسبب الاجتماع هو : تلك المعلومات الحقيقية الأولية التي تم تسريبها والتي تتعلق بالكشف عن أسرار جديدة عن «حقيقة إختفاء الثلاث ضباط شرطة مصريين وأمين الشرطة في سيناء إبان أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١» وهذه التسريبات تحمل في طياتها معلومات غاية في الخطورة وهي (التعرف على هوية المتهمين بإختطاف الضباط الثلاثة وأمين الشرطة ومدى إرتباطهم بتنظيم جيش الإسلام في غزة والعلاقات الوثيقة بينهم مع تنظيم القاعدة)، وما أن سمعوا تلك التسريبات تم الإتفاق على ضرورة توحيد الآراء بعدم التعليق علي هذه القضية بأى حال من الأحوال بل وإنكار أى علاقة بها .. لكن قبل نهاية الاجتماع جاءهم خبر نزل عليهم كالصاعقة وجعلهم «كأن على رؤسهم الطير» حينما إتصل «محمد الظواهري» بأحد الحاضرين من المتواجدين من قيادات الإخوان يبلغه فيه بـ ((أن جهة أمنية مصرية نجحت في التوصل إلى «محمد عبدالحليم - عضو تنظيم التوحيد والجهاد» المسئول عن خطف الضباط الثلاثة وأمين الشرطة في سيناء ومعه (اللاب توب) الخاص به والذي يعد أهم جهاز (لاب توب) في سيناء لأنه يتم من خلاله التواصل بين جميع التنظيمات في «جبل الحلال» مع تنظيم القاعدة وزعيم التنظيم أيمن الظواهري عبر البريد الإلكتروني)).

■ ■ الحلقة الثامنة

... سر «لاب توب» جيش الإسلام في غزة

.. عاش قيادات «الإخوان وحماس» حالة من الرعب على إثر سماعهم خبر القبض على «محمد عبدالحميد حميده صالح» المتورط الأول في خطف الضباط الثلاثة وأمين الشرطة وهم «الرائد محمد الجوهري والنقيب شريف المعداوى والنقيب محمد اسماعيل وأمين شرطة» في (٤ فبراير ٢٠١١) خاصة وأنه مرتبط إرتباطاً وثيقاً بـ «أحمد زايد عبدالعال الكيلانى» الوثيق الصلة بـ «تنظيم جيش الإسلام بغزة - الذى يقوده ممتاز دُغمش» .. لكن لماذا شعر قادة الإخوان وحماس بالرعب ؟ الإجابة : لأن النيابة العامة في مصر نجحت في فحص جميع البيانات على (اللاب توب) الخاص بـ «محمد عبدالحليم» وتم التوصل إلى أن الإيميل الخاصة به مفتوح ومرسل منه إيميل إلى «تنظيم القاعدة» مفاده الآتى (نجحنا في خطف ثلاث ضباط وأمين وهم متواجدون تحت التحفظ في جبل الحلال وتنظيمنا مسئول عن العملية).

... في هذا الشأن ، هناك (٩) تفاصيل هامة لابد من ذكرها منها :

١- «محمد عبدالحليم» إرتبط بتنظيم القاعدة رغم انه كان من المنتمين بالسلفية الجهادية بالإسكندرية وكان شريكاً أساسياً في تنفيذ العمليتين الإرهابيتين في شرم الشيخ وذهب في الفترة من عامي (٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٦).

٢- «محمد الكيلاني» تم التوصل إلى إنه تولى قيادة تنظيم «التوحيد والجهاد» التابع لتنظيم القاعدة.

٣- «محمد عبدالحليم» خطف الثلاث ضباط وأمين الشرطة وسلمهم لـ«محمد الكيلاني» زعيم التنظيم ومعهما عناصر متطرفة في التنظيم هما (يوسف حمّاد وسليمان البلهيمى) وهما صادر ضدهما عدة أحكام قضائية نهائية وكانا محبوسين في سجن أبو زعبل وهربوا منه خلال أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١.

٤- تم الكشف عن وجود خطة لتنظيم (عبدالحليم والكيلانى وحماد والبلهيمى) لتفجير السفارتين الأمريكية والفرنسية بالقاهرة ، إضافة إلى مسئوليتهم عن تفجير خط الغاز بالعريش (١٠) مرات حتى ذات التاريخ.

٥- بعد خطف الضباط وأمين الشرطة قضوا أيام في «جبل الحلال» وتم تهريبهم فيما بعد إلى غزة عبر الأنفاق وتوصيلهم إلى «ممتاز دغمش - قائد تنظيم جيش الإسلام في غزة الموالى لتنظيم القاعدة والذى بايع ايمن الظواهري».

٦- «ممتاز دغمش» يقضى معظم وقته في «جبل الحلال» في سيناء ويقود تنظيم في غزة يريد إعلان أمارة إسلامية في جنوب غزة ومعظم أعضائه من عديمى القراءة والكتابة ولا يركعون ركعة واحدة لله والسيجارة لا تفارق أيديهم .. والأخطر أنهم يحملون بطاقات شخصية مصرية مزورة.

٧- «ممتاز دغمش» مثله الأعلى هو «أسامه بن لادن» وحينما تأتى سيرته يرد ويقول (أنه شهيد وحفظه الله)، وسيطر على «مسجد بن تيمية» في غزة وتتلמד على

يد «الشيخ عبداللطيف موسي - أحد قيادات الإخوان في غزة».

٨- «ممتاز دغمش» لا يستطيع أحد السيطرة عليه في غزة إلا (حركة حماس وكتائب عز الدين القسام) وسيطر على «مسجد مصعب بن عمير» المتواجدة داخل الحدود المصرية على بُعد (١٥) كيلومتر من غزة ، وكان «الشيخ محمد حسان - إخواني ثم إنضم للسلفيين» أحد الذين كانوا يخطبون الجمعة كثيراً في هذا المسجد طوال الثمانى سنوات الماضية.

٩- «ممتاز دغمش» من عائلة تعمل في «تربية المواشي» ونقل البضائع بـ«عربات الكارو» وتجربها الدواب بمعنى أنه من (عائلة عربية).

----- في ظل هذه الأحداث خرج «موسي أبو مرزوق - نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس» بتصريحات غريبة أثارت الكثير من الجدل في الأوساط المصرية والفلسطينية وقال نصاً (الضباط الثلاثة وأمين الشرطة قتلوا في سيناء بدليل وجود دماء في السيارة التي كانوا يستقلونها وجثثهم موجودة في سيناء، لكنى لا أعلم في أى مقبرة تم دفن جثثهم على وجه الدقة .. لكنى أعلم مكان المقابر) ... هنا ، إزدادت حدة الخلافات بين مصر والسلطة الفلسطينية وحماس ، وكانت المفاوضات الجادة حول قضية الضباط الثلاثة وأمين الشرطة وتدخلت الأجهزة الأمنية والسيادية وتراجع «موسي أبو مرزوق» عن تصريحاته وقال (لا أعلم مصير الضباط الثلاثة).

---- هنا بدأت المفاوضات المباشرة لعودة الضباط الثلاثة وأمين الشرطة بين الأجهزة الأمنية المصرية و«ممتاز دغمش» من خلال وسيط .. في هذا الوقت تم التأكد من وجود الضباط وأمين الشرطة مازالوا أحياء وعلى قيد الحياة ، ومتواجدين في غزة تحت يد «ممتاز دغمش - قائد جيش الإسلام الموالى لتنظيم القاعدة»، وتم الكشف على الآتى :

- ١ - «ممتاز دغمش» قال نصاً : إن الضباط الثلاثة وأمين الشرطة أخطتوا في سيناء وتم تهريبهم عبر الأنفاق إلى غزة وهم موجودين لدى ك (وديعة).
- ٢ - «ممتاز دغمش» إتصل بقيادات أمنية مصرية من نمرة تليفون تابعة لشبكة إتصالات إسرائيلية حتى لا يتم رصده من قبل الأمن المصرى .. ووافق على تسليم الضباط وأمين الشرطة لكنه أشرط عدة شروط لابد من تنفيذها فوراً .

■ ■ الحلقة التاسعة

... «فلاشة» ممتاز دُغمش

إشترط «ممتاز دُغمش - قائد تنظيم جيش الإسلام بغزة والذي يؤتمر بأمر حركة حماس» الإفراج عن (١١) قيادى إرهابي من المحبوسين فى السجون المصرية وجميعهم من المحكوم عليهم فى تفجيرات طابا ونويبع وذهب وشرم الشيخ وصادر ضدهم أحكام نهائية بالإعدام وجميعهم من المنتمين لتنظيم «التوحيد والجهاد - المحسوب على تنظيم القاعدة» .. حتى يتم الإفراج عن «الضباط الثلاثة وأمين الشرطة - المختطفون ليلة ٤ فبراير ٢٠١٢».

.. بطبيعة الحال سيكون السؤال القادم هو : هل استجابت الدولة المصرية لشروط «ممتاز دُغمش» ؟ الإجابة : لا .. مصر لم تستجب لشروط «دُغمش» .. وطلبت الأجهزة الأمنية الجديدة فى التفاوض على أن يتم التأكد من وجود «الضباط وأمين الشرطة» بإجراء إتصال تليفونى بينهم وبين زوجاتهم فى مقر أحد الأجهزة الأمنية حتى يتم الإستمرار فى التفاوض ، بسرعة مذهلة وافق «ممتاز دُغمش» وأكد أنه سيحدد الموعد المناسب عبر وسطاء ،

وتم إستدعاء زوجات الضباط الثلاثة وأمين الشرطة لجهة أمنية سيادية وتم التواصل مع «دغمش» عبر الوسطاء ، لكنه رفض ذلك بعد أن شعر بالخوف من إمكانية أن يكون مرصود من الأجهزة الامنية في مصر .. لكنه عاد - عبر وسطاء - وأكد إستعداده للتفاوض وطمأنه أسر الضباط ، لكن تم مطالبة بضرورة تسجيل فيديو لهم وأرساله - عبر وسطاء - وبعد ذلك يبدأ التفاوض.

.. وافق «دغمش» على تسجيل فيديو للضباط الثلاثة وأمين الشرطة وأرساله - عبر وسطاء - على (فلاشة) ، وللمرة الثانية يتم إستدعاء زوجات الضباط وأمين الشرطة لمقر أحد الأجهزة الأمنية السيادية إنتظاراً لوصول (الفلاشة) حسب الإتفاق ، لكن «دغمش» طلب مزيداً من الضمانات للإفراج عن الـ (١١) متهم ، فشلت المفاوضات للمرة الثانية ، وردت الأجهزة المصرية بأنه لن يتم الإستجابة على الإطلاق للإفراج عن متهمين بالإعدام وإقترحت الآتى : إرسال مجموعة من المحامين التابعين للمتهمين الـ ١١ ليقدموا طلبات للنيابة العامة في مصر لإعادة المحاكمة وإذا قبلت المحكمة الطلبات فإنه ستجرى محاكمات جديدة وسيبقى مصيرهم في يد القضاء لو تمت إدانتهم لن يستطيع مخلوق الاعتراض على المحكمة ولو تم تبرئتهم سيحصلون على البراءة وسيتم إخراجهم وإذا رفضت المحكمة قبول الطلبات من الأساس فهذا حقها.

.. لكن «دغمش» رد وقال : إن محاكمتهم غير عادلة وتمت في عهد مبارك ومبارك في السجن ، وكان الرد المصرى النهائى هو : القضاء المصرى عادل وشريف ونزيه ولا تدخل في احكام القضاء والإستجابة لمثل هذه الشروط سترتب عليه نتائج خطيرة جداً ولن نقبلها.

----- في تانى يوم لفشل المفاوضات ، قامت مجموعات مسلحة من التابعين لتنظيم «التوحيد والجهاد - المحسوب على تنظيم القاعدة» بعملية خطف جديدة في وسط سيناء لأتوبيس سياحة في وسط سيناء ضم سياح من الصين وقاموا

بسحب جوازات السفر منهم ، وذلك رداً على رفض الدولة المصرية الإفراج عن الـ (١١) إرهابي الذين حددتهم «دغمش» ، قامت قوات الأمن بتتبع هذه العناصر وحاصروهم في المناطق الجبلية وتم التضييق عليهم حتى تم إطلاق سراح السياح الصينيين وإسترجاع شنطة كانت تضم جميع جوازات سفرهم ، وهربت العناصر المسلحة وإتضح أنهم من التابعين لمجموعة «شادى المنيعى - إرهابي مطلوب للعدالة في قضايا ارهابية ووالده مصرى ووالدته فلسطينية».

-- مرت كل هذه الأحداث ومصر كانت تعاني من حراكاً سياسياً فاسداً ، فقد حاولت جماعة الإخوان أن تضغط لإتمام إنتخابات البرلمان وفي نفس الوقت أطلقت أعضائها للتظاهر أمام بوابات وزارة الداخلية بلاطوعى وفي مناطق متعددة من المناطق الخيرية بالقاهرة ، وظهرت مظاهرات محمد محمود وشارعى مجلس الشعب والقصر العينى وماسبيرو ، ورغم ذلك أجريت انتخابات مجلس الشعب وكان للإخوان ما خططوا له ، فقد حصلوا على (٤٦ ٪ من مقاعد البرلمان) وحصل السلفيون حلفاءهم على (٢٧ ٪ من مقاعد البرلمان) وجاء الأسبوع الأول من ديسمبر ٢٠١١ والإخوان يعتلون عرش النفوذ البرلمانى فى مصر .

-- لم تترك التنظيمات الإرهابية الفرصة تمر مرور الكرام وأرادوا الحصول على أكثر المكاسب وقرروا فصل «رفح والشيخ زويد» والسيطرة عليها ، لأن الوقت مناسب الآن لتنفيذ ذلك ، وخرج عدد من التنظيمات فى مسيرة كبرى بسيارات نصف نقل دفع رباعى من نوع (بيك أب) ومثبت عليها مدفع جرينوف ومضادات للطائرات ومدافع متعددة وقنابل يومية ، وإنضم لهم عناصر سلفية جهادية والإخوان ، وإستمرت المسيرات الى ان جاءتهم التعليمات بساعة الصفر بضرورة الهجوم على جميع المقرات الأمنية فى رفح والشيخ زويد ، وبالفعل حدث

ذلك وأطلقوا (٤٥٠٠ قذيفة RBG - القذيفة الواحدة ثمنها ٩٠٠ دولار) على «مقرات الأمن - أقسام الشرطة والأمن المركزى والنجدة» ليسيظروا على (رفع والشيخ زويد) سيطرة كاملة ، وإنتشر فى الشوارع مجموعات مختلفة من «كتائب عز الدين القسام - السلفية الجهادية - جيش الاسلام - جماعة جلعلات - العصابات المحكوم على أعضاءها بأحكام جنائية وعسكرية» .. وضاعت «رفع والشيخ زويد» بعد ان إمتلأت جدران شوارع رفع والشيخ زويد بكتابات هى ((كتائب القسام عائدون)).

.. كانت هذه الأنباء كفييلة بضرورة تحرك القوات المسلحة بسرعة نحو التصدى لهذه الكارثة التى لم تحدث فى تاريخ مصر ، وبعد ان تم تحصين مديرية أمن شمال سيناء فى العريش تحصيناً قوياً وبجوارها مقر فرع الأمن الوطنى فى العريش وجميع المقرات الأمنية والسيادية والعسكرية حتى لا يتم إقتحامهم ، وبدأت قوات ضخمة من الجيش فى التحرك للتصدى للإرهابيين ، وحينما شاهد الإرهابيون الدبابات والمدركات والقوات الخاصة فروا هاربين الى غزة عبر الأنفاق وآخرون هربوا للإختباء فى «جبل الحلال».

---- هنا ، قررت جماعة الإخوان التعامل مع القوات المسلحة بخطة جديدة أطلقوا عليها «خطة الأمواج» والهدف منها إرهاب الجيش ، بمعنى إحداث موجات من الأحداث المتتابة .. كالأمواج .. كل حدث يخلف وراءه كارثة يتم إصاقها بالجيش ، للتشهير بالجيش .. وجاءت الفرصة بعد إستغلال الإخوان لأحداث محمد محمود وقامت جماعة الإخوان بإصدار بيان رسمى صادر عن مكتب الإرشاد فى (١٧ ديسمبر ٢٠١١) يتهموا فيه الجيش بأنه : قتل المواطنين ويُعطل تسليم السلطة وطالبوا بإعتذار الجيش .. لم تلتفت القوات المسلحة لأكاذيب الإخوان وكانت تضع همها الأول والأخير على الحفاظ على أمن مصر القومى ، خاصة بعد أن ظهرت جماعة جديدة فى شمال سيناء وأطلقت عليها نفسها

رسمياً «أنصار الجهاد الذراع العسكري لتنظيم القاعدة» وفجروا خط الغاز وتم الكشف عن تدفق سلاح ثقيل لهم من ليبيا عن طريق «خمسة مجموعات» وهدفها توصيل «نصف مليون» قطعة سلاح الى سيناء منها (مضادات للطائرات من طراز SA 14 و SA 16 و SA 18) .

■ الحلقة العاشرة

... لعبة «القط والفأر»

اجتمعت «لجنة أمنية عليا» تم تشكيلها من «الأجهزة الأمنية والسيادية - المخابرات الحربية والمخابرات العامة والأمن الوطني والأمن العام» للوقوف حول آخر المستجدات حول عملية السيطرة على عصابات تهريب السلاح من (ليبيا إلى سيناء) والتي مرت عبر (٥) مجموعات كالاتى :

١- من «درنة» بـ ليبيا حتى «الكفرة» على الحدود ثم «واحة سيوة» الى «القاهرة» ومنها الى «الإسماعيلية» ثم «سيناء».

٢- من «درنة» بـ ليبيا حتى «الكفرة» على الحدود ثم «واحة سيوة» إلى «أسيوط» ونقلها الى «سفاجا» ثم «سيناء».

٣- من «درنة» بـ ليبيا حتى «الكفرة» على الحدود ثم «واحة سيوة» ومنها إلى الصعيد ثم «السودان» وعبر عصابات متخصصة في تهريب السلاح عبر الدروب الجبلية بمحاذاة سواحل البحر الأحمر الى «سيناء».

٤- من «درنة» بـ ليبيا حتى «الكفرة» على الحدود ثم «واحة سيوة» ومنها إلى «جبال بنى سويف» إلى «الإسماعيلية» ثم «سيناء».

٥- من «درنة» بـ ليبيا حتى المياه الإقليمية الليبية عبوراً للمياه الإقليمية المصرية لتسليمها للعصابات في «مطروح» التي تسلك الطريق الدولى حتى «سيناء».

.. وكل هذه المجموعات الخمسة تلقى متابعة وإشراف من جماعة الإخوان وتنظيماتها سواءً في ليبيا أو في داخل مصر ، وقد إنتهت أعمال اللجنة الأمنية العليا إلى ضبط (٥٠) ألف قطعة سلاح سواءً سلاح آلى أو بندقية أو بنادق قناصة حديثة جداً وصواريخ حديثة جداً روسية الصنع ، وأوصت اللجنة بضرورة الإستمرار في تتبع عمليات تهريب السلاح من ليبيا الى مصر لأن كل قطعة سلاح تم ضبطها يتم تهريب (٥) قطع سلاح في مقابلها عن طريق العناصر الإخوانية.

-- قامت القوات المسلحة في سيناء بتحركات عديدة للسيطرة على مداخل ومخارج مدينتى «رفح والشيخ زويد» وشاهد الجميع تواجد أعداد غير مسبوقة من الدبابات والمدركات في العريش ، وقامت في نفس الوقت تفاهات «مصرية - إسرائيلية» لزيادة أعداد القوات العسكرية من «رفح حتى العريش» وذلك وفقاً لـ(معاهدة السلام عام ١٩٧٩ والتي تنص على أن سيناء منطقة منزوعة السلاح إلا إذا تم تعديل المعاهدة من قبل كلا الطرفين)، ورغم تحركات القوات المسلحة إلا أن الخيانة الإخوانية كانت واضحة أمام الجميع ، فالوضع الأمنى لم يتحسن في سيناء نتيجة إستخدام الأنفاق في عمليات التهريب للبضائع والأسلحة والأفراد المتطرفين.

.. وبالرغم من ذلك مرة أخرى أثارت تحركات القوات المسلحة خوف - تحول فيما بعد الى رعب - لجماعة الإخوان ، وإعتبر الإخوان أن هذه التحركات

تهدف لإضعافهم وقطع الطريق بينهم وبين حلفاءهم في التنظيمات المتطرفة في سيناء ، لذلك فكر الإخوان في ضرورة استمرار الضغط على المجلس الأعلى للقوات المسلحة وإحراجه أمام إسرائيل ، وقاموا بإجراء تفاهات جديدة مع حركة حماس لإحراج الجيش المصري ، وتم تسريب خبر لـ (صحيفة الشرق الأوسط اللندنية) يقول : وافقت لجنة الشئون العربية بالبرلمان المصري المُسيطر عليه جماعة الإخوان بالموافقة على قرار يدعو لمراجعة معاهدة السلام مع إسرائيل.

-- وخرجت موجه أخرى من التكفيريين وانتشروا في شوارع «رفح والشيخ زويد، ورفعوا الرايات السوداء وأعلام تنظيم القاعدة وانتشر المثلثون في جميع أنحاء المدينتين وهاجموا أقسام الشرطة ومقرات الأمن وكانوا يهتفون «إسلامية .. إسلامية»، وإغتالوا (٤) مواطنين مدنيين و (٣) ضباط ، وأقاموا (٣) محاكم شرعية لتطبيق الشريعة في الشيخ زويد وتكون تحت إدارة زعماء تنظيم القاعدة فضلاً عن نشر ميليشيات مسلحة في الشوارع وأقاموا «كمائن» تابعة لهم حتى يفرضوا سيطرتهم في الشوارع ، وإطلاق طلقات نار في الهواء .

.. وللمرة الثانية : تتحرك القوات المسلحة للتصدي لهذه المجموعات وتم تبادل إطلاق النار وهرب المسلحون كالفئران - وهم يجرون ذبول الخيبة والعار - وفروا إلى غزة عبر الأنفاق وآخرون ذهبوا إلى «جبل الحلال»، لكن تم إصابة (٤) عناصر إرهابية وتم إدخالهم لمستشفى العريش وقتل (٢) منهم ... لكن حدث ما لم يتوقعه أحد وهو ((تواطؤ عناصر إخوانية منها «عادل قطامش و عبدالرحمن الشوربجي» مع المسلحين في العريش وإقتحموا مستشفى العريش وأخرجوا المصابين وأخرجوا البجيتين من ثلاجات مشرحة المستشفى وتم تهريبهما إلى «غزة» عبر الأنفاق)).

-- قامت القوات المسلحة بإقتحام أماكن تواجد الإرهابيين في مناطق

(القرية - الدهنية - المقاطعة - الجمعي - الماسورة - الجورة)، وتم القبض على عناصر تكفيرية من دول أخرى منها (ليبيا - السودان - تونس - فلسطين) .. في نفس الوقت قامت جماعة الإخوان بعملية خداع للرأى العام حتى لا يتم التركيز على ما يحدث في سيناء ، فقد حرضت الجماعة أنصارها وأتباعها ومعهم بعض المحسوبين على المثقفين والنخبة - لكنهم يمشون في ركب الإخوان - بالمطالبة بطرد السفير الإسرائيلى وسحب سفير مصر من تل أبيب وبالتالى صدرت التعليمات بالتظاهر أمام مقر السفارة الإسرائيلى بالقاهرة .. وحدث ما شاهدناه جميعاً من إقتحام السفارة الإسرائيلى بعناصر إخوانية وقّاد «صفوت حجازى» التظاهرات فى عملية مخططة ومديرية ومفضوحة من جماعة الإخوان لإشغال الرأى العام عن ما يدور من معارك بين الجيش والإرهابيين - الذين يتصدون للجيش نيابة عن الإخوان - فى شمال سيناء .. هنا : كانت البداية الحقيقية لـ (لعبة القط والفأر) بين الجيش والإخوان !!

■ الحلقة الحادية عشر

... الخطر القادم

جاء شهر (فبراير ٢٠١٢) وقد قررت جماعة الإخوان التصعيد المباشر ضد القوات المسلحة ، وظهرت على السطح الهيمنة الواضحة من «خيرت الشاطر - نائب مرشد الإخوان» على كل قرارات الجماعة لدرجة أنه قام بتصعيد جميع الموالين له سواءً في المكاتب الإدارية في المحافظات أو منطقة شرق القاهرة أو مجلس شورى الجماعة أو مكتب الإرشاد ومنهم «حسام أبوبكر وعبدالعظيم أبوسيف ومحمد ابراهيم ومحمد وهدان وعصام الحداد».

.. إستغل «الشاطر» سلطاته في ترسيخ أهمية قيام الجماعة وتنظيماتها مواجهة الجيش والتصدي له ، وجاءت الفرصة في عزاء «رفاعى سرور - أحد أقطاب الإخوان» وقام الشيخ «عبدالمجيد الشاذلى - من قادة الإخوان» وهو من أهم شيوخ الإخوان الموالين لـ «الشاطر» بإلقاء خطبة عصماء أمام جموع الحاضرين وقال حرفياً ((سنحمل السلاح حتماً وسنشكل الحرس الثورى الإسلامى ، نحن نرى إلتفافاً حول ثورة يناير

وهناك تأمر عليها لأنها لم تكن خالصة للإسلام وستقوم في مصر ثورة إسلامية ووقتها أدعوكم للتسلح .. وحمل السلاح .. إحملوا السلاح لكي تكونوا أنتم حرس الثورة الإسلامية الذي يحميها من أى مdahمة عسكرية ، نحن لم نكن نتصور بعد ١٩٦٥ ان الإسلام سيستمر .. وسيأتى الوقت للقتال بالسلاح وليس بالكلام فقط للدفاع عن ثورتنا الإسلامية)).

.. قام «الشاطر» بوضع خطة شاملة لمواجهة الجيش وقام بإصدار تعليماته لجميع قواعد وكوادر الجماعة لتعيمها بينهم ، ودعا أيضاً لعقد إجتماع عاجل للهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح والتي تضم (١١٩) قيادى من الإخوان والسلفيين والسلفية الجهادية والدعوة السلفية والجماعة الاسلامية وهم المسيطرون على عقول التنظيمات التابعة للإخوان .. وشملت الخطة (٥) إجراءات منها :

١- نشر مفاهيم لدى جموع الناس بأن إستمرار المجلس العسكرى هو بمثابة استمرار لـ«مبارك» والإدعاء بأنهم يعملون لصالح أمن اسرائيل .

٢- ضرورة المطالبة بعزل قيادات الجيش ووضع قيادات بديلة لهم ، والشرطة أيضاً.

٣- إبعاد رؤساء كل الأجهزة الأمنية والسيادية حتى لا يتفقوا على مواجهة الإخوان.

٤- المطالبة بعدم تعيين وزير الدفاع من اللواء الحاليين ، وأيضاً وزراء الداخلية والخارجية والعدل .. لا بد أن يكون هؤلاء الوزراء الأربعة من خارج الجيش والشرطة والسفراء والقضاة على الترتيب ولا بد ان يكونوا من المتممين للإخوان.

٥- الإستعداد لمواجهة بثورة إسلامية دموية قادمة.

-- في ذات السياق خرج «وليم أنجداال - أحد رجال المخابرات الأمريكية السابقين والمتخصص في الجماعات الارهابية» وكشف عن أسرار خطيرة حول مخططات الإخوان ضد الجيش المصرى وقال نصاً (إن جماعة الإخوان إتفقت مع اسرائيل من أجل تصعيد العمليات ضد المقرات الشرطية والعسكرية والسيطرة على «رفح والشيخ زويد» حتى يضطر الجيش المصرى للإنسحاب منها وتركهما للإرهابيين)، وأيضاً أكد نفس هذه المخططات أحد الباحثين الإسرائيليين المعروفين بإتصالاته مع جهاز الموساد وهو «زاك جولد - الباحث في شئون الجماعات الإرهابية» وقال حرفياً (إن هدف جماعة الإخوان من دعم المتطرفين في «رفح والشيخ زويد» هو إقتسام ٧٣٠ كم من شمال سيناء وضمها لقطاع غزة بعد الصغط على الجيش المصرى للإنسحاب منها وتركها للإرهابيين.

-- كانت الاحداث سريعة في «رفح والشيخ زويد» وظهر على السطح تنامى دور «قطر» في تمويل عدد من الجمعيات الشرعية وجمعيات أنصار السنة و (٨٥) مسجد فيهما ، وحصولهم على أموال طائلة من «قطر» عن طريق قيادات الإخوان، لدرجة أنه تم رصد مبالغ مالية شهرية تصرف لمشايخ رفح والشيخ زويد والعريش وجميع المدرسين والموظفين في الأوقاف والمصالح الحكومية من «قطر» ليس هذا فقط تزايدت أعداد منظمات حقوق الإنسان العاملة في سيناء ومنها «منظمة الكرامة القطرية - التى يرأسها عبدالرحمن النعيمى الإرهابي المدرج على قوائم الارهاب الدولى والوثيق الصلة بخيرت الشاطر»، وانتشرت ندوات لجميع الاحزاب السياسية المحسوبة على الإخوان وكانوا جميعاً يهدفون لترسيخ مطلبين لدى اهالى سيناء وهما (رفض الخصوع للقضاء - الجيش والشرطة) وانتشرت أيضاً المدونات والنشطاء وغرضهم الهجوم على الجيش والشرطة .

-- هنا : تم رصد إتفاقات وتفاهات بين الإرهابيين في سيناء مع «هاني السباعي - أحد قيادات تنظيم الجهاد والمحسوب على تنظيم القاعدة واللاجي في بريطانيا»، وهو ما دعم الخطورة القادمة من جانب الارهابيين وإصرارهم على الصدام مع الجيش .

-- طوال (٦٠) يوماً ظلت جماعة الإخوان تروج لـ«خيرت الشاطر» وتشيد بحُسن قيادته للإخوان وبمشروع النهضة الذي يتنباه ونجاحه في التحكم في التنظيم السري للإخوان إضافة لجميع التنظيمات الارهابية في سيناء ، على إثر ذلك قرر مكتب إرشاد الإخوان الدعوة لإجتماع طاريء لمجلس شوري الجماعة في آخر (أيام شهر مارس ٢٠١٢) للضغط على «الشاطر» لتقديم إستقالته من جماعة الإخوان للتفرغ وليكون مرشح الإخوان والتنظيمات التابعة لها في إنتخابات رئاسة الجمهورية .

■ الحلقة الثانية عشر

... الأعلام السوداء والعين الحمراء

كان قرار ترشح «خيرت الشاطر» لرئاسة الجمهورية إيذاناً بأنه «المُهيمن الأول والأخير» على القرارات داخل جماعة الإخوان ، ولذلك رأى أنه لابد من الإسراع في السيطرة على الحكومة وتمهيد الأرض له وليكون (One man show) ويصبح «الرجل الأول» في مصر .. وفي (٨ ابريل ٢٠١٢) تم فتح باب الترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية .. بعدها بـ (٤٨ ساعة) كانت محكمة القضاء الإداري قد أصدرت حكمها بحل الجمعية التأسيسية للدستور التي كان قد شكلها الإخوان .

.. على الفور أصدرت جماعة الإخوان بياناً غير مسبوق أكدت فيه تخوفها من إتجاه المجلس الأعلى المجلس للقوات المسلحة نحو التدخل في انتخابات الرئاسة وتزويرها لصالح أحد المرشحين العسكريين .. لكن المجلس الأعلى للقوات المسلحة رد سريعاً على بيان الإخوان وأصدر بياناً قوياً يؤكد على عدم تدخله في انتخابات الرئاسة القادمة ، ويُذكر بأن بيان الإخوان لمهاجمة المجلس الأعلى للقوات المسلحة يدفع البلاد لتكرار

أحداث الصدام بين الجيش والإخوان عام ١٩٥٤ .

.. لكن جماعة الإخوان لم تتعظ ودعت أعضائها وأنصارها للتظاهر في ميدان التحرير في ليلة الجمعة (١٣ إبريل) أطلقوا عليها «جمعة حماية الثورة» وحضر كافة قيادات الإخوان والتيارات المتطرفة وتم تحريضهم ضد ترشح اللواء عمر سليمان للرئاسة وكانوا يقولون نشيد واحد متفق عليه وهو (العسكر لازم يمشي .. «سليمان» مايحكمشي .. الثورة مانتتهشي .. الإخوان مابتتهزشي)، وفي ظهيرة (١٥ إبريل) أعلن المستشار فاروق سلطان رئيس اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة إستبعاد كل «عمر سليمان - خيرت الشاطر - حازم صلاح أبو اسماعيل» من سباق الترشح للرئاسة.

- وعلى الفور دعا المجلس الأعلى للقوات المسلحة - في نفس اليوم - لإجتماع عاجل مع الأحزاب والقوى السياسية ، لكن الأحزاب والقوى السياسية كانت غير جديرة بتحمّل المسؤولية في الوقت الصعب الذي كانت تمر به البلاد .

- وإستمرت حالة الفوضى في مصر حتى إتقى الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل بالمشير حسين طنطاوى وإقترح عليه : ضرورة إستبعاد الدكتور كمال الجنزورى من رئاسة الحكومة وترك رئاسة الحكومة لجماعة الإخوان والإدعاء بأنهم القوى الوحيدة المُنظمة في المشهد السياسي وهم الوحيدون القادرون على إدارة شئون البلاد والسيطرة على الشارع وتهدئة الأجواء ، رفض «المشير طنطاوى» هذا الإقتراح رفضاً قاطعاً بل أنه رفض مجرد الحديث في هذا الشأن لأن غرضه تسليم الحكومة بميزانيتها ومؤسساتها وهيئاتها لجماعة الإخوان .. وظل الإخوان يطعنون في حكومة الدكتور كمال الجنزورى وطلبوا - بحكم سيطرتهم على البرلمان - الحصول على حصة في الوزارة ، وترشيح أعضاء من الإخوان لتولى وزارتين وتحديدًا وزراء «الداخلية والعدل» وتحججوا بأنهم

خائفون من قيام الوزارتين بالمشاركة في تزوير إنتخابات الرئاسة رغم ان الوزارتين هما المشرفان على انتخابات البرلمان التي فاز بها الإخوان ، ليس هذا فقط : بل طلبوا وزارتي «الإوقاف والتعليم» لإخراج أجيال صغيرة تابعة للإخوان وتبني أفكارهم .. لكن تم رفض طلبهم رفضاً قاطعاً.

- على إثر ذلك : وللمرة الثانية ، أراد الإخوان ترهيب المجتمع وقاموا بدعوة أعضاءهم وأنصارهم من الدعوة للسلفية الجهادية والجماعة الإسلامية لتظاهرة كبرى في ليلة (الجمعة ٢٠ إبريل ٢٠١٢) أطلقوا عليها «جمعة المصير» والتي تعتبر من أخطر التظاهرات منذ أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ ، بل ومن أسود أيام مصر على الإطلاق ، حيث حضر قيادات السلفية الجهادية والجماعة الإسلامية ، وجاء الإرهابيون من كل فج عميق ، وشارك فيها قيادات السلفية الجهادية ومنهم «محمد الظواهري - مرجان سالم الجوهري - احمد عشوش - داوود خيرت - عادل شحتو - طارق الزمر» وشاهدنا «ميدان التحرير» وقد إمتلأ بأعلام تنظيم القاعدة السوداء وهتافات منها («الشعب يريد تطبيق شرع الله» و «قادم ، قادم يا إسلام .. حاكم ، حاكم بالقرآن» و «الظواهري قال لنا .. الجهاد في عزنا»).

- وقد شارك «حازم صلاح أبو اسماعيل» وأنصاره وألقى كلمة - في غاية الخطورة - قال فيها بالحرف الواحد (نرفض أن يكون وزير الدفاع من ضباط الجيش ، ولماذا أغلبية مجلس الدفاع الوطنى من ضباط الجيش ؟ ، ولماذا تكون ميزانية الجيش سرية ؟ ، ونطالب بإستبعاد النائب العام ، وسنقوم بتحويل الشوارع إلى أموات لكي نُجبر النائب العام على الرحيل ، وستطبق الشريعة ، ونُحذر ونقول : إن السهم إذا خرج من القوس إنطلق ولن يعود مرة أخرى).

- وألقى «احمد عشوش - منظر السلفية الجهادية وصاحب الكلمة الأولى

والأخيرة على جميع المشايخ في رفح والشيخ زويد» هي الأخطر على الإطلاق وقال بالحرف الواحد (إننا لا نزايد على موقف إخواننا المجاهدين في سيناء ، لأن قضيتهم واحدة هي : تحرير بيت المقدس ، وأنا تأثرنا بفكر «محمد عبدالسلام فرج - قاتل الرئيس السادات»، وتنظيم القاعدة بالنسبة لنا هو بيت الشرف وعنوان المجد وموطن عزة الأمة لأن هذا التنظيم هو الأمين على مقدرات المسلمين في مقابل حكام يبيعون شعوبهم بأرخص الأثمان ، وعلينا أن نُحيي «أسامه بن لادن» حياً وميتاً).

- وقال «محمد الظواهري - شقيق أيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة» نصاً (لو أنصفت ثورات الربيع العربي لآخذت من «بن لادن» رمزاً للبطولة والفداء والتضحية ، ونقول أننا نتشرف بأن نكون إمتداداً لتنظيم القاعدة في عقائده ومبادئه وأفكاره لأنهم إمتداد لتنظيم الجهاد).

----- وصلت رسائل «خيرت الشاطر - الذى تبنى سياسة الصدام مع الجيش وجميع القوى السياسية من أجل تحقيق طموحه للسيطرة على مصر» ليس للقوات المسلحة فقط ولكن رسائله وصلت لجموع الشعب المصرى الذى شاهد أعلام تنظيم القاعدة فى ميدان التحرير ، وأدرك الجميع خطورة ما ستُقبل عليه مصر خلال الفترة القادمة.

---- كانت تحركات الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء وقتها تهدف لعدم تعرض مصر للإفلاس خاصة وإن الإقتصاد كان على حافة الهاوية ، ولجأ «الجنزورى» لكل من «السعودية والإمارات» للحصول على دعمهما ومساندتهما للشعب المصرى ، وبالفعل وافقت السعودية على إقراض مصر (2.3) مليار دولار ، وكانت التعليمات الإخوانية بإفشال حكومة الجنزورى وإفشال القرض السعودى ونظم الإخوان مظاهرات سافلة وإعتصامات مُغرصة أمام السفارة

السعودية بالقاهرة وألقوا زجاجات المولوتوف على مبنى السفارة والسبب هو :
الإدعاء بحبس ناشط مصري في السعودية والمطالبة بالضغط على السعودية من
اجل الإفراج عنه ، رغم أنه متلبس بحيازة وتهريب مواد وحبوب مخدرة ومحكوم
عليه بالحبس طبقاً للقضاء السعودي .. وأطلق «الشاطر» رجاله وشباب الجماعة
لاستهداف السعودية ومهاجمتها بسفالة في كل وسائل الإعلام وذادت سفالتهم
تحديداً في (قناة العالم) الإيرانية للنيل من السعودية والتشهير بها وتهديدها
والتطاول عليها ، مما إضطر السفير السعودي بالقاهرة إلى غلق السفارة والعودة
لبلاده ... وأيضاً كانت «الإمارات» قد وافقت على دعم الحكومة المصرية مالياً
وإستجابات لدعوة الدكتور الجنزوري ، لكن الإخوان أرادوا عرقلة أى تحرك
للجنزوري ، وقام «يوسف القرضاوى - قيادى إخوانى هرب الى قطر في
عهد عبدالناصر وحصل على الجنسية القطرية» بتوجيه اتهامات للإمارات
ومهاجمتها على شاشة قناة الجزيرة ، وأيضاً قام «محمود غزلان - المتحدث بإسم
الإخوان» بتهديد الامارات علناً وإعلانه عن قدرة الإخوان فى الامارات على القيام
بثورة هناك .. لم ينس «الشاطر» تحريض المشايخ التابعين له فى (الهيئة الشرعية
للحقوق والإصلاح) على التحريض ضد السعودية والامارات .. ولم ينس أيضاً
تحريض التنظيمات فى سيناء ضد القوات المسلحة واستئناف عملياتهم مرة أخرى
.. لكن ما هو رد فعل المشير طنطاوى ؟

-- فى (٢٩ إبريل ٢٠١٢) فاجئت القوات المسلحة الجميع وقامت بالإعلان
عن إجرائها أكبر مناورة عسكرية تكتيكية للجيش المصرى فى سيناء وقامت
بالمناورة تشكيلات من الجيش الثانى الميدانى إستمرت لمدة ثلاثة أيام شارك
فيها عناصر من (المشاة الميكانيكى - وحدات المدرعات - المدفعية - القوات
الجوية - الدفاع الجوى - عناصر من القوات الخاصة) .. وكانت مناورة الجيش

واضحة وتهدف لإرسال رسالتين للتنظيمات الإرهابية ودعاة الفوضى :

(الرسالة الأولى) : ان الجيش قادر على هدم «جبل الحلال» على رؤوس الإرهابيين ومساواته بالأرض .. والإستعداد القتالي العالى للضباط والأفراد والجنود.

(الرسالة الثانية) : عودوا لجحوركم كالفئران المذعورة .. ولن نسمح أبداً بترويع وتهديد الشعب المصرى .

■ الحلقة الثالثة عشر

... حينما هتفوا «المرّة دي بجد.. مش هانسيبها لحد»

.. في (٢٩ إبريل ٢٠١٢) كان للمشير طنطاوى كلمة - ذات مغزى - خلال المناورة التى قامت بها إحدى تشكيلات الجيش الثانى فى سيناء وذلك حينما أدار حواراً مع الضباط والقادة المشاركين وقال (إن الجيش والشعب كيان واحد ، وولاءنا الكامل لشعب مصر وأرضها ، وكرامة المواطن المصرى فوق كل اعتبار دون النظر إلى التوجهات أو الانتماءات ، والجيش درع الشعب وسيحّميه من أى ترّويع يتعرض له).

.. وبعد إنتهاء المناورة التى إستغرقت ثلاثة أيام ، كان الجيش على موعد مع إبتزاز من نوع آخر ، فقد كان «خيرت الشاطر - العقل الذى يحكم ويفكر للإخوان» يريد أن يضغط وجماعته على الجيش بكل الوسائل ، فأقترح الدفع بالمرشح البديل له وهو «محمد مرسى - رئيس حزب الحرية والعدالة» وأراد أيضاً إشعال كل الملفات فى وقت واحد قبل انتخابات الرئاسة لتهديد الجيش ومنها «إشعال الحكومة - إشعال سيناء - إشعال الرأى

العام - إشعال البرلمان»، فقد أعطى تعليماته لأعضاء مجلس

النواب المسيطر عليه الإخوان للإعترض على حكومة الدكتور الجنزورى والمطالبة بتغييرها أو اعتبارها حكومة تسيير أعمال وتنفيذ عمليات هجوم على مواقع شرطية وعسكرية فى سيناء .. والأخطر : التظاهر أمام وزارة الدفاع وسب القوات المسلحة والهتاف ضدها .. كيف حدث ذلك فى توفيت واحد ؟

.. قام الدكتور سعد الكتاتنى رئيس مجلس النواب وقتها بالمطالبة بتغيير الحكومة فى الاسبوع الأول من مايو ٢٠١٢ رغم انه لا يتبقى سوى أسابيع معدودة على تسليم السلطة فى (٣٠ يونيو ٢٠١٢) وصمم «الكتاتنى» على إبعاد «الجنزورى»، وطالب «الشاطر» لقاء مع «المشير طنطاوى» وتم الإستجابة له وعُقد اللقاء بحضور الفريق سامى عنان وعدد من أعضاء المجلس العسكرى وأكد «الشاطر» خلال الاجتماع أنه لديه خطة لجلب (٢٠٠) مليار دولار لمصر إستثمارات من الخارج ، لكنه إشتراط قيام جماعة الإخوان بتشكيل الحكومة الجديدة نظير ذلك.

- خرج «الشاطر» وهو يدرك أن المجلس العسكرى لن يوافق ، وهو ما حدث بالفعل !!، فقد رفض «المشير طنطاوى» والنتيجة : فوجيء الجميع فى ثانى يوم الرفض بقيام مجموعات من السلفية الجهادية والجماعة الإسلامية وحركة حازمون وحركة ٦ ابريل بالتظاهر أمام وزارة الدفاع والوصول لبوابات الوزارة وإقامة الخيم وإعلان الإعتصام وقيام «محمد الظواهري - شقيق أيمن الظواهري» بقيادة المتظاهرين ومعه كبار قادة التطرف فى مصر .. ورفعوا أعلام تنظيم القاعدة السوداء وكان هتافهم واحد وهو ((المرة دى بجد .. مش هانسيها لحد))، فى نفس الوقت كان أعضاء من الإخوان وأنصارهم يتظاهرون أمام المنطقة الشمالية العسكرية بالإسكندرية ، وتعرض كمين قرية «الخروبة» بالشيخ زويد بشمال سيناء لإطلاق نار من جانب الارهابيين وفروا هاربين بعد تبادل إطلاق نار مع أفراد الكمين ، وتعرض أيضاً كمين للجيش عند قرية «الطويلة» على

الطريق الدولي بين رفح والشيخ زويد بقذائف (RBG) وإستشهد إحدى الجنود وأصيب أربعة آخرون .. ليس هذا فقط : فقد خرجت عربات دفع رباعى كثيرة وهاجمت كمين «بئر العبد» وأطلقوا النيران وقاموا بعمل كمائن تابعة لهم فى وضح النهار على الطريق الدولي رفح الشيخ زويد .. وإستطاعت قوات الجيش والشرطة ضبط (٣٠) مدفع مضاد للطائرات خلف مبنى النجدة التابع لقسم شرطة «نخل» بشمال سيناء والقبض على إثنين من عناصر «كتائب عز الدين القسام - الجناح العسكرى لحركة حماس» وهما (بسام بركة - هيثم شحته).

----- خرج اللواء «مختار الملا - عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة» وحذر المتظاهرين الإرهابيين أمام مبنى وزارة الدفاع من خطورة ما يقومون به ، لكنهم لم يتوقفوا وكان قرار فض التظاهر فى مدة لم تقترب من (٤) دقائق فقط وتم إعلان حظر التجوال فى المنطقة المحيطة بوزارة الدفاع من (الساعة ١١ مساءً - حتى - الساعة صباحاً) .. ودعت القوات المسلحة القوى السياسية والحكومة وعدد من نواب البرلمان لإجتماع عاجل لمناقشة أحداث العباسية ، وكانت المفاجأة التى لم يتوقعها الإخوان - جماعة وحزباً ونواباً - وهى : البدء فى التفكير فى إصدار إعلان دستورى يحدد إختصاصات رئيس الجمهورية القادم فى حال عدم إنجاز الدستور الجديد فى الموعد المحدد .. وتم تغيير (٤) وزراء فقط وتجديد الثقة فى حكومة الجنزورى .

---- كان «خيرت الشاطر - عقل المُفكر للإخوان» يدير الصدام مع المجلس العسكرى ، وفى نفس الوقت كانت له السيطرة الكاملة على كافة قرارات الجماعة وأصدر العديد من التعليمات للكوادر فى المحافظات ومنها :

١ - إعتبار الفترة من (منتصف مايو حتى منتصف يونيو) بمثابة التدريب الجيد لكافة أقسام جماعة الإخوان على الحشد والتعبئة لمساندة مرشح الجماعة «محمد

مرسي» في انتخابات الرئاسة ، وقيام «قسم الأشبال - الأطفال الصغار بالمرحلة الابتدائية والإعدادية» بدور في الحشد والتدريب لتصعيدهم لـ «قسم الطلبة - البراعم في مرحلة الثانوية» والتذرع بأن الجماعة تحتاج جميع أفرادها من الكبير حتى الصغير .

٢- إصدار تعليمات مشددة لكافة قواعد الجماعة في المحافظات بإعتبار «قسم المرأة» عليه الدور الأكبر في دعم الجماعة في هذه الأوقات وإستغلال السيدات الآرامل والأيتام والغلبة - اللذين يحصلن على دعم مالى من الجماعة شهرياً - وقوداً لأى تظاهرات إخوانية قادمة.

٣- عدم إجراء أى تظاهرات قادمة للجماعة في الصعيد والعمل على الإستعداد لإنتقال الأعضاء في محافظات الصعيد الى (القاهرة - الجيزة - الإسكندرية) للتظاهر في هذه المحافظات المؤثرة.

٤- الضغط على جميع المشايخ السلفيين والمنتسبين للجماعة الاسلامية والهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح التى تضم المشايخ الكبار للترويج لمرشح الجماعة «محمد مرسي» وإصدار بيانات رسمية للتضامن معه.

٥- إستغلال مشاهير الإخوان في الرياضة والفن لدعم «مرسي» ومنهم (هادى خشبة - محمد عامر - مختار مختار - محمد أبو تريكة - ربيع ياسين - عبدالله رجب - حمزة الجمل - محمد حُصص - محمد رمضان - مجدى طلبه - عماد النحاس - احمد عبدالظاهر - سمير صبرى) ومن الفنانين (وجدى العربي - محمد شومان - هشام عبدالله - هانى كمال - هشام عبدالحميد - حنان ترك).

-- كل هذا تم و «الشاطر» يقوم بإجراء لقاءات وتفاهات مع «الأمريكان» وخاصة «آن باتريسون - السفيرة الأمريكية بالقاهرة» وعدد من مسئولى الإتصال السياسى بالسفارة ، ولقاءات أخرى مع كبار المسئولين الأوروبيين من أجل طمأنتهم جميعاً على إلتزام جماعة الإخوان بإتفاقية السلام مع إسرائيل والحرص على

المصالح الأمريكية والأوروبية بالمنطقة .

■ الحلقة الرابعة عشر

... حلف الشيطان

.. شهد (يونيو ٢٠١٢) أحداثاً متسارعة ومتصاعدة من جانب جماعة الإخوان ضد «المجلس الأعلى للقوات المسلحة» و«القضاء»، فقد أعلنت الجماعة أنها (تلعب على المكشوف لإنتراع السلطة) وإتضح أن كافة القوى السياسية والأحزاب تلعب دور (السّيد) للإخوان - بقصد أو بدون قصد - للنيل من القوات المسلحة من أجل وصول مرشح الإخوان لرأس السلطة في مصر.

.. أصدرت جماعة الإخوان بياناً تطالب فيه بتغيير رئيس المحكمة الدستورية العليا وعدد من أبرز أعضاءها وحاصروها والتي سرعان ما قامت بالحكم ببطالان انتخابات مجلس النواب وقضت بـ«حل البرلمان» ، كانت المنافسة قد اشتعلت بين «الفريق أحمد شفيق» و «محمد مرسي - مرشح الإخوان» في انتخابات الرئاسة .. وقام المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بإصدار إعلاناً دستورياً يحدد فيه سلطات الرئيس الجديد خاصة بعد «حل البرلمان» وعدم وجود دستور للبلاد .. فما كان من

الإخوان أن رفضوا ذلك ، وتوالى الأحداث بالكشف عن عملية كبرى تزوير لبطاقات التصويت خطط لها الإخوان بالتعاون مع عدد من العاملين من الممتنمين للجماعة في المطابع الأميرية .. وهذه أهم المعلومات المتعلقة بالقضية .. وهى كالآتى :

١ - ألقت الشرطة القبض على عاملين إخوان بالمطابع الأميرية منهم «ربيع - بتفتيش منزله تم ضبط ٢٨٠ ألف جنيه فوق الدولاب فى غرفة نوم» و «على - بتفتيش منزله تم ضبط ٤٠٠ ألف جنيه تحت سرير غرفة نوم».

٢ - المتهمين الإثنين - ربيع وعلى - إعترفا تفصيلاً بتزوير (٢) مليون بطاقة انتخابية وحصلوا على هذه الأموال من (٤) قيادات إخوانية كبرى.

٣ - تم الكشف عن وجود دور كبير لـ «رجل اعمال قبطى - تحالف مع الإخوان ووعدوه بتولى منصب نائب الرئيس» فى هذه القضية.

٤ - أحد المستشارين فى نيابة العجوزة وهو (.....) تولى التحقيق فى القضية وإكتشف جميع خيوط القضية كاملةً وبعد الإنتهاء من التحقيقات إتضحت أمامه كافة خيوط القضية ، لكنه قرر حفظها فيما بعد، وكانت الصدمة حينما تم نقل هذا المستشار ليعمل فى المكتب الفنى للنائب العام وليتولى بعدها منصب «المتحدث الرسمى بإسم النيابة العامة» فى عهد النائب العام الإخوانى طلعت عبدالله وإنضم فيما بعد إلى (حركة قضاة من أجل مصر) والتى تنطق بما ينطق به الإخوان .

.. كان الإخوان يتابعون الأحداث بدقة شديدة لأنهم (هم من يصنعونها).

-- بعدها إضطر المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإصدار إعلاناً دستورياً

مُكملاً من أجل تشكيل مجلس الدفاع الوطني وإعطاء الشرطة العسكرية حق الضبطية القضائية وإنتقال التشريع للقوات المسلحة لحين إنتخاب برلمان جديد أو وضع دستور جديد.

--- هنا برز دور «التنظيم الدولي للإخوان» وأدركوا أن وصولهم للسلطة في مصر بات أمراً وشيكاً ولا بد من تحقيقه بكافة الوسائل ، وقرروا السير في عدة إجراءات منها :

١- دعوة اعضاء الإخوان وحلفاءهم للتظاهر في ميدان التحرير والإتفاق على هتاف واحد وهو (يسقط .. يسقط حكم العسكر) وبمشاركة حزب الوسط وحركة ٦ إبريل والدعوة السلفية والسلفية الجهادية.

٢- تسليح جميع المنتمين للتنظيمات الارهابية في سيناء والإتفاق معهم على (إما نجاح مرشح الجماعة أو الخراب والدمار والفوضى والعنف).

٣- التنسيق مع حركة حماس وحزب الله اللبناني وبعض أعضاء الحرس الثورى الإيرانى المتواجدين في غزة من أجل إشعال سيناء والسيطرة على جميع المقرات الأمنية وإعلان «الإمارة الإسلامية» في حال عدم إعلان فوز مرشح الجماعة محمد مرسي.

٤- دعوة جميع المشايخ المنتمين للجماعة للإفتاء بضرورة تسميه «محمد مرسي» بأنه (مرشح الثورة) وأن الدفاع عنه والوقوف بجانبه «واجب شرعى».

.. رغم حالة الصدام الواضحة التى تبنتها جماعة الإخوان ضد «المجلس الأعلى للقوات المسلحة» وإدعائهم بأن الجيش لن يسلم السلطة ، فقد خرج جميع قيادات مكتب الإرشاد للنيل من مصداقية الجيش وإدعوا أن «محمد مرسي - مرشح الجماعة» هو الفائز في انتخابات الرئاسة قبل إعلانها رسمياً .. وفي هذا الشأن تم

الكشف عن عدة مفاجآت خطيرة جداً منها :

١- رصد لقاءات بين قيادات إخوان والإعلامي «حمدي قنديل» من أجل قيامه بتولى قيادة المثقفين للدفاع عن «مرسي» وبالفعل خرج «حمدي قنديل» ليُصرح ويقول : لن تهدأ مصر وتستقر إذا أُعلن فوز «الفريق احمد شفيق».

٢- رصد لقاءات في محافظة أسوان بين «عصام الحداد - قيادي إخواني» وعدد كبير من الدبلوماسيين السودانيين ومنهم «علي بركة - ممثل منظمة الدعوة الإسلامية المدعوم من أمريكا» وتم فيه : تقديم «الحداد» الوعد بإنهاء تسهيل التنازل عن حلايب وشلاتين للسودان في أقرب وقت وفتح الأمر على «محمد مرسي» حال جلوسه على مقعده الرئاسي في أول يوم له برئاسة الجمهورية في سرية شديدة وأن هذا الأمر يحتاج الى قيام «مرسي» بإقناع القوات المسلحة .. وهذا يعتبر إقراراً ضمنى من الإخوان أن حلايب وشلاتين سودانية ، لكن ما المقابل الذى سيحصل عليه الإخوان من جراء ذلك ؟

- قيام السودان بمساعدة الإخوان وتهريب سلاح لعناصرهم حال عدم إعلان فوز مرسي بالرئاسة.

- حصول قيادات الإخوان على أموال طائلة - أطلقوا عليها عمولة - نظير تسهيل الإنتهاء من التنازل عن حلايب وشلاتين السودان ، ليس هذا فقط بل حصولهم على قطع أراضي في السودان لزراعتها والإستفادة منها:

- قيام السودان بإستثمارات كبرى في مصر لدعم حكم الإخوان.

٣- رصد أعمال سرية مشبوهة يقوم بها «جهاد الحداد» مع مؤسسة «ويليام جيفرسون كليتون» غرضها الترويج لـ (الإخوان والتشهير بالجيش) والتواصل مع (٣) مكاتب لهم في «لندن».

٤- رصد لقاء سرى بين «خيرت الشاطر» و «خالد مشعل - رئيس المكتب

السياسي لحركة حماس» للتهيئة الإجماع لإقتحام الحدود والدخول والإنتشار في سيناء وتخزين سلاح في «جبل الحلال» وإنتظار أى تعليمات جديدة.

٥- رصد إتصالات تليفونية بين أحد قيادات مكتب الإرشاد و «عزام التميمي - فلسطيني معه جنسية بريطانية وعضو التنظيم الدولي للإخوان» تضم : تحريضات علنية ضد الجيش وتأكيدات بأن (مصر على فوهة بركان وتنتظرها براكين وإنفجارات وأعمال عنف وإغتيالات).

٦- رصد إتصالات بين قيادات مكتب الإرشاد و «عبدالبارى عطوان - صحفى فلسطيني ورئيس تحرير صحيفة القدس العربي» مفادها : ضرورة التنسيق بين عناصر إخوانية في مصر معه من أجل التواصل مع «صحيفة الجارديان - التى إشتريت قطر ٩٠ ٪ من أسهمها» والتواصل أيضاً مع «قناة الحوار - التى تبث من لندن ومملوكة للتنظيم الدولي ويترأسها عبدالرحمن النعيمى الإرهابي القطرى» من أجل نقل أحداث غير حقيقية وفبركة فيديو هات ضد الجيش .

■ ■ الحلقة الخامسة عشر

... مصر الأولى ومصر الثانية .. والمخطط الخبيث

.. لعب الإعلامى «حمدي قنديل» دوراً مشبوهاً فى التصعيد ضد (المجلس الأعلى للقوات المسلحة) لمصلحة جماعة الإخوان ، وتولى قيادة عدد من المثقفين والسياسيين من أجل رفض الإعلان الدستورى المكمل وهو أول من وصفه بأنه (إعلان دستورى مكمل يؤسس لدولة عسكرية) ورفض حل البرلمان وتشكيل مجلس الدفاع الوطنى ، وإدعى فى «مؤتمر فيرمونت» أنه تم الإتفاق مع «محمد مرسي» على تشكيل فريق رئاسي وحكومة إئتلافية يترأسها شخصية مستقلة.

.. وكان اليوم الأسود فى تاريخ مصر ، يوم أعلن المستشار فاروق سلطان رئيس اللجنة العليا للإنتخابات فوز «مرسي» بكرسي الرئاسة ، يومها لم تُصِيع جماعة الإخوان الوقت وإتفقوا

على ضرورة تنفيذ المخطط الذى تم الإتفاق عليه مع الأمريكان بسرعة شديدة ، فقد وصلوا للسلطة وأصبحوا (صناع القرار) وكان لزاماً عليهم رد الجميل لمن ساعدهم للسيطرة على «جمهورية مصر العربية» وعليهم دفع الفواتير بصفة مستعجلة لمن

ساعدهم .. إذن : ما هو المخطط الذى تم الإتفاق عليه بين (الإخوان والأمريكان) ؟ .. بإختصار شديد : المخطط عبارة عن «عملية هات وُخُد» وهو - أرجو القراءة الدقيقة بهدوء وتركيز من أجل الفهم والإدراك - فى نقاط محددة كالآتى :

١- كان الرئيس الأسبق «حسنى مبارك» قد رفض إقتراحاً قدمته «أمريكا وإسرائيل» بخصوص حل نهائى للقضية الفلسطينية طوال الـ (٦) سنوات الأخيرة من حكمه ، وتم إعادة طرح الإقتراح مرة أخرى والضغط عليه لقبوله بشتى الطرق فى (مارس ٢٠١٠) لكنه رفض هذا الإقتراح نهائياً بل رفض حتى مناقشته أو مجرد فتح نقاش حوله.

٢- إضطرت «أمريكا وإسرائيل» للجوء لقوى أخرى فى مصر تكون مُنظمة وتساعدوا للوصول للسلطة وتنفذ هذا المخطط ، وكانت هذه القوى هى : جماعة الإخوان .. التى قبلت بتنفيذ المخطط دون شروط بل أنها وافقت بسرعة منقطعة النظير ووعدت بتنفيذه فى أقرب وقت حىال وصولها للسلطة.

٣- وما هو المخطط الذى عرضته «أمريكا وإسرائيل» على «مبارك - ورفضه» وعلى «الإخوان - ووافقوا» .. هو : قيام كل من (معهد «بيجين السادات» للدراسات بوضع حلولاً غير تقليدية بالتعاون مع «منظمة الهييك - التى تهتم بالمناطق الأكثر فقراً فى العالم» و «معهد الشرق الأدنى فى أمريكا) وهذه الحلول الغير تقليدية تتناول وضع إطار للوضع السلمى فى الشرق الأوسط من خلال

«نظرية تبادل الأراضي الغير تقليدى والمفتوح لحل القضية الفلسطينية» .

٤- وتنص «نظرية تبادل الأراضي» على :

- تنازل مصر على (٧٢٠ كم) تحديداً من (حدود مصر الشرقية حتى مدينة الشيخ زويد بالقرب من قرية الريسة وبإمتداد جنوباً ٣٠ كم) على أن تتم إضافتها إلى الـ (٣٦٠ كم) وهى مساحة قطاع غزة ، وبالتالى يكونوا قد أزالوا حالة الإحتقان الموجودة فى غزة ضد إسرائيل لأن قطاع غزة مساحته (٣٦٠ كم) ويقيم فيه مليون و ٨٠٠ ألف مواطن .. والتى من المتوقع أن يرتفع عدد سكان غزة فى عام (٢٠٢٠) إلى حوالى (إثنين ونصف) مليون نسمة . وهذه تمثل مشكلة أمنية وإجتماعية كبرى فى وجه إسرائيل .

- إسرائيل رفضت تنفيذ هذا الطرح من خلال أراضيها وإضطرت إلى تنفيذه من خلال (مصر) وطرح عملية تبادل الأراضي مع مصر .

- مقابل ذلك ستحصل مصر على (٧٢٠ كم) فى «صحراء النقب» من خلال إنشاء طريق دولى يقوم بتنفيذه البنك الدولى بالتعاون مع بعض الدول المانحة ليربط مصر بالسعودية ودول الخليج وبدون المرور على إسرائيل .

- مساحة الطريق فى «صحراء النقب» تبلغ (٧٢٠ كم) بالضبط وهى نفس مساحة الأرض التى ستتنازل عنها مصر للإضمّام لقطاع غزة ، بحيث يكون الطريق (ممراً) غير خاضع لسيطرة إسرائيل وسيتم تأمينه دولياً برقابة شديدة ، وليكون أيضاً منفذاً لمصر لمنطقة الخليج كلها .

- بموجب «عملية تبادل الأراضي» ستحصل إسرائيل مقابل تنازلها عن (٧٢٠ كم) فى «صحراء النقب» على (٧٢٠ كم) من الضفة الغربية التى تسيطر عليها السلطة الفلسطينية ((أى أن غزة تأخذ أرض من مصر .. ومصر تأخذ أرض من

إسرائيل .. وإسرائيل تأخذ أرض من الضفة الغربية يا الله : إنه مخطط يهودى مدروس جيداً لإنشاء الدولة اليهودية دون تقديم إسرائيل لأى تنازلات)). .

- بموجب «عملية تبادل الأراضي» ستحصل «مصر» على «محطة تحلية مياه» فى شمال سيناء لإنتاج (٥٠٠) مليون متر مكعب مياه لتعويض نقص المياه الناتج عن ضعف حصة مصر من مياه النيل نتيجة بناء أثيوبيا سد النهضة ، ليس هذا فقط بل أن «أمريكا وإسرائيل» ضغطتا على أثيوبيا من أجل تحجيم حصة مصر من مياه النيل لإحداث قلق لمصر والنتيجة : إستحالة مصر التصدى للمخطط والحصول على (محطة تحلية مياه) فى شمال سيناء بشرط أن يتم إمداد إسرائيل وقطاع غزة من هذه المياه.

--- لم تكن جماعة الإخوان و «محمد مرسي» فى بداية حكمهم لمصر يستطيعوا تنفيذ هذا المخطط إلا بعد السيطرة الكاملة على الأمور ، فقد كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحُكم الإعلان الدستورى المُكمل فى يده التشريع والبرلمان تم حله وتم تشكيل مجلس الدفاع الوطنى .. فماذا فعلوا ؟

- خرج «محمد مرسي» فى أول تصريح له يخص الشئون الخارجية - إعتبره البعض بمثابة «بالونة إختبار» - وقال نصاً (لماذا لا يملك الفلسطينيون الأراضي فى سيناء ؟) .

- إستعانوا بأمريكا لمساعدتهم فى الضغط على المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وبعد (١٤) يوماً فقط من جلوس «مرسي» على كرسي الحكم وتحديدأً فى (١٤ يوليو ٢٠١٢) جاءت إلى مصر «هيلارى كلinton - وزيرة الخارجية الأمريكية» وعقدت مؤتمراً صحفياً مع «مرسي» وقالت نصاً (سألتقى المشير طنطاوى لبحث سُبُل التحول الديموقراطى وإتمام نقل السلطة كاملة بما فيها السلطة التشريعية إلى الرئيس المنتخب وتحديد دور الجيش فى الفترة القادمة

ومطالبته بالعودة لثكناته والإسحاب من المشهد السياسي).

.. أثارت تصريحات «هيلاري كليتون» إستياء الجيش وحينما إلتقت بالمشير طنطاوى أكد في تصريحات مباشرة قائلاً نصاً (إن القوات المسلحة لن تسمح أبداً لتيار واحد أو مجموعة واحدة بالسيطرة على مصر ، ونرفض التدخل في شئون مصر) .. وفي نفس اليوم وبعدها مباشرة ذهب المشير طنطاوى لحضور تسليم وتسلم قيادة الجيش الثانى الميدانى بالإسماعيلية وقال نصاً (إن مصر لكل المصريين ، ومصر لن تسقط لأنها في حماية الجيش).

-- إنقلبت الدنيا ولم تقعد ، بعد تصريحات المشير طنطاوى ، وعقد مكتب إرشاد الإخوان اجتماعاً سريعاً للرد على تصريحات المشير وقرروا ((قيام «مرسي» بإصدار قرار عودة مجلس الشعب المنحل مرة أخرى .. أو قيامه بإلغاء الإعلان الدستوري المُكمل)) ، بسرعة قرر «مرسي» عودة البرلمان ضارباً عرض الحائط بحكم المحكمة الدستورية العليا بحل البرلمان.

.. وفي (٢ أغسطس ٢٠١٢) تم تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة «هشام قنديل - التابع للإخوان» وهو بمثابة بداية التخلي عن وعود «مرسي» للسياسيين في «مؤتمر الفيرمونت» بتشكيل حكومة إئتلافية محايدة من كل القوى السياسية .

- وتولى (اللواء أحمد جمال الدين وزارة الداخلية) وقدم لـ «مرسي» - في لقاء معه وجهاً لوجه - تقريراً هاماً عن الأوضاع في سيناء وضرورة مواجهة الإرهابيين بحُكم انه كان مدير مصلحة الأمن العام طوال العامين الماضيين وحذر من تمادى الأجواء الغير طبيعية في شمال سيناء والتي تحدث منذ أول يوم جلس فيه مرسي على كرسيه أى منذ أكثر من (٣٤ يوماً).

.. كما تقدم «اللواء مراد موافى - مدير المخابرات العامة» بتقريراً هاماً - في لقاءه مع مرسي وجهاً لوجه - تضمن معلومات هامة عن تحركات غير طبيعية

لأفراد وعناصر تكفيرية مصرية وفلسطينية في رفح ، وتضمن التقرير أسماء الشخصيات الارهابية ونوعية سلاحهم وأماكن تواجدهم وسياراتهم ولونها وأرقام اللوحات المعدنية لها وكافة تحركاتهم في آخر (٧٢) ساعة ، ورصد تهديدهم بعمل إرهابي وطالب بضرورة إتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ذلك ... لكن «مرسي» سمع فقط ولم يفعل شيئاً ، ولم يحرك ساكناً ، بل أنه لم يهتم بما سمع أو عُرض عليه في التقارير الأمنية الرسمية والتي تحمل شعار (سرى للغاية) .

- في تمام الساعة (٧) مساء ليلة (٥ أغسطس ٢٠١٢) وأثناء تناول الضباط والجنود الإفطار في شهر رمضان في «كمين الحرية» بـ (رفح) ، ظهرت سيارات دفع رباعي جاءت من دروب «جبل الحلال» وعلى متنها (٤٠) عنصر ارهابي مُلثمين ويرتدون ملابس سوداء ومعهم رشاشات آلية مزودة بكاميرات تصوير وأطلقوا النار على الكمين ، وأستشهد (١٦) جندي وأصيب (٧) ، ليخرج «مرسي» ويعطى تعليماته للأجهزة الأمنية والسيادية والجيش ويقول لهم نصاً ((لا يتحرك أحد إلا بتعليمات شخصية مني)) ، ولم يحضر الإخوان الجنازة العسكرية التي أقيمت للشهداء في مدينة نصر .. لتتضح الصورة أمام الجميع أننا أمام (مصران) هما :

- (مصر الأولى) هي : الجيش والشرطة والقضاء والأجهزة الأمنية والسيادية والشعب والشهداء والجنازات والدموع .

- (مصر الثانية) هي : الرئاسة والحكومة والإخوان ومكتب الإرشاد والإرهابيين وسلاحهم والتآمر على «مصر الأولى» .

■ ■ الحلقة السادسة عشر

... الأيام العصيبة في تاريخ مصر

.. أيام عصيبة مرت بها «مصر» خلال الأسبوع الأول من شهر (أغسطس ٢٠١٢) فقد كان واضحاً أن هناك إصرار شديد من مكتب إرشاد الإخوان على الصدام مع القوات المسلحة ، وقرر مرسى «إقالة قيادات كبرى بعد «أحداث رفح» ومنهم («مراد موافى - مدير المخابرات العامة» و «محمد نجيب - قائد الحرس الجمهورى» ومدير شرطة الرئاسة ومدير أمن القاهرة وقائد قوات الأمن المركزى ومحافظ شمال سيناء وطلب من المشير طنطاوى إستبعاد اللواء حمدى بدين قائد الشرطة العسكرية)، وأدرك الرأى العام أن (مصر ضاغت .. وإبتلعها الإخوان).

- لكن ليطمئن الجميع أن مصر حتى هذه الأوقات «كانت مازالت في حلق الإخوان ، ويستعصي عليهم إبتلاعها»، لماذا ؟ للإجابة على هذا السؤال : سنعود للخلف حتى نعرف تفاصيل هامة سرية .. وهى كالآتى :

١- طوال العشرين يوم الأولى من شهر يناير ٢٠١١ ، كان المشير حسين طنطاوى وزير الدفاع واللواء عمر سليمان يقدمون تقارير سيادية فى غاية الأهمية للرئيس مبارك يؤكدان خلالها أنهما يتوقعان حدوث «إضطرابات أمنية» فى البلاد ولا بد من إتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية مصر ، لم يعتنِ مبارك فى البداية وقليل من أهمية هذه التقارير ، ووضح أنه كان يعتمد بطريقه مُلفته على وزارة الداخلية ، ووضح أيضاً أنه كان هناك صراعاً بين الأجهزة الأمنية الثلاثة الكبرى ، وهذا الصراع ناتج فى الأساس عن الصراع الموجود بين الثلاثة الكبار فى السلطة فى مصر وهم (العادلى و طنطاوى وعمر سليمان) ، ولحق : فإن مبارك هو المتسبب فى هذا الصراع ، فقد كان مبارك (رئيس و دّانى) يحب أن يسمع النيمة ويهوى إحداث صراعات بين الأجهزة الأمنية معتقداً أنه فى حالة تحالفهم معاً سيؤدى ذلك لسهولة تركه السلطة وكان يقول دائماً (لو الأجهزة الأمنية الثلاثة إتحالفوا ضدى سهل قوى يشيلونى).

٢- الثلاثة الكبار وقتها كان كل منهم يقود جهاز أمنى وهم (المشير طنطاوى كان لديه جهاز المخابرات الحربية) و (اللواء عمرو سليمان كان لديه المخابرات العامة) و (حبيب العادلى كان لديه أمن الدولة) .. وليس سراً أن الأجهزة الأمنية الثلاثة لديهم من الإمكانيات والمهام ما يجعلهم يقومون بتسجيل المكالمات التليفونية طبقاً للقانون الذى يسمح بذلك بعد أخذ رأي النيابة.

٣- مع إقتراب أحداث (٢٥ يناير ٢٠١١) لجأ مرة أخرى «طنطاوى وسليمان» إلى (مبارك) لتحذيره من رصدتهما إضطرابات قادمة ولا بد من التحرك

أفغانستان وباكستان)، وتم الكشف عن أنها تتعلق بزعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري .. ونجح في الحصول على نمره التليفون الخاص أيمن الظواهري.

٢- تم تتبع جميع المكالمات الصادرة من تليفون «أيمن الظواهري» إلى مصر، وتم الكشف عن مكالمة تليفونية صادرة منه إلى نمره تليفون محمول في مصر وهي (٠١٢٢٨٣٩٨٨٨٠) وبالبحث تم التوصل إلى أنها نمره تليفون (السفير محمد رفاعه الطهطاوى - رئيس ديوان رئيس الجمهورية).

٣- بعدها : من خلال عمليات الرصد والتتبع تم التوصل إلى أن السفير محمد رفاعه الطهطاوى قد حصل على تليفون خاص تسلمه من «خيرت الشاطر - نائب مرشد الإخوان» وحصل عليه «الشاطر» من «تركيا» وتم إستيراده من إحدى الدول الكبرى وقام «الشاطر» بتسليم عدد من هذه التليفونات لمسؤولين بعينهم في الرئاسة ومنهم (محمد مرسى ومحمد رفاعه الطهطاوى وعصام الحداد وأحمد عبدالعاطى وأسعد الشيخة).

٤- هذه التليفونات الخاصة كانت ضمن شبكة إتصالات سرية أسستها جماعة الإخوان عن طريق شركة أمريكية بالتعاون مع (هاكان فيدان - مدير المخابرات التركية) وذلك بهدف منع مراقبة الإتصالات ومنع التجسس على «البريد الإلكتروني».

٥- تم رصد وتتبع مكالمات بين «خيرت الشاطر» وعناصر باكستانية عن طريق وساطة عناصر فلسطينية من أجل إتمام التواصل المباشر بين (خيرت الشاطر ومحمد رفاعه الطهطاوى ومحمد مرسى وأيمن الظواهري).

٦- والأهم والأخطر هو : رصد توجيهات من (أيمن الظواهري - زعيم تنظيم القاعدة) لأنصاره في «جبل الحلال» ولقيادات إخوانية للقيام بعمليات ضد الجيش والشرطة في شمال سيناء لإستغلالها فرصة لإستبعاد قيادات الجيش

الكبرى وإلغاء الإعلان الدستوري المُكمل.

----- والسؤال : ماذا حدث في الإتصال الأخطر بين (محمد مرسي - الرئيس) و (أيمن الظواهري - الأمير) والذي تم بعد أحداث رفح الإرهابية ؟ وماذا طلب «الأمير» من «الرئيس» ؟ .

■ الحلقة السابعة عشر

... «الأمير» يتحدث من «تورا بورا» و«الرئيس» يستمع

- .. كان الحوار في المكالمة بين («محمد مرسي - الرئيس») و («أيمن الظواهري - الأمير») كالآتي :
- الأمير : السلام عليكم ورحمة الله.
 - الرئيس : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.
 - الأمير : أهدرنا دمههم .. وعليك ألا تخشي هذه الدماء ولا يجب أن تهتز جراحة من جوارحك.
 - الرئيس : إطمئن يا شيخنا ، نحن نسير في الطريق الصحيح.
 - الأمير : أعلم ذلك ، لكنني أشد على يديك وأطالبك بمُذاكرة العقيدة جيداً.

- الرئيس : نحن نفعل ذلك ونسعى لتثبيت أهدافنا وحُكْمنا.
 - الأمير : يجب أن يكون الجيش المصرى جيشنا.
 - الرئيس : هذه مرحلة قادمة لا محالة.
 - الأمير : أطالبك بالسماح بقيام الجيش بتدريب كل عناصرنا.
 - الرئيس : نعم.. نسعى لتكوين جيش من المتدربين الجهاديين والإسلاميين.
 - الأمير : داخل الجيش وتحت قيادتنا ؟
 - الرئيس : نعم .. داخل الجيش وتحت قيادتنا.
- .. تم رصد المكالمات والتي كانت بعنوان (مكالمات إهدار دم جنود الجيش في رفح والتآمر على الجيش المصرى)، وتم رفع الأمر إلى الأجهزة الأمنية والسيادية الكبرى .. لكن : ماذا في أيديهم ؟ وما هى سُلطاتهم ؟ وكيف يتصرفون مع الرئيس الجديد الذى يتحدث تليفونياً مع زعيم تنظيم القاعدة من جهاز تليفون أعطاه له «خيرت الشاطر» ليستخدمه بالأمر في جميع إتصالاته حتى لا يتم رصده وتتبعه ؟
- للأجهزة الأمنية والسيادية والرقابية أعراف خاصة بها وبطريقة عملها .. ومنها (أن العمل بداخلها في صالح الوطن فقط ولا يتم العمل لصالح الأشخاص .. وفي حالة وجود رئيس خائن مثل محمد مرسي في السلطة يتم العمل بنظام أطلق عليه «تفريعه الأمان») وتعنى أن كل جهاز أمنى وسيادى ورقابى يقوم بـ«إيفاد عضو واحد فقط منها على أن يكون هو وحده المُكلف بالتواصل مع مؤسسة الرئاسة» ويؤدى الجهاز عمله على أكمل وجه لخدمة الوطن فقط .. وقد قام كل جهاز أمنى وسيادى ورقابى بترشيح إسم واحد فقط تكون مهمته التواصل مع الرئاسة ، وكانت الأسماء المختارة - طبقاً لرؤية كل جهاز - كالآتى :
 - المخابرات الحربية : رشحت مديرها (اللواء عبدالفتاح السيسي - نجح في

مهمته) .

- المخابرات العامة : رشحت مديرها (اللواء محمد رأفت شحاته - نجح في

مهمته) .

- الأمن الوطني : رشح نائبه (اللواء أحمد عبدالجواد - نجح خيرت الشاطر إستخدامه للعمل لصالح الإخوان وليكون مندوب الجماعة في الأمن الوطني لكنه في النهاية كان يعمل لصالح الجهاز) .

- الرقابة الإدارية : رشحت نائبها (اللواء بدوى حمودة - نجح خيرت الشاطر في تجنيده للعمل لصالح الإخوان وليكون مندوب الجماعة في الرقابة الإدارية) .

.. كانت الأجهزة الأمنية والسيادية والرقابية الأربعة الكبرى تحاول منع إختراقها من جانب جماعة الإخوان وتقديم كافة التقارير السرية للرئيس المنتخب فقط دون غيره ومنع تسريبها لأى من أعضاء جماعته المنتشرين بمؤسسة الرئاسة .

.. كان «مكتب إرشاد جماعة الإخوان» قد إنعقد في مقره بـ (المقطم) ولأول مرة يحضر الاجتماع إثنين من غير الأعضاء في مكتب الإرشاد وهما (أحمد عبدالعاطى وأسعد الشيخة) وفروا الآتى :

١- إستغلال حادث رفح لإستبعاد المشير طنطاوى والفريق عنان .

٢- تقديم قائمة ثانية من كبار قيادات التنظيمات المسلحة المحبوسين والمحكوم عليهم بالإعدام والمؤبد للإفراج عنهم .

.. يومها تم إكتشاف أجهزة تنصت تم إستخدامها من تركيا وتم تثبيتها في مكتب الإرشاد ويستخدمها «خيرت الشاطر» للتجسس على كافة مكالمات السياسيين والإعلاميين وقيادات الجيش والشرطة والقضاة .

.. كان «مرسي» يسير على خطى قرارات «مكتب الإرشاد» بدقة متناهية

وبخطى سريعة للغاية ، وأصدر عدة قرارات منها :

- (القرار الأول) : بالعفو الرئاسي في (١٩ يوليو ٢٠١٢) أى بعد (١٩) يوم من توليه الرئاسة ، وأطلق سراح (٥٨٨) سجيناً بينهم فلسطينيين ، منهم (٤٨٧) سجيناً من المتهمين بتجارة وحيازة السلاح ومنهم «أحمد رجب محمود السحلوب - فلسطيني ومتهم بالإتجار في المخدرات وعضو خلية لتفريب السلاح في سيناء».

- (القرار الثاني) : رقم (٧٥) لسنة ٢٠١٢ بالعفو الشامل عن (٢٦) متهماً بالإرهاب بالإعفاء من العقوبة الأصلية ولأول مرة في تاريخ القانون يعفى متهمين هاربين محكوم عليهم بالإعدام والمؤبد رغم أنه قانوناً لا يصح العفو عن الهاربين بل يجب تسليم أنفسهم ومحاكمتهم من جديد ومنهم (قضية المنضمين للتنظيم الدولي للإخوان والعائدون من ألبانيا) ومن أهمهم :

١- وجدى عبدالحميد محمد غنيم (الشهير بـ«وجدى غنيم» - متهم بقضية غسيل أموال وطرده من البحرين عام ٢٠٠٨ وطرده ومنع من دخول بريطانيا بتهمة الإرهاب).

٢- عوض محمد سعد القرني (الشهير بـ«عوض القرني» - داعية ومتهم بغسيل الأموال وتمويل الإخوان بـ « ٤ مليون جنيه إسترليني و ٢ مليون و ٨٠٠ ألف يورو »).

٣- إبراهيم منير أحمد مصطفى (الشهير بـ«إبراهيم منير» - أمين عام التنظيم الدولي للإخوان والمتحدث باسمهم في أوروبا).

٤- على غالب محمود همت (قيادي إخواني في سوريا - محكوم عليه في قضية تمويل الإخوان).

٥- يوسف مصطفى على ندا (مسئول العلاقات الدولية للإخوان).

٦- ابراهيم فاروق محمد الزيات (وزير مالية الإخوان في أوروبا وعضو التنظيم الدولي - مصرى ويحمل الجنسية الألمانية).

٧- فتحى أحمد حسن الخولى (قيادى إخوانى بالقليوبية).

=== والأخطر من كل هؤلاء أن «مرسى» أصدر عفواً رئاسياً وأفرج عن (٤) من أشرس الإرهابيين المنتمين لتنظيم القاعدة كل واحد منهم يمثل «داهية» بمفرده .. وهم :

- (الداهية الأولى - عبد العزيز الجمل) : أحد أبرز قيادات تنظيم القاعدة ، وشارك مع زعيم التنظيم أيمن الظواهري في إدارة شئون التنظيم في أعقاب هروبه من مصر، وشارك في التخطيط لاغتيال الرئيس الراحل أنور السادات ، وهرب إلى أفغانستان ، وفقد هناك إحدى عينيه ، ما جعله يعمل «مترجماً لحركة طالبان» ، وبعدها إنتقل إلى «اليمن» وتم تسليمه لمصر عام (٢٠٠٢) مع مجموعة أخرى من قيادات القاعدة ، وعقب اعتقاله نقل إلى (سجن طره) ، كان «الجمل» عضواً بارزاً في تنظيم «الجهاد» وتحديداً مجموعة «الرائد عصام القمري» والتي تعتبر إحدى المجموعات الأكثر تشدداً، وكان من بين أعضائها في السبعينيات «أيمن الظواهري» وتركزت أفكارها حول «الجهاد» والخروج على الحاكم ، وكان «الجمل» هو المسئول الأول عن جميع معسكرات تنظيم القاعدة أثناء الحرب الأفغانية ضد السوفييت ، لدرجة أن الكتائب التي كانت تابعة له لم تهزم في أى معركة خاصتها ضد الاتحاد السوفيتي ، وبعد الإفراج عنه ذهب إلى سوريا وأسس بتعليمات من «الظواهري» جبهة النصرة والتي أصبحت فيما بعد يطلق عليها (جبهة فتح الشام - جفش).

- (الداهية الثانية - أحمد سلامه مبروك) : الشهير بـ«أبو الفرج المصري» ويعتبر أحد أخطر قيادات تنظيم القاعدة في سوريا وشارك في تأسيس «جبهة

النصرة» في سوريا ، ويعد من أحد القادة المقربين لزعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري ، وبعد الإفراج عنه سافر إلى سوريا وإنضم إلى جبهة النصرة، إثر دعوة «مرسي» للجهاد في سوريا في مؤتمر إستاند القاهرة ، ويعد أحد مؤسسي تنظيم «الجهاد» في السبعينات، ويعتبر الرجل الثاني في التنظيم ، كان يعمل في السابق «أخصائياً في إدارة الشؤون الاجتماعية في الجيزة» ، إلى أن توطدت علاقته بـ «محمد عبد السلام فرج - قاتل السادات» وكان يذهب إليه في بيته لحضور الدروس، والتي كانت تدور حول قضايا الحاكمية والجهاد، وتتلذذ «أحمد سلامه مبروك» على يد «محمد عبد السلام فرج»، وتم القبض على «أحمد سلامة مبروك» بعد اغتيال السادات عام ١٩٨١ وحكم عليه بالسجن لمدة (٧) سنوات في «قضية الجهاد الكبرى»، وبعد الإفراج عنه عام ١٩٨٨ ، ذهب إلى أفغانستان، وهناك التقى بصديقه أيمن الظواهري ، وفي عام ١٩٩٨ سلمته «أذربيجان» إلى مصر سراً حتى حكم عليه أمام المحكمة العسكرية في (إبريل ١٩٩٨) بالمؤبد في قضية «العائدون من ألبانيا»، وبعد الإفراج عنه ذهب إلى سوريا ليقود جبهة النصرة وتوفي هناك في (نوفمبر ٢٠١٦).

■ ■ الحلقة الثامنة عشر

... الوجه الآخر للفرعون الديكتاتور الجديد

- (الداهية الثالثة - أبو العلا محمد عبدربه) : قولاً واحداً هو قاتل «فرج فودة» والمحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة في قضية إغتيال فرج فودة ، وصادر ضده حكمان بالسجن (١٥) عاماً في قضية أحداث إمبابة والمواجهات مع قوات الأمن في التسعينيات ، ومجموع الأحكام الصادرة ضده تقدر بـ (٦٥) عاماً ، وكان أكثر أعضاء الجماعة الإسلامية تطرفاً ، فبينما كان الكثير منهم يتبي المراجعات الفكرية كان هو يسير على نهج التطرف .. بعد الإفراج عنه توجه إلى السعودية لأداء العمرة ومنها توجه إلى تركيا ومنها إلى سوريا للانضمام لـ «جبهة النصرة - الموالية لتنظيم القاعدة» والتي غيرت إسمها إلى (جبهة فتح الشام - جفش).

- (الداهية الكبرى - محمد جمال عبده الكاشف) : الشهير

بـ«أبو أحمد»، كان منطقة «سرايا القبة» بالقاهرة، وسافر لأفغانستان وأعلن انضمامه لتنظيم القاعدة وأصبح الحارس الشخصي لزعيم تنظيم القاعدة السابق «أسامة بن لادن»، وعاد

إلى مصر حيث تم القبض عليه في قضية «العائدين من أفغانستان»، وكان من بين أعضاء تنظيم القاعدة الذين تدربوا على صناعة المتفجرات والمُدرج على قوائم الإرهاب الدولي .. إختلف (عبده الكاشف - الشهير بـ «أبو أحمد») عن الإرهابيين الآخرين الذين أفرج عنهم «مرسي» فأغلبهم اتجه إلى القتال في سوريا لإسقاط النظام السوري بينما ظل «أبو أحمد» في مصر .

--- كل هذا وأكثر منه بكثير جداً .. فماذا كان حدث بعد ذلك ؟ حدث خلافاً كبيراً بين (الأجهزة الأمنية الثلاثة الكبرى - المخابرات الحربية والمخابرات العامة والأمن الوطني) من جهة و («محمد مرسي» - الجالس على كرسي رئيس مصر) من جهة أخرى ، لكن لا عزاء لكافة التقارير السرية لهذه الأجهزة والتي حذرت من الإفراج عن أخطر إرهابيي العالم ، وقد كانت جميع التقارير الأمنية تحمل شعارات (سرى - سرى جداً - سرى للغاية - سرى للغاية ولا يُعرض إلا على رئيس الجمهورية)، حذرت الأجهزة الأمنية كثيراً جداً من خطورة الإقدام على هذه الخطوة ، لكنها كانت تعليمات (أيمن الظواهري - الأمير) لـ (محمد مرسي - الرئيس) بالإفراج عن هؤلاء وتحديدًا (الداهية الكبرى - محمد جمال عبده الكاشف)، لكن الأجهزة الأمنية - التي كانت تعمل لصالح الوطن بكل أمانة وإخلاص - قررت إستمرار حالات الرصد والتتبع لهذا الإرهابي بعد الإفراج عنه لأنه ظل في مصر دون غيره من زملاء في تنظيم القاعدة الذين سافروا إلى سوريا .

--- إستغل «مرسي» هذه الأحداث وقرر الإستمرار في التصعيد ضد المجلس الأعلى للقوات المسلحة وفي (١٠ أغسطس ٢٠١٢) طلب من «المشير

طنطاوى» الاجتماع مع قيادات المجلس الأعلى للقوات المسلحة لكنه إشتراط على المشير عدم دعوة كل من تم إستدعائهم إلى الخدمة من أعضاء المجلس العسكرى .. إستجاب المشير طنطاوى .. هُنَا : سادت حالة من الغضب لدى قيادات الجيش وإعتبروا ذلك تعدياً من «مرسي» على الإعلان الدستوري المُكمل الصادر في (١٧ يونيه ٢٠١٢) والذي يختص بسلطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالتشكيل الحالى القائم بكافة شئون الجيش وتعيين قياداته ومد خدمتهم، لكن المشير رفض أى تصعيد من أجل تفويت الفرصة على «مرسي» للصدام مع الجيش .. وخلال (٢٤) ساعة حدثت واقعتين إثنتين في غاية الأهمية ولا بد من الإشارة لهما في يوم (السبت ١١ أغسطس ٢٠١٢) وهما :

- (الواقعة الأولى) : جاء إلى مصر «حمد بن خليفة - أمير قطر» في زيارة غامضة ومعه عدد من المسؤولين الأمنيين ، ولأول مرة منذ سنوات طويلة يجلس أمير قطر في القصر الرئاسي في مصر لمدة تعدت الخمسة ساعات ، قضى منهم (٣) ساعات في إجتماع مغلق بينهما فقط.

- (الواقعة الثانية) : إلتقى «عصام العريان - عضو مكتب إرشاد الإخوان ووقتها كان يشغل منصب مستشار مرسي» بمسئول الإتصال السياسي بالسفارة الأمريكية بالقاهرة ، وبعدها مباشرةً بساعات قليلة خرجت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كليتتون من واشنطن وأدلت بتصريحات مهمة عن مصر وقالت نصاً (لا بد من الإسراع في حصول الرئيس المصرى محمد مرسي على كافة صلاحياته التى مازالت في حوزة المجلس الأعلى للقوات المسلحة).

.. في صباح يوم (١٢ أغسطس ٢٠١٢) طلب «مرسي» حضور المشير والفريق عنان ومعهم اللواء محمود نصر مسئول الشؤون المالية للجيش وإجتمع بهم وفاجأهم وقال نصاً (أنا عايز مليار ونصف دولار من «ميزانية الجيش»

علشان أجيب بهم «قمح»)، كانت صدمة لقيادات الجيش، لكن طنطاوى رد سريعاً وقال (إن ميزانية وزارة الدفاع تحصل عليها من الحكومة مثل أى وزارة أخرى وتُصرف هذه الميزانية على كافة أعمال الجيش من تدريب وتسليح وخلافه .. ورغم ذلك فإنه لا يمكن أن يتأخر الجيش على الشعب إذا كان يحتاج لـ «قمح» .. وهذه الأموال تحتاج لوقت لتدبيرها بعد الاتفاق مع البنك المركزى)، صمم «مرسي» على رايه وترك الاجتماع مع «طنطاوى وعنان ونصر»، وذهب وإستدعى (اللواء عبدالفتاح السيسي - مدير المخابرات الحربية) وقال له : أنا إتفقت مع المشير طنطاوى على إختيارك وزيراً للدفاع من بعده.

--- ظن البعض أن مرسي إختار اللواء السيسي رغماً عن إرادة الجيش .. لكن هناك (٣) تفاصيل هامة حول هذه الواقعة هى كالآتى :

١- بعد تسلم «مرسي» السلطة، قرر المشير طنطاوى أخذ رأي أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى الترشيحات الجديدة لوزير الدفاع القادم ورئيس الأركان .. وقال لهم : ترشحوا مين وزير دفاع ؟ ومين رئيس أركان ؟ كانت معظم الترشيحات لصالح اللواء السيسي وزيراً واللواء صدقى صبحى رئيساً للأركان.

٢- بعدها : قرر طنطاوى فى سرية شديدة الحصول على رأى جميع قيادات الجيش بداية من رتبة (مقدم حتى رتبة لواء) وطلب منهم ترشيح وزير دفاع ورئيس أركان .. كانت النتيجة واضحة بأن هناك إتفاق على ترشيح اللواء السيسي وزيراً، واللواء صدقى رئيس أركان وجاءت بعض الترشيحات من نصيب اللواء محمود حجازى.

٣- فى الأعراف العسكرية (يكون لكل قائد عسكري فى مكتبه فى الكتيبة أو السرية أو المنطقة أو مقر القيادة .. خزنة خاصة به ، يقوم فيها القائد - فى سرية

شديدة - بترشيح ثلاثة أسماء لتولى المنصب من بعده ، على ان يكون الترتيب بالترشيح الأول ثم بالترشيح الثانى ثم بالترشيح الثالث (وكان المشير طنطاوى قد رشح اللواء السيسي كترشيح أول لتولى المنصب خلفاً له.

.. التفاصيل الثلاثة تؤكد - بما لا يدع مجالاً للشك - أن الجيش كان قد إختار اللواء السيسي لتولى وزارة الدفاع ، وما كان من «محمد مرسي» أن نفذ إرادة الجيش وصدق على الإختيار .. وما يؤكد هذا أنه فيما بعد وأثناء المواجهة التاريخية فى (٣٠ يونيو ٢٠١٣) بين «مرسي والسيسي» كشف السيسي بنفسه عن ما حدث فى هذه المواجهة وقال (قلت للرئيس السابق أنت تعلم أننى جئت وزيراً للدفاع بإرادة الجيش).

-- كانت آخر كلمات «المشير طنطاوى» لقيادات الجيش أثناء ذهابه لمكتبه لآخر مرة نصاً (السيسي دا إبنى ، وسبق أن رشحته ، وكلكم كنتم مع هذا الترشيح، وإدعوا للسيسي وصدقى ، وأنا قلت للسيسي : مصر أمانة فى أيديك ، وإنتم إبن الجيش ، علشان كذا بقولك تانى : مصر والجيش أمانة فى أيديك).

.. فى (١٢ أغسطس ٢٠١٢) قرر «مرسي» إلغاء الإعلان الدستورى المكمل ، وإستبعد القيادات الكبرى فى الجيش (المشير طنطاوى وزير الدفاع والفريق سامى عنان رئيس الأركان والفريق عبدالعزيز سيف قائد قوات الدفاع الجوى والفريق رضا حافظ قائد القوات الجوية والفريق مهاب مميش قائد القوات البحرية .. ليصبح «مرسى» الحاكم بأمره فى مصر ، يحكم بلا دستور يحدد له صلاحياته ، وبلا رقيب عليه ، ليحكم مصر رئيس معه سلطات أقرب إلى (الديكتاتور الفرعون الأعظم).

-- بعد مرور أسبوع واحد فقط على قرارات مرسي الديكتاتورى .. كانت هناك مفاجأة كبرى جهزتها له الأجهزة الأمنية الثلاثة ووضعتها فى تقارير على

أمن دولة .. كيف تشكلت أسطورة «جبل الحلال»...

مكتبه .. وطالبته فيها بـ «إبداء الرأي» .. ما هي المفاجأة ؟

■ ■ الحلقة التاسعة عشر

... ولا حياة لمن تنادي.. دا «الشاطر» على التلفون

.. بعد مرور أسبوع واحد فقط على قرارات «مرسي الديكتاتور الإخواني» الذي يحكم مصر دون دستور يحدد سلطاته .. كانت هناك مفاجأة كبرى جهزتها له الأجهزة الأمنية الثلاثة ووضعتها في تقارير على مكتبه حملت شعار «سرى للغاية ولا يُعرض إلا على رئيس الجمهورية»، وطالبت فيها بـ (إبداء الرأي) .. ما هي المفاجأة؟

.. المفاجأة التي حملتها التقارير كانت : ملخص لعمليات الرصد والمتابعة المستمرة لـ (الدهاية الكبرى - محمد جمال عبده الكاشف «الشهير بأبو أحمد») خلال إسبوع واحد فقط من تاريخ الإفراج عنه لأنه الوحيد من ضمن الأعضاء البارزين في تنظيم القاعدة الذين أفرج عنهم «مرسي» وظل في مصر يمارس

نشاطاته ولم يسافر إلى سوريا مثل أقرناه .. وتضمنت التقارير التي كان بطلها الحقيقي اللواء أحمد جمال الدين وزير الداخلية والذي صمم وقتها على ضرورة الإستمرار في تتبع ورصد «أبو أحمد» - خاصة أن وزير الداخلية ظل لمدة عامين ماضيين رئيساً

لمصلحة الأمن العام ويعرف جيداً خطورة الإفراج عن «أبو أحمد» على الأمن العام والأمن القومي - كافة تحركاته خلال أسبوع وعملية رصده وتبعه طوال الـ (٢٤) ساعة ، وكانت التقارير عنوانها (نشاط الداهية الكبرى في الأسبوع السابق) وضم (١٦) نقطة في غاية الأهمية والخطورة معاً .. وهي كالاتى :

١- بعد الإفراج عن «أبو أحمد» مباشرة تلقى تعليمات مباشرة من «أيمن الظواهري - زعيم تنظيم القاعدة» بتشكيل معسكرات تدريب في «جبل الحلال» في سيناء وإدارة أكبر شبكة إرهابية في مصر تكون تابعة لتنظيم القاعدة.

٢- بدأ في تنفيذ تعليمات «أيمن الظواهري» فوراً ، وإشتري (٣٨) شريحة موبايل وقام بإستخدامهم في التواصل مع عناصر متطرفة تابعة له ومن السلفية الجهادية والدعوة السلفية بالإسكندرية لتوفير متطرفين ليقوم بتدريبهم عسكرياً على ضرب النار وعمل المتفجرات التي يستخدمها تنظيم القاعدة ويكونوا نواة لجيش تابع وموالى القاعدة والإخوان لإرهاب المجتمع وتكفير المواطنين.

٣- أسس «أبو أحمد» شبكة إرهابية تحمل اسمه وهي (شبكة محمد جمال الجهادية) إضافة إلى توليه عمليات التنسيق مع «كتائب الفرقان» لإحياء تنظيم القاعدة رسمياً في «جبل الحلال»، وتعاونت معه التنظيمات الإرهابية الموجودة على الجانب الآخر من الحدود داخل «قطاع غزة» والتي لها أماكن إختباء في «مغارات جبل الحلال» مثل (جيش الإسلام - جند الإسلام - المهاجرين والأنصار - مجلس شوري المجاهدين أكناف بيت المقدس) وهو تنظيمات مواليه لتنظيم القاعدة وتؤتمر بأمر «أيمن الظواهري».

٤- التعليمات الصادرة من «أيمن الظواهري» لـ «أبو احمد» تم تلخيصها بعد قيامه بتشكيل مجموعات تحمل أسمه تسمى (شبكة محمد جمال الجهادية) لتكون نواة لتأسيس (الأمانة الإسلامية في سيناء).

٥- قام «أبو احمد» بوضع خطة أطلق عليها (معركة فتح مصر) وضم له قيادات تكفيرية متطرفة يمثلون خطر على الدولة المصرية نتيجة تكفيرهم المواطنين المصريين بل ومعاداه الجيش والشرطة والقضاة ووصل الأمر أن جميع من انضموا له «يكفرون الجيش والشرطة والقضاة وكل من ليس منهم وكل من لم يتبع مسلكهم» ومن هذه العناصر التي إنضمت له «طارق يحيي هليل - تكفيري مرصود أميناً» و «محمد سعيد الميرغني - مهندس من تونس» و «إبنة» على محمد سعيد الميرغني - تونسي» و «طارق طه أبو العزم - عضو بتنظيم الجهاد» و «عادل عوض شحتو - سلفية جهادية» و «هاني حسن راشد - سلفية جهادية».

٦- تواصل «أبو احمد» مع (أيمن نوفل - أحد مسؤولي الجناح العسكري لكتائب عز الدين القسام والذي كان سجيناً قبل أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ وتم إخراجه من السجن وذهب إلى غزة بعد إقتحام السجون بـ ٧ ساعات) لتقديم الدعم اللوجستي له.

٧- قام «أبو احمد» بإرسال أحد العناصر الفاعلة في شبكته الإرهابية ويدعى «محمد احمد نصر - الوثيق الصلة بكتائب الفرقان» للتدريب في غزة ثم الذهاب لسوريا .

٨- تواصل «أبو احمد» مع الشيخ حازم صلاح ابواسماعيل وطلب منه توفير عناصر للانضمام له وقام ابواسماعيل بتدعيم «ابو احمد» بتلبية طلبه وضم له عناصر من (حركة صامدون) و (حركة صاعدون) و (حركة حازمون) و (وحركة الإسلاميون الجدد) و (حركة المتطلعون للجهاد في سوريا) و (حركة

دعم سوريا).

٩- تواصل «أبو أحمد» مع «عمر رفاعى سرور - نجل رفاعى سرور القيادى الإخوانى الذى كان قد دعا لثورة إسلامية مسلحة وتوفى وأقام الإخوان له جنازة مهيبه» للانضمام له وترشيح عناصر فاعلة للتدريب فى (معسكرات جبل الحلال).

١٠- خلال إسبوع إستطاع «أبو أحمد» جمع (٣) آلاف عنصر من الموالين له وللإخوان والدعوة السلفية وحركة حازمون وتدريبهم لمدة (٤٥) يوم بعد تقسيمهم إلى (٣) معسكرات تدريبية فى «جبل الحلال» على أن يحصل العنصر (٧٥٠) دولار شهرياً .

١١- تم رصد تلقى «أبو أحمد» لأموال باهظة قدرت بـ (١٦) مليون جنيه جاءت له من الخارج وتحديدأً من (لبنان) وإستلمها من «مكتب بريد منطقة السيدة زينب» بالقاهرة .. وخط سير الأموال تم تحديده كالاتى (من ماليزيا إلى لندن ثم تركيا ومنها إلى لبنان وتم إرسالها لمكتب بريد السيدة زينب بالقاهرة).

١٢- تم التوصل إلى إتفاق «أبو أحمد» مع عناصر من تنظيم القاعدة فى ليبيا لإمداده بأسلحة متطورة وقد جاءت له صفقة سلاح حديث جداً لا يوجد فى مصر مثيلها منها (أسلحة كاتمه للصوت - وأسلحة متعدد آلية - أسلحة ثقيلة RBG - نصف طن متفجرات من نوع RDS - ٢٥ شِوال به مواد متفجرة شديدة الانفجار من مادة C 4 التى يستخدمها تنظيم القاعدة فى كافة العمليات الإرهابية التى يستخدم فيها تفجير السيارات بهذه المادة الشديدة الخطورة.

١٣- قام «أبو أحمد» بتجهيز مقرأً سرياً له ومُلحق به مخزن كبير للسلاح ووضع فيه كل الأسلحة والمتفجرات التى جاءت له من عناصر تنظيم القاعدة فى ليبيا.

١٤- إنتقل «أبو أحمد» خلال أسبوع فى محافظات متعددة حيث أقام فى «مدينة ٦ أكتوبر والإسكندرية وبورسعيد والقاهرة وقضى (١٢) ساعة فى مركز منية

القمح بمحافظة الشرقية وقضى (٤٨) ساعة في رفح وجبل الحلال بسيناء.

١٥- والأهم : تلقيه تعليمات من «أيمن الظواهري - زعيم تنظيم القاعدة» بتدريب مجموعات كثيرة ومتنوعة لمدة (٦) شهور.

١٦- والأخطر : تم التوصل لمخطط كامل بالشرح والتحليل المُعد مسبقاً بأن «أبو احمد» يُجهز لتفجير كل من وزارتي الداخلية والخارجية .. (وتم إرفاق كافة التفاصيل الخاصة بالمخطط والعرض على الرئاسة).

.. كانت التقارير التي عرضت على «مرسي» به عدة تفصيلات وشرح لما تم التوصل إليه حول عمليات رصد وتتبع (العضو البارز في تنظيم القاعدة محمد جمال عبده الكاشف - الخبير في صناعة المتفجرات والحارس الشخصي لأسامه بن لادن سابقاً والشهير بـ«أبو احمد») ومن هذه التفصيلات الآتى :

١- وجود علاقة مباشرة بين «أبو احمد» وبين زملاءه الثلاثة الكبار الذين تم الإفراج عنهم وسافروا لسوريا ، وهذه العلاقة هدفها إرساله عناصر للتدريب في سوريا لدى الثلاثة الكبار بهدف خلق كوادر مدربة تدريب على فكر القاعدة لصناعة المتفجرات

٢- أننا بعد (٦) شهور وهى المدة التى كلف بها «أيمن الظواهري» لـ «أبو احمد» بتدريب عناصر إرهابية في معسكرات بـ«جبل الحلال» سيكون لدينا في سيناء (إمارة إسلامية) أمام الجميع وعلى مرأى ومسمع من مصر والعالم كله.

٣- أن هناك أموالاً يتم ضخها لهذه العناصر من الداخل والخارج وهى بمثابة (عمليات غييل أموال) طبقاً للقانون.

٤- وجود علاقات قوية بين «أبو احمد» و «كتائب القسام في غزة» إضافة إلى (٦) تنظيمات أخرى على الحدود .. وضرورة مواجهة ذلك بحسم.

٥- وجود مثل هذه المواد المتفجرة الشديدة الخطورة يضر بأمن مصر.

... على إثر ذلك : كان هناك سؤالين وجههما اللواء أحمد جمال الدين وزير الداخلية لـ «محمد مرسي» خلال إجتماع أمنى رفيع المستوى بحضور (وزير الدفاع الفريق السيسي) ورؤساء كافة الأجهزة الأمنية والسيادية والسؤالين هما :

- (السؤال الأول) : هل يرضيك أن تتحول سيناء إلى «إمارة إسلامية» بعد أقل من (٥٠) يوم من توليك السلطة ؟

- (السؤال الثانى) : كافة قطاعات وإدارات وزارة الداخلية تحتاج إلى تسليح ومعدات جديدة ومدرعات شرطية وسيارات ، والأمن المركزى يشترى مراراً وتكراراً من نقص المعدات لدرجة أنه لا توجد لدينا حتى قنابل مُسيلة للدموع ، وأقسام الشرطة بها عجز شديد من السلاح ، وقطاع السجون محتاج تسليح ، والأمن العام محتاج لمدرعات ، ومديريات الأمن بتشتكى ، وهذا لا يحدث لأى جهاز أمنى فى العالم ، وقمنا بإخطارك بمخاطبات رسمية كثيرة لكنك لم ترد ؟

..... قلل «مرسي» من تأكيدات «أحمد جمال الدين وزير الداخلية» ولم يرد على أى شيء ، لكنه قال نصاً (مافيش تسليح للداخلية دلوقتى .. إحنا ماعندناش فلوس .. إستنى .. إحنا أصلاً ماعندناش فلوس نجيب «قمح» نأكل الشعب) .. وهرب «مرسي» من المواجهة مع وزير الداخلية وأنهى الاجتماع وهو يقول ((الاجتماع إنتهى دلوقتى لأن «الباشمهندس محمد خيرت الشاطر - نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين» على التليفون ، وما أقدرش أتأخر عليه أكثر من كده)) .

■ ■ الحلقة العشر

... السيسي وجمال الدين وجهاً لوجه مع «مرسي»

أصدر اللواء احمد جمال الدين وزير الداخلية تعليمات صارمة بضرورة الإستمرار طوال الـ (٢٤) ساعة في متابعة ورصد كافة نشاطات عضو تنظيم القاعدة (محمد جمال عبده الكشف «الشهير بأبو احمد» - أخطر إرهابي في العالم) لأنه على إتصال مباشر بـ«ايمن الظواهري - تنظيم القاعدة» وكان «محمد مرسي» قد أفرج عنه وظل في مصر ولم يسافر مثل زملاء الثلاثة في تنظيم القاعدة بالسفر إلى سوريا.

- وفي خلال أسبوع واحد أستطاع «أبو احمد» جمع (٣٠٠٠) إرهابي والبدء في تدريبهم في (٣) معسكرات في «جبل الحلال» إضافة إلى إستقباله لعدد كبير من الإرهابيين من «اليمن والعراق وسوريا وليبيا والصومال وموريتانيا وفلسطين والجزائر وتونس وباكستان وأفغانستان والشيشان ومالي»، وقال وزير الداخلية

((هو ه ها يروح فين يعنى ؟ أهو موجود فى مصر ومازال تحت إيدينا)) .

- هنا : كانت بداية الصدام بين احمد جمال الدين وزير الداخلية مع «محمد مرسي - رئيس الجمهورية»، وأرادت الرئاسة السيطرة على كافة قطاعات وإدارات وزارة الداخلية .. بعدها : حاول «مرسي» السماح لـ«خيرت الشاطر - نائب مرشد الإخوان» بالإشراف على الأجهزة الأمنية ، لكن وزير الداخلية اللواء احمد جمال الدين رفض ذلك رفضاً قاطعاً ، وإضطر «مرسي» لإصدار تعليماته صريحة بالسماح لـ «الشاطر» بالتواصل مع «الرقابة الإدارية»، وبالفعل تحقق له ما أراد وطلب «الشاطر» ملفات المعارضيين السياسيين لحكم الإخوان وطلب مراقبة عدد من الشخصيات العامة والإعلاميين وقضاة بعينهم .

-- وإستمر «مرسي» فى تحدى القانون وطلب عقد إجتماعاً طارئاً مع جميع قيادات الأجهزة الأمنية والسيادية ، يومها ذهب قيادات الأجهزة ومعهم وزير الداخلية احمد جمال الدين ووزير الدفاع الفريق عبدالفتاح السيسي ، وكان فى إنتظارهما الدكتور هشام قنديل رئيس الوزراء وحضر الإجتماع ، وفاجأ «مرسي» جميع الحاضرين وقال (أنا جهزت قائمتين وعازى أفرج عنهم ضرورى .. القائمة الأولى دى الأخوة فى مكتب الإرشاد أرسلوها ومعظم الأسماء ناس غلبة .. والقائمة الثانية دى أرسلها لى الأخ الرئيس السودانى عمر البشير وكلهم سودانيين) .

.. كانت صدمة كبيرة لوزيرى الدفاع والداخلية ولرؤساء الأجهزة الأمنية والسيادية - مخابرات حربية ومخابرات عامة والأمن الوطنى - وقبل أن يُبدون إعتراضاتهم قام «مرسي» بدعوتهم جميعاً للصلاة ، تم قطع الإجتماع لإقامة الصلاة وكان «مرسي» هو «الإمام فى الصلاة» وعقب الصلاة تم إستئناف الإجتماع ، وبدأ إعتراض جميع القيادات الحاضرين لأن ذلك ضد القانون ، وكان الفريق السيسي

واحمد جمال الدين هما اللذان يقودان الإعتراض وأكدّا على ضرورة تثبيت دعائم القانون وعدم الإفراط في الإفراج خاصة أن الأسماء التي عرضها «مرسي» - كان مرسي معه نسخة في يده وهشام قنديل معه نسخة مشابهة في يده - تُعتبر خطراً على الأمن القومي ، لكن «مرسي» بدأ في التحدث وهو ينظر للقائمة الأولى وقال نصاً (دى قائمة فيها (٥٧) واحد .. دا عيان .. ودا بيموت .. ودا كبير في السن .. ودا غلبان .. ودا يستاهل الإفراج .. ودا بيصرف على عياله .. ودا سايب ٦ عيال لواحدهم .. ودا رجله والقبر .. ودا مريض قلب .. ودا عنده الطحال كلهم كدا) ، ومسك مرسي القائمة الثانية في يده ونظر فيها وقال نصاً (دى قائمة فيها « ١٢٣ » مواطن سودانى ، وأنا وعدت الأخ الرئيس السودانى عمر البشير إنى هأفرج عن جميع السودانين اللى فى السجون المصرية).

- كانت القائمة الأولى تضم (إرهابيين متأصلين وتجار مخدرات وبلطجية ومخربين وصدر القرار بالعفو الرئاسي ويحمل رقم (١٢٢) لسنة ٢٠١٢ .

.... وكانت القائمة الثانية تضم (سودانيين منهم « ٢٥ » سجناء فى قضايا عسكرية عنهم وصدر القرار بالعفو الرئاسي عنهم ويحمل رقم (١٥٥) لسنة ٢٠١٢ ، أما السجناء السودانين الآخرين الذين كانوا محكوم عليهم بغرامات مالية باهظة بلغت قيمتهما ١٣ مليون و ٨٤٢ ألف جنيه فقد صدر بهم قرار مخصص بالعفو الرئاسي ويحمل رقم (١٥٧) لسنة ٢٠١٢ والتنازل عن الغرامات وإسقاط العقوبة).

.. ويبدو أنه كانت هناك تنسيق مبكر بين الرئاسة فى مصر والرئاسة فى السودان ، بدليل خروج جميع السجناء السودانين سريعاً وكان ينتظرهم قيادى بارز فى المخابرات السودانية وقيادى آخر فى الأمن السودانى ، وخلال ساعات قليلة كان جميع السجناء السودانين فى طريقهم إلى السودان.

.. في ذلك اليوم أدرك أخطر إثنين في الرئاسة - جواسيس وعين «الشاطر» على «مرسي» - وهما «أحمد عبدالعاطي - مدير مكتب الرئيس» و «إسعد الشيخة - نائب رئيس الديوان» بأن (وزيرى الدفاع والداخلية مش هايجييوها لبر) وقررا إبلاغ «الشاطر» بالاعتراضات المتكررة لـ «السيسي وجمال الدين» على كافة قرارات «مرسي»، فماذا فعل «مرسي والشاطر ومكتب إرشاد الإخوان» معهما؟، فالسيسي وجمال الدين جاءا إلى منصبيهما منذ فترة قصيرة جداً بل ومنذ أيام معدودة - جمال الدين تم تعيينه في ٢ أغسطس ٢٠١٢ و وبعد ١٠ أيام تم تعيين السيبي في ١٢ أغسطس ٢٠١٢ - وإعتبر الإخوان أنهم أمام ورطة كبرى تستلزم تصرفاً عاجلاً وقراراً سريعاً حتى تهدأ لهم الأمور ويسيطرون على كافة شئون البلاد .. فماذا فعل الإخوان؟

.. بصراحة : المعلومات المتوفرة في هذه النقطة تحديداً تؤكد أنها حقيقة واحدة حدثت وهى ((قيام الأجهزة الأمنية والسيادية بتحذير كل من وزير الدفاع الفريق السيبي ووزير الداخلية أحمد جمال الدين بعدم تناول أى طعام أو شراب أو أى شيء من هذا القبيل أثناء وجودهما في قصر الرئاسة خلال إجتماعهما مع «مرسي» أو وجودهما في الصالون الخاص الملحق بمكتب الرئيس أو حتى في العزومات الرئاسية التى سادت القصر الرئاسي !!

.. بطبيعة الحال : وبحكم العقلية الأمنية لـ (السيبي وجمال الدين) إستجابا للتحذيرات الأمنية ، وعلماً بأنهما في مقدمة القيادات الغير مطلوب وجودهما بجوار «محمد مرسي» لإعتراضهم الدائم على كافة قراراته ، وقرر «السيبي وجمال الدين» عدم تناول أى شيء في القصر الرئاسي بأى حال من الأحوال .. وفي إحدى المرات عقد «مرسي» إجتماعاً أمنياً مخصوصاً مع «السيبي وجمال الدين» الإثنين فقط.

.. وعلى غير العادة قرر «مرسي» إطالة أمد الإجتماع رغم انه كان يستمع

لتقارير إمنية سرية من وزير الدفاع ثم عرض وزير الداخلية المخاطر الأمنية الداهية في سيناء مُبدياً إنزعاجه من إنتشار التنظيمات فالمتطرفة ، لكن «مرسي» ظهر عليه عدم التركيز فيما يقوله ويزرى الدفاع والداخلية وظهر عليه أيضاً أنه سرحان ومشغول بأشياء أخرى ولم يعتن أو يهتم بما يقولونه ، إلى أن دعاها لتناول «الغذاء»، فما كان من وزير الدفاع الفريق السيسي أن قال لـ «مرسي» نصاً (أنا صائم النهاردة ، فقد تعودت أن أصوم يومى الإثنين والخميس من كل أسبوع)، وتبعه وزير الداخلية اللواء أحمد جمال الدين وقال لـ «مرسي» نصاً : أنا الدكتور مانعنى من الغذاء أصلاً ، فأنا أتناول الفطار فى الصباح وأتناول عشاء خفيف جداً بتعليمات من الدكتور الخاص بى .

.. كان الفريق السيسي وزير الدفاع صادقاً فيما قاله لـ «مرسي» فهو بالفعل يصوم يومى الإثنين والخميس من كل أسبوع .. وكان بالفعل اللواء أحمد جمال الدين وزير الداخلية صادقاً أيضاً فيما قاله فقد كان محظور عليه بتعليمات من الدكتور بتناول طعام الغذاء نتيجة تعرضه للألام فى المعدة .

----- ((إلحق يا فندم .. سيارة جيش إتخطفت فى رفح)) كانت هذه هى إشارة عاجلة جاءت سريعاً إلى قيادات الأجهزة الأمنية والسيادية .. كانت الإستجابة السريعة من وزير الدفاع الفريق السيسي أن كلف القوات الخاصة بضرورة التصرف والإفادة فى أقرب وقت .. فماذا حدث ؟ .. كانت سيارة مخصصة لتهديب البنزين قد تم إيقافها فى إحدى الكمائن فى رفح وتم إلقاء القبض على السائق والتحفظ على سيارة تهريب البنزين وتم تسليم السائق والسيارة لجهة سيادية للتحقيق معه فى عملية تهريب البنزين.

.. بسرعة قام بعض الأهالى فى رفح - بالإستعانة بعناصر غزاوية - بعمل هجوم على مبنى جهة سيادية بـ (رفح) بعد التظاهر أمام المبنى وأستطاعوا

الوصول للسائق وسيارة التهريب بل وسرقة إحدى السيارات التابعة للجيش .. قامت القوات الخاصة بالسيطرة على هذه العناصر والقبض على السائق مرة أخرى وسيارة تهريب البنزين والحصول على سيارة الجيش قبل تهريبها لغزة عبر الأنفاق.

.. وصدرت التعليمات من القيادة العامة للقوات المسلحة بفتح المياه وأغرقوا النفق الذي كانت السيارتين - سيارة تهريب البنزين وسيارة الجيش - سيتم تهريبهما منه إلى غزة كان رد فعل الإخوان غريب وعجيب على هذه الواقعة ، وغضبوا غضباً عارماً من جراء قيام الجيش بإغراق إحدى الأنفاق بالمياه وإعتبروا أن ذلك سيجعلهم يخسرون «حركة حماس» المسيطرة على قطاع غزة بإعتبارها أحد الحلفاء الأساسيين في تثبيت حكم الإخوان ، وتلخص رد فعل الإخوان في رد فعل «خيرت الشاطر» ، فقد قام بإنشاء شركة مساهمة أطلق عليها (الشركة المصرية الفلسطينية) والتي تختص باستئجار (٧٠) نفق في «منطقة الدهنية» على الحدود مع المصرية مع غزة.

- كان رد فعل الأجهزة الأمنية والسيادية أسرع مما يكن ، فقد تم إرسال تقارير هامة لرئاسة الجمهورية تفيد ب : الكشف عن فضيحة مدوية إرتكبتها «خيرت الشاطر» ؟ ، وشهودها في إسرائيل ؟ وقام جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي - الشاباك - برصدها وأبلغ جهاز الأمن الوطنى المصرى بكافة المعلومات عنها .. ما هى تفاصيل هذه الفضيحة ؟

■ الحلقة الواحدة والعشرون

... سر «ماهر عطية أبوجبة»

.. كانت (٣) أجهزة أمنية وسيادية إسرائيلية هم (جهاز «المخابرات الحربية» المعروف بإسم «أمان»، وجهاز «المخابرات العامة» المعروف بإسم «الموساد»، وجهاز «الأمن الداخلي» المعروف بإسم «الشاباك»)، إضافة إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية، قد تواصلوا مع (٣) أجهزة أمنية مصرية ووزارة الخارجية المصرية، للإبلاغ عن قضية خطيرة جداً تم التوصل لها في إسرائيل وتتعلق بفضائح مدوية، وقد تم الكشف عن القضية ووصلت للقضاء الإسرائيلي .. وتتلخص القضية في ((قيام الأجهزة الأمنية والسيادية الإسرائيلية بإلقاء القبض على «ماهر عطية أبوجبة - تاجر حديد فلسطيني من مواليد ١٩٧١ ومقيم في غزة ويتنمي لحركة حماس» أثناء قيامه بتهريب (٣٠) ألف طن حديد إلى غزة عبر ميناء «شدوان» الإسرائيلي قادمة من ميناء الإسكندرية بمصر .. ثبت أن أوراق الصفقة مزورة)) وقد

تم التحقيق مع «ماهر أبوجبة» وتصوير التحقيق معه - بالصوت والصورة - بمعرفة كل من أجهزة «أمان والموساد والشاباك»،

وتم إمداد الأجهزة والسلطات المصرية بكافة إقرافاف «أبوجبة» .. والافى كشافاف عن معلومات خطيرة افعلق بعلاقة «جماعة الإخوان ومؤسسة الرئاسة فى مصر» بما «افأاف عفر الأنفاق بين مصر و غزة» .. ومن أهم ما أافى به «أبوجبة» من إقرافاف .. ماىلى :

١- حركة حماس اسافافم الحديد الذى افام افرفبه لبناء شبكاف جديدة للأنفاق بين حدود مصر مع غزة .

٢- افام حركة حماس باافافافم مكاسب بملىاراف الدولاراف من وراء هافه الأنفاق ، وأن هافه المكاسب كافاف افغطى كافاف إافافافافاف ونفقات ومصرفواف حكومة حركة حماس.

٣- فوفاف فى غزة ما ففوق الـ (٥٠٠) ملىونفر من كبار قىافافاف حركة حماس افافاملون مع شافاف واحد فى مصر لإافاماف جميع عملفاف افافرفب عفر الأنفاق وهافا الشافاف هو «افرفاف الشاطر - نائف مرفاف الإخوان».

٤- بعاف أن افاف قىافافاف حركة حماس مكاسب افافلفة أرافوا افواسع أفاف وأافاف فى شبكة الأنفاق افاف فافروا أموالا طائلة لاهم ولحاماس وللشاطر.

٥- الأموال افاف افافقونها من جراف عملفاف افافرفب افام افافلها إلى (٣) حساباف بنكية فى افافا بأسماء زوافاف القىافافاف فى حركة حماس.

..... ولخطرورة ما إافرف به «ماهر أبوجبة» افم إسافاعاه مرة أافرى للافافاف فى افافور «فورام كوهفن - رففس جهاز الشاباك» والذى أافر على الافافاف مع «أبوجبة» بنفسه ، وأسافاع رففس جهاز الشاباك شافافافافاف الحصول على إقرافاف

أكثر دقة وحساسية وخطورة من «أبوجبة» وإستطاع تصوير هذه الإعترافات الخطيرة جداً بالصوت والصورة وإعطاء عدة نسخ منها للأجهزة الأمنية والسيادية فى مصر إضافة إلى نسخة لوزارة الخارجية المصرية .. وهذه الإعترافات هى مايلي:

- (الإعتراف الأول) : لدي خريطة تفصيلية لكافة المواقع السرية لشبكة الأنفاق المتواجدة على الحدود مع مصر ، منها «أنفاق تهريب الحديد» فى حالة تعثر نقل الحديد عبر ميناء شدون الإسرائيلي ، ولدى خرائط أخرى تفصيلية لكافة شبكات الأنفاق التى تستخدم فى تهريب السلاح.

- (الإعتراف الثانى) : لدى حسابات بنكية فى عدد من البنوك المصرية وحصلت عليها من تهريب الحديد عبر الأنفاق والقيام بدور الوساطة فى عمليات غسيل أموال بين قيادات حماس وقيادات الإخوان ومنهم «خيرت الشاطر»

- (الإعتراف الثالث) : بلغ حجم صفقات تهريب الحديد التى قمت بها سواء عبر الأنفاق أو عبر ميناء شدون الإسرائيلي حوالى (٤٧٠) ألف طن حديد لإقامة الأنفاق .

- (الإعتراف الرابع) : قمت بعمليات تحويل أموال من مصر من طرف «خيرت الشاطر» إلى غزة لـ «قيادات حماس»، وبلغت حجم هذه العمليات (٣٥) مليون دولار خلال مدة زمنية تقدر بحوالى (١٨) شهر.

- (الإعتراف الخامس) : كنت أقوم بعمليات تحويل أموال من مصر إلى غزة عبر الأنفاق بمساعدة «خيرت الشاطر»، وحينما وصل الإخوان للحكم قمت بالمرور من خلال البوابات الرسمية والمنافذ الرئيسية الحدودية بتعليمات مباشرة من «الرئيس محمد مرسي» شخصياً.

- (الإعتراف السادس) : «خيرت الشاطر» أبلغنى بأن عمليات نقل الأموال من مصر إلى غزة تتم بتعليمات رئاسية صادرة من «الرئيس محمد مرسي» للمسؤولين عن المنافذ والبوابات الحدودية .. وهذه التعليمات كانت نصاً (يجب غض النظر عن نقل الأموال من مصر إلى غزة عبر الحقائق أياً كان حجم هذه الحقائق).

- (الإعتراف السابع) : آخر عملية لنقل أموال سائلة من مصر إلى غزة قمت بها كانت قيمتها نصف مليون دولار وتم إيداع هذه الأموال في «شركة النوران للصرافة» في غزة والمملوكة لأحد قيادات حركة حماس .

..... وقام «يورام كوهين - رئيس جهاز الشاباك» بإضافة عدد من المعلومات الهامة في تقريره حول التحقيق مع «ماهر أبوجبة» الذى تم إرسال نسخ منه الى الأجهزة الأمنية والسيادية الثلاثة المصرية والخارجية المصرية ، ومن أهم هذه المعلومات الآتى :

١- لدينا تسجيلات صوتية كاملة بكافة المكالمات الهاتفية التى تمت بين «ماهر أبوجبة» و «خيرت الشاطر» منذ عام كامل .. وزادت التعاملات والمكالمات بينهما بعد وصول الإخوان للحكم .

٢- بعد القبض على «ماهر أبوجبة» قمنا بطلب منه مساعدتنا فى الكشف عن تجار حديد أو سلاح قاموا بنفس مهمته ، حتى نتمكن من كشف كافة أسرار عمليات التهريب وكيفية تنفيذها ، فوجدنا أن (تجارة الحديد والسلاح مجرد غطاء لعمليات غسيل الأموال) ، وقمنا بالقبض على أحد الأشخاص الذى قام بنفس عمليات «أبوجبة» وإتباع نفس أسلوب التهريب وبذات الطريقه ، وكان بحوزته (٤) مليون و ٢٠٠ ألف دولار ، وإكتشفنا أن من يساعده فى مصر هو «محمود أبوجبة - شقيق ماهر أبوجبة» المقيم فى مصر .

٣- نخاطبكم رسمياً للمطالبة بـ (تسليم المتهمين «خيرت الشاطر» و «محمد مرسى» بإعتبارهما الشريكين الرئيسيين مع «ماهر أبوجبة» فى القضية لمحاكمته فى إسرائيل).

٤- نخاطبكم رسمياً للمطالبة بـ (وقف عمليات تهريب الأموال والسلاح والحديد والذى تتم غير الأنفاق لأن ذلك يتم ضد ما نصت عليه إتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل).

--- حينما تم عرض هذه القضية الخطيرة بكافة تفاصيلها على «محمد مرسى»، قلل من شأن القضية ولم يعطها أى إهتمام وكان رده له مغزى كبير وقال (سأنهى هذا الأمر سريعاً .. لأن الموضوع بسيط .. وسألجأ لطلب الوساطة من الولايات المتحدة الأمريكية .. وهاطلب غلق القضية فوراً لأنها تمس مصالح مصر مع حركة حماس .. وبعدين فتح القضية كدا على الملاء يهدد الدخل الشهرى الذى يدير الحياة اليومية لقطاع غزة بعد محاصرتها من جانب إسرائيل .. علشان كدا أنا هاطلب من الأمريكان إغلاق الملف).

- كان طلب «مرسى» من الأمريكان بالوساطة لدى إسرائيل لغلق هذه القضية مثار دهشة وذهور من كافة الأجهزة الأمنية والسيادية المصرية ، لأن مجرد طلب «مرسى» من أمريكا هذا الطلب ، سيتم دفع مقابل لذلك ، وستلب أمريكا وإسرائيل طلبات أخرى منه ، وسيكون على «مرسى» تنفيذ ما ستطلبه منه أمريكا أدرك الأمريكان أن «مرسى» فى موقف صعب للغاية ولا بد من الحصول منه على أكبر قدر من المكاسب لغلق القضية ، وكان الرد الأمريكى كالآتى ((سنحاول مع إسرائيل العمل على غلق القضية وستتم مشاورات بيننا وسنبذل «خيرت الشاطر أو عصام الحداد» بما نريده منك مقابل غلق القضية .. عليك فقط تنفيذ ما سنطلبه منك بسرعة)).

- كان «مرسي» شديد الطاعة للأمريكان وللشاطر ولمكتب الإرشاد، وفوجيء بقيام «خيرت الشاطر» بعرض عليه ((خطة لعدد من المشروعات الصناعية والتجارية المطلوب تنفيذها وإنشائها في المنطقة الحدودية بين مصر وقطاع غزة))، كان «الشاطر» لا يعرض على «مرسي» بل يعطى له التعليمات لينفذها فوراً.. ولخطورة ما يعرضه «الشاطر» على «مرسي» تم تغليف العرض بأنه (يحظى بموافقة أمريكية وإسرائيلية).

... هنا : ظهرت القوات المسلحة وأصدرت بياناً شديداً للهجة تحذر فيه من الإقدام على مثل هذه الخطوة والتي وصفت بأنها «خطوة تضر بالأمن القومي المصري والنظر فيها من إختصاص الجيش المصري وحده لأنها منطقة حدودية ، ولن يقبل الجيش - بأي حال من الأحوال - السماح بها»، وطلب الفريق عبدالفتاح السيسي وزير الدفاع عقد لقاء سريع وعاجل بين «المجلس الأعلى للقوات المسلحة»، و «محمد مرسي» في مقر الأمانة العامة للجيش ليحذره من تنفيذ هذا المخطط خاصة أن هناك (((((حالة غضب عارمة في صفوف قيادات وضباط وضباط صف القوات المسلحة))))))).

■ الحلقة الثانية والحشرون

... «مرسي» يبصم على قرارات مكتب الإرشاد

.. حاول «مرسي» في إجتماعه مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة إستجداء عطف القيادات والإشادة بهم وبدورهم وقيمتهم ووطنيتهم وقدرتهم على حماية البلاد ، وقال (إن إقامة مشروعات صناعية وتجارية على المنطقة الحدودية مع غزة «مجرد إقتراح» وأنا رفضته ، وبطمنكم أن الأمور ماشية في الطريق الصحيح) .. ورغم ذلك وخلال أقل من إسبوع ، كانت مؤسسة الرئاسة تعلن عن (٣) قرارات كارثية جاءت له كتعليمات صادرة من مكتب الإرشاد وعليه تنفيذها ، أحدثت حالة غير مسبوقة من الغضب لدى كافة الأجهزة الأمنية .. وهي كالآتي :

- (القرار الكارثي الأول) : تعديل الإقتراح بخطوة للمشروعات الصناعية والتجارية على المنطقة الحدودية مع غزة ،

إلى «مشروع فتح المعابر وإقامة المنطقة الحرة الصناعية والتجارية مع غزة».

- (القرار الكارثي الثاني) : منح « ١٢ » ألف فلسطيني الجنسية المصرية.

- (القرار الكارثي الثالث) : الإتفاق على صفقة سلاح من الصين.

----- كانت ردود الفعل على هذه القرارات غاضبة جداً فقد رفضت جميع الأجهزة الأمنية والسيادية هذه القرارات وتم إرفاق تقارير هامة بآراء الأجهزة وردود الأفعال عليها .. وتضمنت الآتى :

١- إن «قطاع غزة» يقع تحت الاحتلال الإسرائيلي ، فكيف سيتم توقيع إتفاقية خاصة للمعابر مع غزة بدون الرجوع لإسرائيل ؟ كانت مصر قد وقعت إتفاقية خاصة للمعابر مع السلطة الفلسطينية التى يمثلها الرئيس الفلسطينى «محمود عباس أبو مازن» وبحضور كل من (إسرائيل والاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية) وكانت الإتفاقية تنص على أن المعبر الوحيد الذى يربط مصر بـ «غزة» هو (معبر أفراد) وليس (معبر تجارى) ، أما المعبر التجارى فهو (معبر العوجة) ، بالإضافة إلى وجود (٨) معابر أخرى موجودة لإسرائيل مع السلطة الفلسطينية التى تتحكم فى كافة المعاملات التجارية والغذائية ؟ فكيف سيتم توقيع إتفاقية معابر جديدة ؟ ومع من سيتم توقيعها ؟ هل ستوقع الإتفاقية مع حكومة حركة حماس وهى حكومة مثقاله غير معترف بها دولياً ؟ وهل ستوقع الإتفاقية مع حماس دون موافقة «أبو مازن» ؟ ، وهل - أصلاً - أبو مازن موافق على توقيع إتفاقية المعابر الجديدة وإلغاء الإتفاقية الحالية ؟ لأنه فى هذه الحالة ستكون مصر تتحدى المجتمع الدولى ؟ ومن المستحيل على مصر توقيع إتفاقية جديدة للمعابر مع حماس لأن إسرائيل من الممكن أن تغلق المعابر التجارية وفى هذه

الحالة ستكون مصر ملزمة منذ اليوم الأول أن تعطي «قطاع غزة» كافة احتياجاته الغذائية والتجارية وتوفر الغاز والكهرباء والتليفونات والغذاء والمياه ، إضافة إلى أن مصر سيكون عليها ضمان الأمن في قطاع غزة ، وفي حالة قيام أى فصيل مسلح بضرب صواريخ أو قذائف على إسرائيل ستكون مصر هى المسئولة أمام إسرائيل والعالم.

٢- إعطاء (١٢) ألف فلسطينى الجنسية المصرية وحملهم لبطاقة الرقم القومى المصرية ، يمثل خطر كبير على القضية الفلسطينية وعلى مصر أيضاً ، وكان الرئيس الأسبق حسنى مبارك قد رفضه من قبل ، وسيتم إعتبار الـ (١٢) ألف هؤلاء قوة كبرى يتم إستخدامها في أى انتخابات قادمة ، ومنهم (٦) ألف فلسطينى يُعتبرون شخصيات غير مُرَحَب بها في مصر والأجهزة الأمنية تعترض عليها لإتئاءهم لحركة حماس ، وبعضهم لديه إتصالات بقواعد فلسطينية في الخارج وترتبط بجهات تمويلية في (قطر وتركيا وإيران) ، وسيستخدمون الجنسية المصرية في ممارسة نشاطات تضر بالأمن القومى المصرى ، وسيمثلون خلايا نائمة لمنظمات خارجية تابعة للإخوان في الأساس لكنها مرتبطة بدول تعادى مصر ، وسيتم إتهام مصر بأنها «تلعب في الهوية الفلسطينية» في الوقت الذى يدعو فيه الجميع إلى الحفاظ على كيان الدولة الفلسطينية.

٣- إن عمليات تسليح القوات المسلحة تتم بمعرفة «اللواء محمد العصار مساعد وزير الدفاع لشئون التسليح» ولديه إدارة كاملة تشرف على كافة مستلزمات الجيش من سلاح ومعدات ، وهى التى ترى ما يحتاجه الجيش من سلاح وتكتب به تقارير للقيادة العامة للجيش ويتم إتخاذ القرار المناسب ، وتسليح الجيش معروف من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وألمانيا وفرنسا .. وعلى رئيس الجمهورية مراعاة إحتياجات الجيش من السلاح كيفما يرى الجيش ، ودون النظر

للسلاح الصيني.

.... كان «محمد مرسي» قد ماطل في تلبية إحتياجات القوات المسلحة للتسليح وفضل اللجوء للسلاح الصيني لرخص ثمنه .. وهنا لابد من ذكر نقطة هامة تتعلق بالتسليح وهي (((في الأعراف العسكرية .. على رئيس الجمهورية تلبية كافة متطلبات الجيش من تسليح ، وإذا رفض الرئيس أو ماطل أو حتى أظهر عدم إهتمام أو أظهر عدم الحرص على تقوية الجيش وتسليحه بأحدث الأسلحة لدواع الأمن القومي ولخطورة الأوضاع في المنطقة والصراعات الإقليمية ، كل هذا يتم تصنيفه على أن الرئيس - إذا فعل ذلك - هو «غير أمين على البلاد» و «غير حريص على حمايتها من المخاطر»، بإختصار يتم تصنيف الرئيس على أنه «يخون الأمانة التي يحملها» (((.

--- في (١١ سبتمبر ٢٠١٢) جاء إلى مصر «حمد بن خليفة - أمير قطر» وعقد لقاء مع «مرسي»، وتم الإعلان عن قيام «قطر» بوضع ودائع مصرفية طويلة الأجل بقيمة (٤) مليارات دولار ، وشرائها سندات حكومية مصرية بقيمة (٣) مليار دولار رغم أن الحكومة المصرية لم تكن قد أعلنت عن عرض هذه السندات للبيع ، إضافة إلى طلب «قطر» بتملك أراضي تابعة لمحور قناة السويس ... وبعد إنتهاء الزيارة : سافر «خيرت الشاطر» إلى «الدوحة» في سرية شديدة ، وكانت في إنتظاره سيارة فارهة تابعة للديوان الأميري القطري وعقد لقاء مع («حمد بن خليفة - أمير قطر» و «الشيخة موزة - زوجة أمير قطر» و «الشيخ يوسف القرضاوي») ، وتم الإتفاق على عدد من الصفقات الإقتصادية بلغت قيمتها (٣٠) مليار دولار ، لكن هذه الصفقات ستظل معلقة لحين الاستجابة للشروط القطرية لإتمام الصفقات ، ومن هذه الشروط ما يلي :

١- إستحواذ «قطر» على مشروعات قناة السويس وتحديدًا في منطقة شرق التفريعة من خلال تخصيص (١٨) مليار دولار لها ، مع إستثناء «قطر» من حظر

الملكية في هذه المنطقة التي تعد من أهم المناطق التابعة للقناة.

٢- حصول «قطر» على كافة المعلومات التي تحتاجها عن القوات المسلحة المصرية من أعدادها وتسليحها وكافة المعاهدات الدفاعية المشتركة بين مصر والدول الأخرى ، وكافة المعلومات عن المشكلات الحدودية.

٣- حق «قطر» في إحاطتها بكافة التغييرات الدستورية والوزارية قبل إجراءها ، ومعرفة كيفية تعيين المسؤولين ، وإحتفاظ قطر بحقها في معرفة المزيد من المعلومات في أى مجال إذا إرتأت ذلك وفي أى وقت تريد.

٤- الموافقة على إنشاء «مدينة قطر الصناعية» في محافظة السويس بقيمة تبلغ (٥) مليار دولار ، وتحمل قطر لكافة تكاليف المشروع من مرافق البنية التحتية ومنها (ومياه وغاز وطرق وكهرباء).

----- وفي ظل التقارب بين «مرسي والإخوان» من «قطر»، وفي تانى يوم بعد زيادة «حمد بن خليفة - أمير قطر»، وتحديدأ في يوم (١٢ سبتمبر ٢٠١٢) بدأ صدام «مرسي» والإخوان مع «السعودية والإمارات» ، وظهرت خلافات طاحنة كانت تحمل بصمات «جبال تورا بورا»، وتفوح من هذه الخلافات رائحة «الدولار الأخضر الأمريكى» .

■ ■ الحلقة الثالثة والعشرون

... معسكرات طبيب «بن لادن» و«أمن دولة» يضيع

.. ((يباركون لبعضهم البعض ، ويقدمون التهئة لكبار شيوخهم)) كان هذا هو حال جميع التنظيمات الإرهابية المتطرفة الموجودة في شمال سيناء وتحديداً في «رفح والشيخ زويد والعريش»، وكانت الفرحة الأكبر في (المغارة الكبرى في جبل الحلال) وجاءت جحافل من متطري وإرهابيي «غزة» ليقدموا التهئة وهم سعداء ، وانتشر الخبر كالنار في الهشيم .. إذن ما هو الخبر ؟ ولماذا كل هذه التهئات والمباركات في «جبل الحلال»؟ .. السبب هو : إعلان الرجل القوى في تنظيم القاعدة «رمزي موافي - الطبيب الخاص بزعيم تنظيم القاعدة السابق أسامه بن لادن» والشهير بـ (الدكتور الكيماوى) عن تأسيس (٣)

معسكرات تدريب للإرهابيين ، إثنين في «جبل الحلال» ومعسكر آخر في منطقة «السكاسكة» الحدودية مع غزة ، وإعلانه أيضاً ضم (٩) آلاف عنصر لمعسكرات التدريب الثلاثة بعضهم من «المتنمين للإخوان» وآخرون من اليمن وفلسطين وتحديدًا قطاع غزة .

... قام «موافى» بجلب هذه العناصر عن طريق «ممتاز دُغمش - قائد تنظيم جيش الإسلام في غزة الموالي لتنظيم القاعدة»، وكان هدف «رمزى موافى - الدكتور الكيماوى» هو (البدء في تشكيل الجيش الحر) ليكون بداية لوجود علنى وحقيقى لتنظيم القاعدة في شمال سيناء ، يومها قررت جميع التنظيمات الارهابية الإحتفال بـ (الدكتور رمزى موافى) على طريقتهم الخاصة ، وقاموا بدعوة جميع الإرهابيين من معسكرات التدريب الثلاثة التى إنتشرت في «جبل الحلال والسكاسكة» من أجل تنظيم عروض عسكرية في شوارع رفح والشيخ زويد.

.. وظهرت سيارات الدفع الرباعى البيضاء الجديدة لأول مرة ووضعوا عليها الأعلام السوداء والتى تشير لأعلام تنظيم القاعدة ، وكانت سيارات الدفع الرباعى البيضاء يرتكز عليها «مدافع ثقيلة مضادة للدبابات والطائرات» ولأول مرة أيضاً رفض الإرهابيون تغطية وجوههم ، وقرروا عدم بقائهم ملثمين والظهور علناً بوجوههم في الشوارع ونصبوا الكمائن ، وأعلنوا في عروضهم العسكرية التى شارك فيها «فطاحل تنظيم القاعدة ومعهم الدكتور رمزى موافى» صراحاً بأنهم (الجيش الحر وفرع لتنظيم القاعدة في سيناء) وقاموا بتصوير هذه العروض العسكرية بالفيديو وتم نشرها على (اليوتيوب).

.... وكانت المفاجأة بصدور تعليمات مشددة من مؤسسة الرئاسة بعدم تحرك أى ضابط شرطة من مكانة لمواجهة الإرهابيين أثناء عروضهم العسكرية بل على العكس تم تحذير الضباط بأنهم لو تحركوا لمواجهة العروض العسكرية لأتباع

«رمزى موافى» سيتعرضوا للمسئولية الجنائية .. حدث ذلك وكانت «الشرطة المصرية» تعاني - فى الأساس - من نقص التسليح وطلبوا مراراً وتكراراً من «محمد مرسي» توفير السلاح لهم ، لكن دون إستجابة ، وفى ظل هذا الغطاء الشرعى الذى منحتة مؤسسة الرئاسة لهذه التنظيمات الإرهابية فى سيناء أصبحت «رفح والشيخ زويد» غير خاضعة للسيطرة الأمنية الكاملة .. هنا نحن أمام ثلاثة أسئلة هامة تراود البعض .. ومنها :

- (السؤال الأول) : هل هناك معلومات أكثر عن «رمزى موافى - الشهير بالدكتور الكيماوى» هو (رمزى محمود صالح موافى - من المنصورة بمحافظة الدقهلية عام ١٩٥٢ وإنضم لتنظيم الجهاد وإستطاع الهرب إلى اليمن وذهب لآداء العمرة فى السعودية عام ١٩٩٠ وتعرف هناك على قيادى فى تنظيم الجهاد المدعو «على الرشيدى» أحد رفقاء أسامه بن لادن ، وقدمه لـ «بن لادن» ووقع له عقد للعمل معه كطبيب خاص به فى أفغانستان وقضى هناك عامين ، وفى عام ١٩٩٦ تم القبض عليه فى مصر بتهمة الإلتناء للقاعدة وقلب نظام الحكم وحكم عليه بالسجن ٣١ عاماً فى القضية (٧٩٦ / ١٩٩٧) جنایات عسكرية وتم إيداعه فى سجن وادى النطرون ، وعندما تم إقتحام السجون فى ليلة (٢٩ يناير ٢٠١١) هرب مع «محمد مرسي وجميع قيادات الإخوان» وذهبوا للصعيد وإختبأوا لدى قيادات الإخوان هناك وتم تهريبهم إلى سيناء وظلوا فى سيناء لدى اثنين من قيادات الإخوان هما (عبدالرحمن الشوربجى وعادل قطامش) وتم تهريبهم بعدها إلى «غزة» عبر الأنفاق ، وعادوا منها بعد هدوء الأجواء وسيطرة الإخوان على المشهد فى ميدان التحرير ، وظل «موافى» فى سيناء ويستعد من يومها لتأسيس الجيش الحر ومعه «عادل حبارة وعلى أبو حراز وشقيقه أحمد» ، وكان «موافى» المسئول عن إنتاج عبوات متفجرة وتصنيعها) .

- (السؤال الثاني) : لماذا تم لإعلان عن تأسيس الجيش الجبر بقيادة «رمزى موافى» ؟ وما أهدافه ؟ ولماذا تم إعلانه فى هذا التوقيت الآن ؟ كان «خيرت الشاطر - نائب مرشد الإخوان» ومن ورائه «محمد مرسى» يدركان جيداً أن إستقرار حكم الإخوان يتطلب وجود «ميليشيات مسلحة» تابعة لهم للدفاع عن دولتهم المزعومة ، لتساعد التنظيم السرى للإخوان فى تثبيت حكم الجماعة لمصر فى ظل عدم خضوع الجيش والشرطة لمخططاتهم ، ولذلك رأى «الشاطر» أنه لا بد من وجود قوة مسلحة لتدافع عن مصالح الجماعة وتنفذ تعليماتها .. أما عن التوقيت ؟ فهو بسبب وضوح الرؤية أمام كافة قيادات الإخوان أنه مازالت هناك حتى الآن صعوبات بالغة فى الهيمنة على الجيش والشرطة وهما المؤسسات الوحيدتان اللتان تقفان عائقاً أمام طموح الإخوان للسيطرة على مصر.

- (السؤال الثالث) : هل تم تحديد المهام الأولى التى سيكلف بها «الجيش الحر» المزعوم الذى يقوده «الكيماوى» طبيب بن لادن ؟ قولاً واحداً (نعم .. تم تحديدها) ، فقد استطاعت جماعة الإخوان الحصول على معلومات هامة عن المؤسسات الحيوية فى مصر وخرائط تفصيلية للمواقع العسكرية فى «سيناء والإسكندرية والسويس والإسماعيلية وبورسعيد» وقائمة أخرى بإسماء قيادات الجيش والشرطة وعناوينهما ، وأيضاً خرائط تفصيلية لقناة السويس وجميع المنافذ المطلة عليها.

--- وبمنظرة أشمل وأعم : نجدنا أمام المُحصلة النهائية مما يحدث فى كواليس سيناء وهى وجود (٦) معسكرات تدريب للإرهابيين فى سيناء .. هى :

- (٣) معسكرات تدريب تضم (٩) آلاف عنصر تحت قيادة رمزى موافى الشهير بـ«الكيماوى» فى «جبل الحلال والسكاسكة».

- (٣) معسكرات تدريب تضم (٧٠٠٠) عنصر تحت قيادة محمد جمال عبده

الكاشف الشهير بـ«أبو احمد» في «جبل الحلال والمقاطعة والذهنية»، ومصادر التمويل تأتي لهم عبر وسيط واحد (محمد الظواهري - شقيق أيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة) ومن (جماعة الإخوان الممثلة في خيرت الشاطر و تنظيم القاعدة مباشرة)، ويعتبر الشاطر وأيمن الظواهري أيضاً بمثابة المصدر الرئيسي للسلح الذي بحوذة «أتباع طيب بن لادن»، وتم تخزينه في (مغارات جبل الحلال).

--- ما أن وجد قيادات الإخوان أن هناك رفضاً تاماً من (الجيش) لكل مقترحاتهم بتمير مشروع قناة السويس حتى تحصل «قطر» على إمتيازات في قناة السويس وشرق التفرعة وإستثناءها من تملك الأرض ، حتى تم التفكير في إفساد إستقرار الملاحة في قناة السويس ، وقاموا بإصدار التعليمات المباشرة لـ «رمزي موافي - الكيماوى» و «جمال الكاشف - أبو احمد» من أجل تنفيذ عمليات ضد الملاحة في القناة ، فهما لديهما الخرائط التفصيلية لقناة السويس والمنافذ الهامة بها .. وفجأة : حدثت أول عملية إطلاق صواريخ (RBG) على السفن المارة في القناة وتورطت فيها مجموعات من «تنظيم كتائب الفرقان» الذى يقودها «محمد فتحي عبدالعزيز» التابع لـ «محمد جمال عبده الكاشف - أبو احمد» والموالين جميعاً لتنظيم القاعدة.

--- المفاجأة الأكبر : كانت تلقى «محمد مرسي» إتصلاً تليفونياً من «أيمن الظواهري - زعيم تنظيم القاعدة» وهى المكالمة الثانية منذ جلوسه على كرسي حكم مصر ، وكالعادة تم رصدها وتتبعها من قبل الأجهزة الأمنية والسيادية وهو يشكره على دعمه لتنظيم القاعدة في سيناء ويطلب منه المزيد من الدعم ، وكُتب بها تقرير بعنوان ((نص المكالمة الثانية بين «محمد مرسي - الرئيس» و «أيمن الظواهري - الأمير» لدعم القاعدة وللتحريض على «السعودية والإمارات»)).

■ ■ الحلقة الرابعة والعشرون

... تحالف مع «القاعدة وإيران»

والصدام مع «دول الخليج»

- كان الحوار في المكالمات الثانية بين (أيمن الظواهري - الأمير) و (محمد مرسي - الرئيس) ... كالاتي :
- الأمير : السلام عليكم ورحمة الله يا أخ مرسي .
- الرئيس : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته يا شيخنا .
- الأمير : نبارك لكم ولنا جهود «الأخ الكيماوي» و«الأخ أبو احمد» في «تأسيس الجيش الحر» .
- الرئيس : ستعلو راية الجهاد والجماعة والأمة بهؤلاء الأبطال يا شيخنا .

- الأمير : أرى أنه لابد من التصدى لوقوف السعودية والأمارات ضد حكمكم.

- الرئيس : نعم .. وأنا أرى ذلك.

- الأمير : لابد ان ترفع يدك عنهما ، وعن كل دول الخليج ، فهُمْ يعملون ضدنا.

- الرئيس : نعم .. سترفع مصر يدها عنهما.

- الأمير : أرى أنه في مقابل ذلك ، عليكم بزيادة التعاون مع إيران.

- الرئيس : صحيح يا شيخنا سنرفع يدنا عن الخليج وسنقوم بزيادة التعاون مع إيران .

- الأمير : لوقف نفوذ الخليج.

- الرئيس : نعم .. لوقف نفوذ الخليج.

- الأمير : إتفقنا ؟

- الرئيس : إتفقنا.

... «المكالمة الثانية» هذه هي بالفعل من أخطر المكالمات بين (مرسى - الرئيس) و (الظواهري - الأمير) فقد تضمنت الكثير والكثير من الإتفاقات والتفاهات بين (الرئاسة في مصر والقاعدة في جبال تورا بورا) .. وهناك بعض النقاط الهامة التي لابد من التوقف أمامها وشملتها هذه المكالمة ، ومنها :

١- المكالمة بمثابة تأمر صريح على دول الخليج وتحديداً (السعودية والإمارات) ، وبداية لصدام إخواني معهم ، صدام قادم لا محالة.

٢- المكالمة تكشف حجم التعاون والتنسيق بين الرئاسة والقاعدة حول كافة

الملفات والتي تصب في الأساس لمصلحة التنظيمين (الإخوان والقاعدة)،
بدليل أن هناك إهتمام كبير وزخم شديد من قبل جماعة الإخوان بتنظيم القاعدة منذ
تولى «مرسي» السلطة ، لدرجة أن منفذى « حادث رفح » الإرهابي وهم المواليين
لتنظيم القاعدة والذين إرتكبوا هذه المجزرة لحساب الإخوان لإخراج الجيش
والتشفى من «طنطاوى وعنان» لم يقوموا بإصدار أى بيانات بمسئوليتهم عن
الحادث ، بل أن هناك «تنظيم كتائب الفرقان وتنظيم التوحيد والجهاد» المواليين
للقاعدة فى سيناء أعلنوا فى بيانات رسمية إدانتها للحادث ورفضهما له ، رغم أنهما
منفذه.

٣- المكالمات تكشف أن (إيران) تسيطر على كافة قرارات تنظيم القاعدة
وتتحكم فى كل صغيرة وكبيرة فى التنظيم وتموله وتأوى كبار قادته ، إذن علينا
إعتبار أن هذا الإتفاق تم بين «الرئاسة فى مصر - مُمثلة فى الإخوان» وبين «زعامة
تنظيم القاعدة - الموالية لإيران والتي تؤتمر بأمرها».

٤- المكالمات تكشف أن الصدام مع (السعودية والإمارات) سيصب فى صالح
(إيران) وهذا هو الهدف الرئيسى، خاصة وأن دول الخليج فى عداء شديد مع
(إيران)، والإرتقاء فى أحضان «إيران» بمثابة خسارة رسمية الخليج كله.

.. الأهم من المكالمات وما تضمنته هو : ماذا بعد المكالمات ؟ وما هو سلوك
«الرئاسة فى مصر» تجاه دول الخليج ؟ .. وسريعاً كانت عمليات الرصد والتتبع
مستمرة لجميع التفاهات والتنسيقات بين (الإخوان والقاعدة) وتم التوصل
لقيام تنظيم القاعدة بالتخطيط والتجهيز لعمليات إرهابية فى كل من «السعودية
والإمارات»، ليس هذا فقط : بل صدور تعليمات مشددة من جماعة الإخوان
لجميع عناصرها فى السعودية والإمارات بالبدء فى تشكيل الجناح العسكرى لهم
فى البلدين تمهيداً لقلب نظامى الحكم هناك ، والتركيز فى السعودية على (إحداث

فتنة بين السنة والشيعة)، والتركيز في الإمارات على إشعال الأزمات.

... (((تذكروا جيداً : بيان الملك عبدالله خادم الحرمين الشريفين بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وتحديد فور بيان «٣ / ٧ / ٢٠١٣» بعزل محمد مرسي مباشراً ، كأول دولة مؤيدة ومساندة لثورة الشعب المصري ، والذي قال فيه نصاً : لقد أنقذ الله مصر والعرب من مؤامرة خبيثة لا يعلم مداها إلا الله))).

-- بدأ «محمد مرسي» تنفيذ تعليمات «أيمن الظواهري» وقرر بدأ الصدام مع دول الخليج وأجرى إتصال مع (الملك عبدالله - خادم الحرمين الشريفين) دار بينهما خلالها «شد وجذب» غير مسبوق في تاريخ العلاقات بين البلدين ، كالآتي :

(((ملحوظة هامة : السلطات السعودية قررت حفظ هذه المكالمات وإيداعها في الأرشيف السري للديوان الملكي السعودي تحت عنوان «سري للغاية» ، على إعتبار أنها مكالمات تاريخية)))).

- الرئيس مرسي «بصوته الجّعور» : السلام عليكم ورحمة الله يا جلالة الملك .
- الملك عبدالله «بكل هدوء» : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته يا سيادة الرئيس

- الرئيس مرسي بقلّة ذوق : إحنا عايزين نعمل «حساب ختامى» بين البلدين .
- الملك عبدالله «بصوت هاديء» : نحن بكل تأكيد نرحب بهذه الخطوة ، لكننا نرى ضرورة إرجائها الآن ، والتفكير فيها فيما بعد .

- الرئيس مرسي «بغباء» : إزاي كده ؟ إحنا عايزين «أخذ وعطاء» بين السعودية والإخوان ؟

- الملك عبدالله «مصدوماً» : إيه ؟ بين السعودية والإخوان ؟ إزاي ؟ السعودية

لا توقع إتفاقيات مع جماعة ؟

- الرئيس مرسي «مُتغابياً» : مهو إحنا الى بنحكم مصر.

- الملك عبدالله «داعياً» : أدعو الله أن يحفظ الشقيقة مصر وأشقائنا المصريين .

- الرئيس مرسي «مُتجهماً» : إذن علينا تأخير «الحساب الختامي» لفترة ، وأنا منتظر بداية لتعاون سعودى معنا.

- الملك عبدالله «بهدوء» : إن شاء الله رب العالمين.

- الرئيس مرسي «تانى بَقلة ذوق» : طب إحنا عايزين دعمك لينا يا جلالة الملك ؟

- الملك عبدالله «بهدوء» : يسعدنى ويشرفنى.

- الرئيس مرسي «بمنتهى قِلة الذوق» : طب عايزين منك (٥) مليار دولار دعم منك للإخوان ، علشان ظروفا صعبة ، وتساعدنا فى الفترة دى ؟

- الملك عبدالله «مصدوماً ومستنكراً» : قلت لك نحن لا ندعم الإخوان أبداً ، وسندعم الشعب المصرى الشقيق ، وشرفُ لنا أن نقف بجانب الشعب المصرى الأصيل.

- الرئيس مرسي «بعدم إحترام» : نحن نرى أن أى دعم موجه لمصر الآن هو دعم للإخوان لأننا حكام البلاد ، ومن يساعدنا مصر الآن يساعد الإخوان فى نجاحهم فى الحكم.

- الملك عبدالله «مُستنكراً» : نتمنى تقديم المساعدة للشعب المصرى.

- الرئيس مرسي «بِقلة أدب» : طب إدينا (٣) مليار دولار علشان الإخوان

ينجحوا في الحكم ، إحنا عايزين نأكل الشعب يا جلالة الملك ؟

- الملك عبدالله «مذهولاً» : نحن مستعدين لإقتسام «اللقمة مع أشقائنا في مصر» ، ودعنا نفكر في الأمر .

.. تداعيات هذه المكالمة خطيرة للغاية ، وظهرت نتائجها سريعاً وطففت على السطح .. ومن هذه النتائج ، مايلي :

١- خرج بسرعة «خيرت الشاطر - نائب مرشد الإخوان» ليوكد لرجال الأعمال الإخوان أثناء إجتماعهم في «جمعية إبدأ الإخوانية» وقال نصاً (الملك عبدالله كَلِم «محمد مرسي» بإسلوب وِحش ، وإحنا مش هانسكت ، هِي السعودية نسيت أنها لها مصالح كبرى في مصر) .

٢- بدأت جماعة الإخوان في تجهيز قائمة بكافة أسماء كبار رجال الأعمال السعوديين وتشمل : أسمائهم وحجم أموالهم في مصر ومشروعاتهم ووضعهم القانوني والبحث عن أى عائق بمشروعاتهم ، وإمداد الرئاسة بهذه القائمة وإصدار توصيه بضرورة جرجرتهم للمشكلات وإحداث قلق لهم ثم التحفظ على أموالهم ، وتحويلهم للمحاكمة .

٣- البدء في ظهور الجناح العسكري للإخوان في «الإمارات» بقيادة الثلاثي الخطر (أحمد صقر السويدي - أحمد الشبيبة النعيمي - أمل حارب) .

٤- بداية التشهير بـ«الإمارات» ووصفها بأنها (بلد الاعتقالات المُنظمة) .

٥- إستخدام الإخوان (جريدة وموقع هافينجتون بوست الأمريكى) لبنى حملات الهجوم على «الإمارات» .

٦- ترك الجبل على الغارب لقيادات الإخوان لشن حملات للتشهير بـ(السعودية والإمارات) .

.. وعلى أثر ذلك : قامت (الإمارات) بالبحث وراء حملات الهجوم والتشهير ضدها فوجدت أنه يقف وراءها الإخوان الذين يستخدمون جريدة وموقع «هافينجتون بوست» والتي كتبت موضوعات مسيئة لها وتم الكشف عن الآتي :

١- حصول (أرينا هافينجتون) مالكة جريدة وموقع «هافينجتون بوست» على أموال نظير التشهير بالإمارات.

٢- كتب الموقع موضوعاً تحت عنوان («هافينجتون بوست» أكبر صحيفة أمريكية تؤكد : الإمارات قابلة للإنفجار .. والعالم صامت)، وهذا كذب ، ف جريدة «هافينجتون بوست» تحتل المرتبة الـ (٧٥) في ترتيب الصحف المؤثرة والهامة في أمريكا.

٣- (أرينا هافينجتون) هي : إعلامية أمريكية مشبوهة سافرت لإسرائيل كثيراً ولها كتاب بعنوان (كيف تقلب نظام الحكم **How to overthrow The government**)، وكل حوارتها الصحفية مع قيادات الإخوان في «الإمارات» مدفوعة الأجر ، وزوجها أمريكي مُخنث يدعى (مايكل) وإعترف عام ١٩٩٨ بأنه (مُخنث ويطالب بحقوق الشواذ بالإمارات ليس هذا فقط بل أنه أرسل خطاباً رسمياً لرئيس دولة الإمارات يطالبه فيه بإعطاء الشواذ كافة حقوقهم) .

-- ما أن بدأ الصدام مع دول الخليج وخاصة (السعودية والإمارات) حتى إتجه «مرسي» بتعليمات من «أيمن الظواهري - زعيم تنظيم القاعدة» ، وقرر الذهاب بنفسه لحضور قمة دول عدم الإنحياز في العاصمة الإيرانية «طهران» وقبل سفره بيوم واحد ، خرج علينا «قاسم سليمانى - قائد فيلق القدس التابع للحرس الثورى الإيراني» بتصريحات لم يسبق لها مثيل ، وقال (سيناء ستصبح جبهة جديدة لنا وسنشكل حزب إسلامى شيعى تابع لنا فى مصر) .

.. وفى أثناء وجود «مرسى» فى (إيران) خرجت وكالة فارس الرسمية الإيرانية

لتؤكد على لسان مستشار وزير الخارجية الإيراني بالقول (إننا دخلنا المرحلة النهائية من الصحوة الإسلامية في مصر و«مرسي» دعا لتوثيق وتوطيد علاقات مصر مع إيران ... ، ليخرج «عصام الحداد - مساعد مرسي للشئون الخارجية» ليقول رداً على تصريحات إيران (سيتم تطوير العلاقات بين البلدين وتطوير مستوى السفراء لأن إيران ليست عدو لمصر) .

--- كانت مثل هذه التصرفات كفيلة بإحداث قلق لدى جميع دول الخليج خاصة «السعودية والإمارات» بعد التقارب المصري الإيراني ، في الوقت الذي تعلن فيه (إيران) على لسان كبار مسئوليتها - في وزارة الخارجية والحرس الثوري - أنهم يتواجدون في (٤) عواصم عربية وسيطرون على كافة القرارات بها والحرس الثوري قادم إلى كافة دول الخليج للسيطرة عليهم ، بل عليهم الإستعداد من الآن للمد الشيوعي والحصول على ثرواتهم مثلما فعلوا في كل من (العراق وسوريا ولبنان واليمن) .

■ ■ الحلقة الخامسة والحشرون

... الغضب ثم الغضب ثم الغضب

.. حضر «إسماعيل هنية - رئيس الحكومة حماس المُقالة» إلى مصر ، ولأول مرة يقضى أربعة أيام في القاهرة ، عقد خلالها عدة لقاءات مع كل من «محمد مرسي - الرئيس - في ١٤ سبتمبر ٢٠١٢» و «محمد بديع - المُرشد - في ١٥ سبتمبر» و «هشام قنديل - رئيس الوزراء - في ١٨ سبتمبر» ، لم يتوقف الكثيرون أمام تلك الزيارة ، فقد كانت الإنقسامات تضرب كافة أركان حركة حماس من الداخل ، وكانت الحركة تتعرض لخلافات داخلية مريرة والسبب هو ((الخلاف على الأموال ، والتناحر بينهم من أجل مزيداً من الدولارات ، ليس هذا فقط : بل بدأ الخلاف بين

القيادات حول حقيقة تبعية القرار داخل الحركة ، هل هم تابعون لـ «إيران» أم لـ «تركيا» أم «قطر»)) وانقسمت الحركة لـ (٣) أقسام .. هي :

- (القسم الأول) : القيادات التي ترى ضرورة التعاون مع

مصر ، وعدم خسارتها ، والإستناد - في أوقات حدوث صدام مع إسرائيل وعمليات قصف لقطاع غزة - على الجيش المصري

وقوته وعلى دور مصر في المنطقة .. ومن القيادات المؤيدة لهذا الرأي : إسماعيل هنية نفسه .

- (القسم الثاني) : القيادات التي ترى ضرورة توحيد القرارات مع الإخوان

وقطر وتركيا والعمل على تحقيق الأهداف معاً لخدمة مصادر التمويل والحفاظ على حجم الأموال التي تحصل عليها الحركة .. ومن القيادات المؤيدة لهذا الرأي : خالد مشعل رئيس المكتب السياسي .

- (القسم الثالث) : القيادات التي ترى أن «إيران» هي الداعمة الأولى للحركة

- تمويلاً وتسليحاً وتدريباً - ولابد من الخضوع لها وربط القرار الحمساوي بالقرار في «طهران» .. ومن القيادات المؤيدة لهذا الرأي : محمود الزهار أحد كبار قادة الجناح العسكري .

.. لذا جاء «هنية» إلى مصر ليحصل على دعم الإخوان لرأب الصدع مع كبار

القيادات حتى تُسخر حماس كل جهودها لمساعدة الإخوان في تثبيت حكمهم في مصر ، فقامت جماعة الإخوان بتقديم دعم مالى كبير لحركة حماس لتوحيد صفوف القيادات وعدم زيادة الفجوة بينهم لكن هل هناك معلومة بخصوص حجم هذه الأموال ؟ في هذا الشأن تحديداً : خرج «جهاد الحزيران - أحد أكبر قيادات حركة فتح» وقال نصاً (إن جماعة الإخوان دعمت حركة حماس بـ ١٠٠ مليون

دولار في أول أربعة أشهر من حكم محمد مرسي ، وهذه الأموال كانت تنقل عبر الأنفاق من مصر إلى غزة).

--- في هذا الوقت : كانت عمليات القبول تتم في الكليات العسكرية ، فقام «محمد مرسي» شخصياً ومعه القيادي الإخواني الدكتور سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب المنحل بطلب (حصة لجماعة الإخوان في الكليات العسكرية) على اعتبار انهم في السلطة ويحكمون البلاد ، ومن حقهم دخول أبناءهم وعناصر موالية لهم في الكليات العسكرية ، لكن الفريق عبدالفتاح السيسي وزير الدفاع رفض ذلك رفضاً قاطعاً وكانت دوافعه الآتي :

١ - إن القوات المسلحة ملك للشعب المصري كله وتؤتمر بأمره ، ولا يوجد بها تحزب أو تيارات فكرية أو دينية ولن يسمح للجيش بذلك من الأساس .

٢ - لو حدث ذلك وتم الموافقة لحزب الإخوان - الحرية والعدالة - في الحصول على حصة لقبول أعضاء بالكليات العسكرية لكان ذلك مدعاة للموافقة لحزب الوفد وحزب التجمع وللحزب الناصري وللحزب المصري الديموقراطي وحزب الدستور بل لجميع الأحزاب المصرية - كان عددها في هذا الوقت ٩٦ حزب - لإدخال عناصرهم والحصول على حصة لأعضائهم في الكليات العسكرية .. في هذا الوقت سيصبح جيش مصر جيشاً مُتحزباً خاضع لرؤى الاحزاب ، وهو ما لم يسمح به الجيش .

... وقام «مرسي - بصفته رئيساً للجمهورية» و «الكتاتني - بصفته رئيس مجلس الشعب المنحل ورئيس حزب الحرية والعدالة» بترشيح إثنين من أقرهما للدخول في الكليات الحربية ، وخاض الإثنين الاختبارات ونجحا ودخلا الكلية الحربية .. (((تم إستبعادهما فيما بعد))) .

-- كانت تحركات عديدة يقوم بها قيادات السلفية الجهادية وعدد من كبار

قيادات تنظيم الجهاد الأوائل من أجل تنفيذ ما صرح به قيادات كبرى في الحرس الثوري الإيراني من أنهم سيجعلون من سيناء خطتهم القادمة وسيسيطرون عليها إضافة إلى قيامهم بالبدا في تأسيس حزب إسلامي ، وبالفعل تقدم «مجدى سالم - أحد القيادات الأوائل في تنظيم الجهاد والمتهم في قضية إغتيال الرئيس الراحل البطل أنور السادات» بأوراقه للجنة شئون الأحزاب لتأسيس حزب جديد أطلقوا عليه (الحزب الإسلامي)، وهو ما يُرسخ فكرة الانقسام في المجتمع كانت جميع قرارات وتصرفات ومخططات وسلوك جماعة الإخوان أثناء فترة حكمهم تدعو للانقسام داخل المجتمع والطائفية والعنصرية ، وقد وصلت حالة الانقسام في المجتمع لذروتها في احتفالات مصر بالذكرى الـ (٣٩) لانتصارات أكتوبر ١٩٧٣ ، ووصلت حالة الغضب لذروتها في داخل الجيش .. لعدة أسباب منها :

١- مؤسسة الرئاسة هي التي أشرفت على إحتفالات أكتوبر وتم إستبعاد المؤسسة العسكرية.

٢- عدم دعوة كبار قادة الجيش الذين شاركوا في الحرب ومنهم (المشير طنطاوى والفريق عنان).

٣- الفريق السيسي وزير الدفاع حضر الإحتفال وتم تجاهله تماماً ، وجلس وكأنه غريباً على الإحتفال لدرجة أنه لم يُسمح له بإلقاء كلمة تُعبّر عن دور الجيش في تحقيق نصر أكتوبر.

٤- وهذا السبب هو الأهم والأخطر : أن «مرسي» إعترف في كلمته في إحتفالات أكتوبر بأن قرارات (١٢ أغسطس) والخاصة بإستبعاد (المشير طنطاوى والفريق عنان) بأنها «خطوة لإستكمال أهداف الثورة» .

.. كان الغضب في الجيش قد وصل لذروته ، وكان الإخوان عاقدون العزم على إبتلاع الوطن بما فيه ، وقرروا النيل من الجيش ، وفي (١٤ أكتوبر ٢٠١٢) أراد

«الإخوان ومرسي» أن يهينوا (طنطاوى وعنان) وكانت الخطة كالاتى ((تقوم عناصر من الإخوان بتقديم بلاغات للنائب العام ضدهما ، وفي نفس الوقت يقوم «مرسي» بالاتصال بـ (طنطاوى وعنان) وعرض عليهما الذهاب لأداء العمرة على نفقة مؤسسة الرئاسة ، ويسافرا وتقوم عناصر اخوانية بالتشهير بهما وإتهامهما بأنهما هربا خارج البلاد خوفاً من تقديمهما للمحاكمة)) وحدث ذلك بالفعل ، لكن «طنطاوى وعنان» أحضرا المخطط ورفضوا عرض «مرسي» بالذهاب لأداء العمرة على نفقة مؤسسة الرئاسة وفضلا البقاء في مصر ... وفي يوم (١٧ أغسطس ٢٠١٢) صدر بيان عن مصدر عسكري رفيع المستوى أكد فيه : رفض القوات المسلحة لأي إساءة لقادة ورموز الجيش السابقين .

.. ليتراجع «مرسي» وجماعته عن مخططاتهم لكسر هبة قيادات الجيش ويحضر مشروع تدريبي للجيش الثاني الميداني في سيناء ويقول أمام القيادات والضباط والجنود نصاً (لا أقبل أى إساءة لقيادات الجيش السابقين والحاليين واحترمهم واحترم دورهم).

----- كانت جماعة الإخوان قد قررت إحراج الجيش والتمادى في معاداته ، وخططوا لإدخال القوات المسلحة في مطبات متتالية .. من الآخر أرادوا (جر شكل الجيش) ، خاصة ما حدث في (٢٣ أكتوبر ٢٠١٢) حينما جاء إلى مصر «حمد بن خليفة - أمير قطر» وإتفقا - مرسي وحمد - على قيام «حمد بن خليفة» بزيارة (غزة) والتذرع بأنها زيارة لمساندة غزة ، لكنها في حقيقة الأمر زيارة لخدمة إسرائيل بزيادة الانقسام الفلسطيني بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس ، ذهب «حمد بن خليفة» الى «مطار العريش» في شمال سيناء بالتنسيق مع «محمد مرسي» ، ودخل (حمد) الى قطاع غزة وتكفل بدفع (٢٥٤) مليون دولار ضمن مشروع لإعمار غزة وإنشاء طرق وبنية تحتية وإقامة مدينة «حمد

الإسكانية» جنوب قطاع غزة وإقامة مستشفى هناك ... وكانت الصدمة بعد الكشف عن وجود إتفاق بين (الإخوان وقطر) على قيام «قطر» بشراء كافة مواد البناء وجميع الاحتياجات اللازمة لتنفيذ تعهداتها في غزة من (مصر) بشرط : قيام «خيرت الشاطر ومحمد مرسى» شخصياً بالإشراف على المشروع القطرى في غزة وقيامهما بكافة الاعمال اللازمة لتسهيل المشروع وقيامهما بالتكليف بمتابعته وإتمام كافة التسهيلات للجانب القطرى داخل مصر !!

..... كان ذلك ضد (إتفاقية المعابر) التى تم توقيعها مع كل من «السلطة الفلسطينية والاتحاد الاوروبى وإسرائيل وأمريكا» والتى نصت على أن (معبر رفح) خاص بالأفراد فقط ، ولا يجوز لمصر إدخال أى مواد بناء أى أغذية أو ماشابه ذلك من معبر رفح لوجود (٦) معابر اخرى تسيطر عليها اسرائيل خاصة بجميع المعاملات التجارية .. لكن إسرائيل - فى مفاجأة غير متوقعة - لم تعترض ولم تبدى أى بوادر للقلق .. لماذا ؟

■ الحلقة السادسة والحشرون

... تفاهات «إخوانية حمساوية إسرائيلية» برعاية أمريكية

.. نعم .. لم تعترض «إسرائيل» على قيام «مرسي والشاطر» بالتعهد بإصدار تكليفات للمسؤولين في مصر لتسهيل كافة عمليات إدخال مواد البناء والتجهيزات الكاملة عبر معبر «رفح» لإعمار غزة بأموال قطرية ، رغم ان معبر رفح للأفراد فقط طبقاً لاتفاقية المعابر التي وقعت عليها إسرائيل مع مصر والسلطة الفلسطينية والاتحاد الاوروبي وامريكا .. وجاء عدم اعتراض إسرائيل للأسباب الآتية :

١ - كانت هناك تفاهات تدور بين «عصام الحداد - عضو مكتب الإرشاد ومساعد رئيس الجمهورية» مع إسرائيل برعاية

أمريكية حول ضرورة عدم قيام إسرائيل بتنفيذ الحملة التي أطلقوا عليها إسم «عمود السحاب - في ١٤ نوفمبر ٢٠١٢» والخاصة بإجتياح قطاع غزة بعد قيام الفصائل الفلسطينية بالهجوم على حافلة إسرائيلية وأدى الهجوم لمقتل (مواطن إسرائيلي وإصابة إثنين آخرين).

٢- قررت اسرائيل البدء في حملة «عمود السحاب» بعد أسبوع من الإعلان عنها والتي سيوافق يوم (٢١ نوفمبر ٢٠١٢) وعقد («بنيامين نتניהو - رئيس الوزراء» و «يهود باراك - وزير الدفاع» و «ليرمان - وزير الخارجية») بعد الكشف عن عمليات كبرى لتهرب السلاح من سيناء الى قطاع غزة عبر الأنفاق ، وأفادت المعلومات الإسرائيلية بأن هناك كميات مهولة من السلاح آتية من (إيران - عبر البحر الأحمر وقناة السويس ومنها لسيناء» و «السودان - عبر الدروب الحبلية حتى قناة السويس ومنها لسيناء» و «ليبيا - عبر عصابات الإخوان حتى قناة السويس ومنها لسيناء»).

٣- بضغوط أمريكية حصلت إسرائيل على موافقة «محمد مرسي» بتوفير كافة الضمانات الشخصية منه لعدم تهريب السلاح من سيناء إلى غزة .. وإسرائيل رحبت بتعهد «مرسي» الشخصي بعيداً عن تدخلات وآراء وأعين الأجهزة الأمنية والسيادية والعسكرية المصرية.

٤- «هيلاري كلينتون - وزيرة خارجية أمريكا» ذهبت للقدس للقاء المسؤولين الإسرائيليين وأكدت لهم أن (أوباما - الرئيس الامريكى) إتفق في إتصال تليفونى مع «مرسي» على توفير أمريكا الدعم التكنولوجى لمراقبة ومتابعة وكشف عمليات تهريب السلاح والتي تأتى من ايران والسودان وليبيا ويصل لقناة السويس ثم لسيناء ويذهب جزء من هذا السلاح الى قطاع غزة ويتم تهريبه عبر الأنفاق ، وهذه المراقبة الالكترونية يطلق عليه بـ «إقامة جدار إلكترونى» على قناة

السويس وجدار إلكتروني آخر في شمال سيناء.

.. بالفعل قامت إسرائيل بإعلان وقف عملية إجتياح غزة بعد الاتفاق مع محمد مرسي وخيرت الشاطر وعصام الحداد».

-- تمت هذه التفاهات بعيداً عن أعين الأجهزة الأمنية والسيادية في مصر .. وهو ما جعلهم يعترضون بشدة عليها ، بل ويرفضونها .. ومن أبرز الاعتراضات ما يلي :

١- أن «حركة حماس» أعلنت إنتصارها على إسرائيل بعد وقف اسرائيل لعملية الإجتياح .. لكن ذلك جاء على حساب أمن مصر.

٢- بهذه التفاهات سيتم نقل مركز ثقل المواجهات إلى سيناء بدلاً من غزة.

٣- قيام أمريكا بعمل «جدار إلكتروني على جانب قناة السويس وجدار آخر في شمال سيناء» يقلل من السيادة المصرية على قناة السويس ، يا ان التواجد الامريكي بالقرب من قناة السويس مرفوض رفضاً قاطعاً.

٤- بهذه التفاهات ستكون سيناء عبارة عن «مرتع» للارهابيين وتنظيماتهم وسلاحهم .. وامريكا موجودة في على جانب قناة السويس الشرقي وهذا يقلل من سيادة مصر على أراضيها.

... وعلى غير المتوقع أعلنت مصر في (٢١ نوفمبر ٢٠١٢) إستضافة قيادات كبرى من حركة حماس وجماعة الجهاد الفلسطيني ، وتم الإعلان عن ((توقيع اتفاق الهدنة مع إسرائيل)) ومن أهم بنود الاتفاق :

١- توقف اسرائيل جميع العمليات العدائية على قطاع غزة براً وبحراً وجواً وعدم إجتياح غزة وعدم إستهداف الأشخاص.

٢- توقف «حماس» جميع الاعمال العدائية على اسرائيل بما في ذلك إطلاق

الصواريخ والهجمات على خط الحدود.

٣- فتح المعابر وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع وعدم تقييد حرية السكان في غزة طول الـ (٢٤) ساعة.

٤- حصول مصر على ضمانات من الطرفين (الاسرائيلي والحمساوي) بالالتزام بما تم الاتفاق عليه.

٥- في حالة وجود أى إختراق للإتفاق يتم اللجوء الى مصر بصفتها راعية الاتفاق لمتابعة العودة مرة اخرى لتنفيذ بنود الاتفاق.

... في تانى يوم لتوقيع الإتفاق خرج «محمد بديع - مرشد الاخوان» وأدلى بتصريح غريب وقال (لا يوجد مانع لإقامة مخيمات فلسطينية في سيناء)، وبدأت عمليات تملك الفلسطينيين للأراضي في سيناء.

.. في اليوم الثانى لتصريحات مرشد الاخوان ، وهو اليوم الثالث لتوقيع الهدنة بين حماس وإسرائيل برعاية «مرسي» .. وفي الصباح الباكر من يوم (٢٣) نوفمبر (٢٠١٢) أصدرت القوات المسلحة بياناً شديداً للهجة ، بياناً يُعبر عن متابعة دقيقة للجيش لما يحدث في سيناء من القيام بتنفيذ مخطط (الاخوان وإسرائيل وأمريكا) لإقامة «غزة الكبرى» ، وأعلن الجيش عن غضبه في بيان رسمى تم إذاعته وكان عبارة عن قرارات هامة صادرة عن وزير الدفاع تحمل رقم (٢٠٣) لسنة (٢٠١٢) يقضى بالآتي :

- (القرار الأول) : حظر تملك أو حق إنتفاع أو ايجار أو إجراء أى نوع من انواع التصرف فى الأراضي والعقارات الموجودة فى المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية والمناطق المتاخمة للحدود الشرقية لمسافة (٥) كيلو غرباً ماعدا رفع.

- (القرار الثانى) : يسمح بالتملك فى سيناء للأشخاص الطبيعيين حاملى

الجنسية المصرية من أبوين مصريين دون غيرهما من الجنسيات الأخرى .

- (القرار الثالث) : ضرورة الحصول على موافقة من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية والمخابرات العامة قبل تقرير حق إنتفاع أى تملك المنشآت المبنية فقط دون الاراضى المقامة عليها .

.... كان رد فعل جماعة الإخوان غاضب جداً وإنعكس ذلك على «محمد مرسي» الذى أعلن عن غضبة الشديد من قرارات وزير الدفاع الفريق عبدالفتاح السيسي ، وطلب لقاءه فوراً فى قصر الرئاسة ، وفى أثناء اللقاء عرض (مرسي على السيسي) التراجع عن قراراته الصادرة فى بيان القوات المسلحة وقال له (ان قراراتك تقف ضد مصالح سيناء وأهلها)، لكن الفريق السيسي قال لـ «مرسى» نصاً (((هذه القرارات العسكرية ماهى إلا مجموعة إجراءات حاسمة وعاجلة وضرورية قامت بها القوات المسلحة لتحمى الأمن القومى المصرى ، وحماية الأمن القومى لمصر من صميم عمل ومهام الجيش)))).

■ الحلقة السابعة والعشرون

... كوارث وخيانة ..

وما زال شعارهم «إما كل شيء أو لا شيء»

.. كانت الأجواء السياسية لا تبشر بخير ، ف «الشاطر ومرسي» مازالا يُنفذان مخططات الإخوان بل أنهما مُصرين على الإسراع في إبتلاع مصر كلها ، فقد إستحوذ الإخوان على السلطة التنفيذية والتشريعية والآن هم يريدون السلطة القضائية ورفعوا شعار مُخيف يدل على ماتربوا عليه وهو (إما كل شيء أو لا شيء) ، كان المستشار عبدالمجيد محمود النائب العام يقف لهم بالمرصاد ، ففي يوم (١٠ أكتوبر ٢٠١٢) قررت محكمة جنايات القاهرة براءة جميع المتهمين في «موقعة الجمل» لعدم وجود أدلة أصلاً على تورطهم ، وأراد الإخوان الظهور أمام الرأي العام بأنهم المدافعون عن حقوق الشباب ، وخرج «أحمد

عبدالعاطى - مدير مكتب الرئيس» وقال (تم تعيين المستشار عبدالمجيد محمود سفيراً لمصر فى الفاتيكان)، رغم اجتماع «مرسى» بكل من (السيسى وزير الدفاع واحمد جمال الدين وزير الداخلية وأحمد مكى وزير العدل وهشام قنديل رئيس الوزراء) ولم يُخطر أى منهم بالقرار الكارثى ، ثار القضية ولعب «المستشار

أحمد الزند - أسد القضية ورئيس نادى القضية» دوراً كبيراً فى التصدى لقرار «مرسى» وقال أمام القضية موجهاً حديثه لـ «مرسى» : ليس بيننا طنطاوى وعنان !!

- لم تتوقف عمليات الاخوان بإغتصاب السلطة القضائية والاستحواذ عليها فقد نظموا مظاهرة أمام قصر الاتحادية ومظاهرة أخرى أطلقوا عليها (مليونية الشرعية والشرعية) ثم ذهبوا للإعتصام أمام المحكمة الدستورية قبل يوم واحد من إعلانها بطلان مجلس الشورى والجمعية التأسيسية للدستور ، وقتها : أعرب وزير الدفاع عبدالفتاح السيسى عن إنزعاجه من عدم الإستقرار فى البلاد خاصة وأنه فى النهاية إستقرار البلاد ضمن المسئوليات الجسام التى تقع على الجيش ، لكن «مرسى» خرج وأعلن عن طرح مشروع الدستور للإستفتاء ، وبسرعة خرجت «هيلارى كلينتون - وزيرة الخارجية الأمريكية» وقالت نصاً (ما يحدث فى مصر شأن داخلى ، ولا بد من الإسراع فى الإستفتاء على الدستور).

.. وحدثت مظاهرات فى ربوع البلاد ضد «مرسى» بعد قيامه بإصدار (إعلان دستورى ديكتاتورى) جعله (إلهاً) وليس رئيساً ، حصن قراراته ومجلس الشورى والجمعية التأسيسية .. وطلب «مرسى» من وزير الداخلية احمد جمال الدين مواجهة المتظاهرين لكن الوزير رفض وقال له نصاً (إرسل لى طلب رسمى مكتوب منك وموقع منك شخصياً حتى أواجه المتظاهرين)، كانت هذه هى المرة الثانية التى يقول فيها وزير الداخلية هذه الجملة لـ «مرسى» ، فقد كانت المرة الأولى عقب مخطط «الشاطر» لإحراج الشرطة حينما وقعت تظاهرات

الرسوم المُسيئة للرسول (ص) وذهب المتظاهرون امام السفارة الامريكية في لعبة مكشوفه وتصادموا مع الشرطة ووقع قتلى ومصابين ، وأراد «الشاطر» إحراج الشرطة وحمّلهم المسؤولية لكن «جمال الدين» طلب من «مرسي» إرسال طلب رسمي مكتوب وموقع منه لمواجهة المتظاهرين .

.. والنتيجة قيام «مرسي» بتهديد وزير الداخلية أثناء احداث الاتحادية وقال له نصاً ((إنت كدا كتبت نهايتك بإيدك ، وملكش عيش معانا ، لأنك مش معانا)) ، ليرد وزير الداخلية ويقول نصاً ((الحل الوحيد إنك تتراجع عن إعلان الدستورى علشان الناس تمشي وتهدأ البلاد لأن حياتك دلوقتى فى خطر ولازم أصلاً تغادر القصر الرئاسى)) ، بسرعة هرب «مرسي» من قصر الرئاسة - مذعوراً مرعوباً خائفاً مُرتعشاً ويتصبب عرقاً - ووصل لبيته .

.. وفى المساء طلب من (الفريق السيسي وزير الدفاع) مواجهة المتظاهرين لكنه رد عليه وقال نصاً ((الجيش لن يتورط فى اقتتال داخلى مع أبناء شعبه)) .. فإضطر «مرسي» للجوء لقائد الحرس الجمهورى اللواء محمد زكى وقال له ((جمد قلبك وخلصنى من شويه العيال دول وإضرب وماتخافش، إنت عندك رجالة يأكلوا الحديد)) ، رفض اللواء محمد زكى أيضاً .. فلجأ «مرسي» مرة أخرى لوزير الداخلية أحمد حمال الدين ، لكن وزير الداخلية جاءت له معلومات أن الاعتصام سلمى أمام الاتحادية ، فقام الإخوان بالاعتداء على اللواء أشرف عبدالله مساعد وزير الداخلية للأمن المركزى أثناء تواجدته مع (٤٠) تشكيل من قواته امام القصر ، وأصيب اللواء اشرف عبدالله وتم نقله للمستشفى فوراً وذهب وزير الداخلية للإطمئنان عليه ولم يرد على إتصالات «مرسي» وحاشيته لمدة (٧) ساعات ، كان خلالها قادة الاخوان قد أرسلوا تعليماتهم للكوادر المدربة والميليشيات المسلحة بضرورة الزحف لقصر الإتحادية لمواجهة المتظاهرين .. وحدثت الإشتباكات بين المتظاهرين والاخوان ، وكان مشهد مؤسف يدل على ما

وصلت إليه أحوال البلاد من إنقسام بسبب رئيس أراد الإستحواذ على السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وقال للشعب المصري (أنا ربكم الأعلى) .

--- وللمرة الثانية أراد «مرسي» تكليف «خيرت الشاطر» للإشراف على الأجهزة الأمنية والسيادية والعسكرية ، لكن اللواء أحمد جمال الدين رفض ، والفريق السيسي رفض بشدة ، لذلك كان الشغل الشاغل لجماعة الإخوان هو (النيل من وزيرى الدفاع والداخلية)، لكن فى (١١ ديسمبر ٢٠١٢) كان اللقاء الهام بين وزيرى الداخلية والدفاع فى النادى العام لضباط الشرطة بحضور قيادات الوزارتين وتم نشر الصورة الشهيرة والتي يضع فيها وزير الداخلية يده فى يد وزير الدفاع ويرفعون أيديهم ، كانت القاعة بينهما مليئة بقيادات الجيش والشرطة ، فقد جلس قادة الجيش مع قادة الشرطة - كل اثنين جنب بعض - ، ورفعوا أيديهما معاً، وهتفوا (الجيش والشرطة إيد واحدة) .

.. لم يمر هذا اللقاء مرور الكرام : فقد ثار «مرسي وجماعته» وعقدوا العزم على التخلص من (السيسي وجمال الدين)، لكن وزير الداخلية إستطاع توجيه ضربة مؤلمة لـ«خيرت الشاطر» فى (١٥ ديسمبر ٢٠١٢) حينما تم القبض على «اسامه العقيد - حارس الشاطر» بتهمة حيازة سلاح وبسرعة تم تحرير محضر بالواقعة وإحالاته للنيابة بعد ساعة فقط من تحرير المحضر وبسرعة أيضاً قررت النيابة حبسه (٤) ايام على ذمة التحقيق وتم تجديد حبسه مرة اخرى (١٥) يوم ، وتم الكشف عن وجود (٤٠٠) رسالة على هاتفه الشخصي تتضمن عمليات نقل أسلحة من سيناء لغزة والعكس .. وفوجئت النيابة بأهل (أسامه العقيد) يقولون فى وسائل الإعلام : أنه هايطلع هايطلع لعلاقة بـ«الشاطر ومرسي والكتاتنى» لكن وزارة الداخلية بدأت فى البحث فى ملفات الأمن العام عن (اسامه العقيد) وتم التوصل إلى معلومات جديدة عنه منها : حُرر ضده محضر فى قسم شرطة عابدين رقم (٤٩١٩) بتاريخ (٢٠ ديسمبر ٢٠١١) بإتهامه بالاعتداء على (محمود على محمود عبد الحميد - ٦١ عاماً) أثناء محاولته الوصول لمن كانوا يطلقوا نار من

أعلى مبنى الجامعة الأمريكية ، وكان «اسامه العقيد» كان معه سلاح يحرس الأسوار ويمنع أى مواطن من الوصول لمن يطلق الرصاص ..

... فى هذا الوقت : بدأ «الشاطر» يقود جبهة الإخوان لإقالة «وزيرى الدفاع الداخلية» بعد أن أدرك أن (الجيش والشرطة) غير تابعين للإخوان.

- تم الكشف عن وجود علاقات سرية - كارثية على مصر - بين الإخوان وإيران من أجل تشكيل «حرس ثورى إخوانى» لحماية دولة الإخوان بعيداً عن الجيش والشرطة ، على غرار الحرس الثورى الإيرانى .. وتم الكشف عن كوارث كثيرة فى هذا الشأن ورصدها فى (٥) تقارير سيادية بعنوان (سرى للغاية - لا يُعرض إلا على رئيس الجمهورية) حملوا أرقام ((٣٤٤ - ٤١٦ - ٥٣٩ - ٦٣٣ - ٦٣٦ ----- مقدمة من جهاز المخابرات العامة وجهاز الأمن الوطنى)) وتم تقديمهم إلى «محمد مرسي» لإتخاذ قرارات عاجلة وسريعة لحماية البلاد منها .. ومن هذه الكوارث الآتى :

- (الكارثة الأولى) : رصد تحركات من عناصر (كتية المجاهدين) وهى تمثل الجناح المنفصل عن حركة الجهاد الإسلامى الفلسطينى فى غزة والذى يعتبر «رمضان شلح - أمينها العام»، فى سيناء وتهدف للإقامة فى القرى الحدودية مع غزة والتخطيط لعمليات إرهابية ضد الجيش والشرطة فى (حى الكوثر وبوابة الشيخ زويد ومنطقة الضرائب العقارية وأبو طويلة فى رفح والشيخ زويد) .

- (الكارثة الثانية) : وجود تنسيق كامل بين كل من «حركة حماس - تؤتمر بأمر إيران» و «حزب الله - يؤتمر بأمر إيران» و «الحرس الثورى الإيرانى - يؤتمر بأمر إيران» والتعاون مع ميليشيات إخوانية داخل مصر وبالتعاون مع تركيا وقطر ، لتشكيل «حرس ثورى إخوانى» وبدراية كاملة من مسئولين إمينين امريكا وأوروبيين رسميين وغير رسميين .

- (الكارثة الثالثة) : رصد وجود إتصالات سرية مؤمنة ومراسلات عبر

الأقمار الصناعية بإستخدام «تليفونات الثريا» وهواتف محمولة تستخدم شرائح لتليفونات محمولة فلسطينية ولبنانية ، وبريد الكتروني سري للغاية بعد الإتفاق مع مؤسسة دولية تعمل على تأمين الإتصالات داخل مصر والتواصل مع التنظيم الدولي للإخوان تجنباً للرصد الأمني.

- (الكارثة الرابعة) : رصد تحركات لكل من «احمد راسم النفيس - محمود جابر سليمان - خالد عبدالمعطي سيد» يمارسون نشاطاً هداماً يهدف لنشر المذهب الشيعي في مصر ويُعتبرون رجال إيران في مصر.

- (الكارثة الخامسة) : تهريب زى عسكري ورُتب عسكرية خاصة بالجيش والشرطة بأعداد مهولة لتوصيلها إلى معسكرات التدريب الخاصة بالإرهابيين في «جبل الحلال» لإعلان (الجيش الإخواني الحر).

- (الكارثة السادسة) : رصد لقاء بين «خيرت الشاطر» و «خالد مشعل - رئيس المكتب السياسي لحركة حماس» وخلالها حصل «مشعل» على معلومات هامة عن الجيش المصري كانت موجودة في تقارير رئاسية سرية.

- (الكارثة السابعة) : منظمة الإغاثة الإسلامية بـ (ألمانيا) أرسلت أموالاً لـ «خيرت الشاطر» لتمويل كافة تحركات جماعة الإخوان.

- (الكارثة الثامنة) : وجود تفاهات بين «محمد بديع - مرشد الإخوان» شخصياً مع عناصر قيادية في الجماعة الإسلامية المسلحة في (ليبيا) من أجل تقديم الدعم العسكري للإخوان والإشراف على عمليات تهريب السلاح من ليبيا إلى مصر.

---- لكن تم الكشف عن (((الكارثة الكبرى))) وهى : حصول (الحرس الثورى الإيراني وحزب الله وحركة حماس) على نُسخ من الـ (٥) تقارير الرسمية السرية التى قدمتها كل من جهازى (المخابرات العامة والأمن الوطنى) إلى (محمد مرسي - رئيس الجمهورية) ، وتم رصد أيضاً : وصول هذه التقارير

السرية إلى (٧) أجهزة مخابرات دولية .

■ ■ الحلقة الثامنة والحشرون

... عملية البحث عن «الواد خيرت»

.. تم الكشف عن حصول قيادات الحرس الثوري الإيراني على العديد من التقارير السرية الواردة من (هيئة الأمن القومي بالمخابرات العامة) ومن (جهاز الأمن الوطني) بشأن نشاط عناصر إيرانية تهدف لزعزعة الأمن والاستقرار بالبلاد ، وكان المتورط في إفشاء هذه التقارير (محمد مرسي شخصياً وعصام الحداد واحمد عبدالعاطي ومحمد رفاعة الطهطاوى وأسعد الشيخة) ، ليس هذا فقط بل تم تسريب تقارير أخرى هامة لـ « حركة حماس وحزب الله اللبناني » وتذرع قادة الإخوان في قصر الرئاسة بأنهم : أعطيناهم تقارير سرية كمساعدة منا لهما نظير ما

قدموه لنا منذ أحداث يناير ٢٠١١ حتى وصلنا للحكم.

-- وضحت الصورة جيداً أمام الإخوان وبعد سيطرتهم على السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية ، وجدوا أن هذا ليس كافياً، فوزارة الداخلية يتولاها اللواء أحمد جمال الدين وهو غير خاضع لهم ، ووزارة الدفاع يتولاها الفريق السيسي وهو لا يؤتمر بأمر الإخوان ، والمخابرات العامة يتولاها اللواء محمد رأفت

شحاته وهو لا يعمل لصالح الإخوان ، والثلاثة - جمال الدين والسيسي وشحاته - يعملون لصالح مصر ويتحدون الإخوان .. لذلك أراد الإخوان تشكيل «شرطة إخوانية موازية» و «جيش إخواني مواز» و «مخابرات إخوانية موازية» ... والسؤال : كيف يتم ذلك ؟

.. حدد الإخوان هدفهم لتأسيس وتشكيل الشرطة والجيش والمخابرات التابعين للإخوان عن طريق قيامهم بعدة محاولات مع أطراف متعددة ومنها (الأمريكان) و (الإيرانيين) و (الأتراك) لمساعدتهم في تحقيق ذلك الهدف وإست.. ولم يضيع «الشاطر» الوقت - كان هو عقل الإخوان الذى يفكر لهم ويعطى تعليماته - وبسرعة قام بتصرف مهين لكافة الأجهزة الأمنية والسيادية ، وطلب من مؤسسة الرئاسة أن تقوم بتكليف الأجهزة الأمنية بإعداد تقارير عن مساعدى وزير الداخلية ، ليس هذا فقط بل انه طلب تقارير أخرى من المخابرات العامة عن اداء وزير الداخلية ، وهو ما أُعتبر بداية لإستبعاد وزير الداخلية ، هنا بدأت محاولات جادة من «خيرت الشاطر» للسيطرة على الأجهزة الأمنية والسيادية كلها ، وطلب إستشارة مكتب التنظيم الدولى للإخوان بـ (لندن) الذى يقوده «ابراهيم منير - الوثيق الصلة بأجهزة مخابرات دولية» منها الـ (المخابرات الأمريكية - CIA) و (المخابرات البريطانية - MI6) من أجل الإسراع فى تنفيذ المخطط الإخوانى وتشكيل (جيش وشرطة ومخابرات إخوان).

.. وكانت المفاجأة ان وجد «الشاطر» كل من (جون ماكين وكريستيان بروز
مستشار ماكين وقتها للأمن القومي وجيمس لوبيلين من البحرية الامريكية)
يطلبون لقاء في مكتبه الكائن في (شقة ٨ بالعقار ٣ بشارع مكرم عبيد بمدينة نصر)
وفي تانى يوم تم اللقاء وملخص ما حدث هو الأتى ((ماكين وبروز ولوبيلين
أكدوا للشاطر أن «جون برينان - مدير المخابرات الأمريكية» يبلغك رسالة
مفادها «كل الترتيبات والتجهيزات والخطط جاهزة مستر شاطر لإنشاء جيش
مواز وشرطة موازية ومخابرات موازية»)).

- عقد «الشاطر» العزم على اللجوء إلى كوادره وإختيارها بعناية لتنفيذ انشاء
(جيش وشرطة ومخابرات موازيين)، يكونوا خاضعين للاخوان - لكنهم في
الحقيقة خاضعين له شخصياً - وتحدث مع قيادات كبرى في التنظيم الدولى من
كل بقاع العالم ، لدرجة انه تحدث مع قيادات إخوان فى دولة كوبا وجنوب افريقيا
«كان تليفونه به ارقام مسجلة تقدر بـ (١١٣٤) نمرة لقادة إخوان فاعلين
بالخارج»، لكنه أجرى مكالمات هامة جداً لطلب المساعدة من ثلاث شخصيات
هامة وهم :

١- موسي أبو مرزوق (نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس).

٢- كمال حسن على (السفير السودانى بالقاهرة) .

٣- مُجتبي أمانى (القائم بالأعمال الإيرانية بالقاهرة).

.. وبعد مكالمات كثيرة جداً طوال اليوم ، قرر «الشاطر» اليوم التالى (كان يوم
جمعة) ان يستيقظ مبكرا ويصلى الفجر حاضرا بمسجد بلال بن رباح الكائن أمام
فرع مصر للطيران المجاور للحديقة الدولية بمدينة نصر ، ثم الذهاب الى قطاع
غزة وبحوزته كميات كبيرة من الأموال بالدولار وكان قد قرر ان يذهب ويعود فى
نفس اليوم ، لكنه غاب (٧٢) ساعة .. قضى منها ٢٤ ساعة فقط (الجمعة) فى

قطاع غزة !!!!!!!!!!!!!

- ولا أحد يعرف أين قضى «الشاطر» الـ (٤٨) ساعة الأخرى (السبت والأحد) إلا شخصاً واحداً فقط .

.. بعد إنقضاء الـ (٢٤) ساعة الأولى من رحلة «الشاطر» الى غزة ، كان مكتب الإرشاد وقادة الاخوان (مساء يوم الأحد) جميعهم في قصر الرئاسة مجتمعين في مكتب رئيس جمهورية مصر العربية ، ومرشد الاخوان جالس على كرسى الرئيس ، وقادة الاخوان متواجدين أمامه جالسين على كراسيهم ولم يكن هناك اى كرسى فاضى ليجلس عليه «محمد مرسى» الذى ظل واقفاً طوال الاجتماع ، واتفقوا على الضغط على « مرسى » بالاتصال بالفريق السيسي وزير الدفاع وسؤاله عن «الشاطر» وبالفعل ساد الصمت أرجاء المكتب وأتصل «مرسى» بوزير الدفاع وقاله له : وديت «الشاطر» فين يا سيادة الفريق السيسي ؟

((مقبوض عليه)) كان هذا هو رد الفريق عبدالفتاح السيسي وزير الدفاع على «محمد مرسى» رئيس الجمهورية ، حينما سأله عن إختفاء خيرت الشاطر ، وكان «مرسى» يردد كلمات «السيسي» لسمع المرشد العام للاخوان محمد بديع و١٧ عضو من مكتب الإرشاد وكان رد فعلهم واحد : إزاي؟؟؟؟؟؟؟؟ إزاي دا يحصل ؟ فما كان من مرسى إلا أن يردد نفس كلماتهم .. وكان هذا الحوار كالاتى :

- مرسى : إزاي ؟ إزاي دا يحصل ؟

- السيسي : بقولك مقبوض عليه يا دكتور مرسى (لاحظوا بيقوله دكتور)

- مرسى : الباشمهندس محمد خيرت الشاطر يتقبض عليه !!! ؟

- السيسي : دا مش مقبوض عليه وبس ، دا بيتم التحقيق معاه فى جهة سيادية .

- مرسى : بيتحقق معاه كمان .. إزاي ؟

- السيسى : أيوا .. بيتحقق معاه كمان ، وبيتأخذ أقواله !!

- مرسى : هو إنت يا سيادة الفريق ماتعرفش إن اللى مقبوض عليه وبيتحقق معاه هو الباشمهندس محمد خيرت الشاطر النائب الأول للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين !!

- السيسى : يا دكتور مرسى نعم لا اعرف انه كذلك ، ولكن أعرف جيداً أن مواطن مصرى اسمه (خيرت الشاطر) دخل قطاع غزة من أحد الأنفاق السرية بسيارته فى تمام الساعة السابعة صباحاً وعاد من نفس النفق ليلاً ، وتم القبض عليه ويتم التحقيق معه فى جهة سيادية .. لا علاقة لى بشأنه أو منصبه .

- مرسى : سيادة الفريق .. الشاطر لازم يخرج ! الشاطر لازم يخرج ! لازم يخرج لأنه كان رايح يعزى فى أحد الأخوة فى غزة !

((كانت الأجهزة الأمنية بشمال سيناء قد رصدت «الشاطر» وهو يتوجه إلى غزة عبر أحد الأنفاق المكيفة ولتقى هناك فى فندق (آدم) بكل من «مروان عيسى ومحمد السنوار - من قادة الجناح العسكرى لكثائب عز الدين القسام» ثم صلى الجمعة فى (مسجد فلسطين) بالقرب من معسكرات تدريب العناصر المسلحة وبعدها زار مواقع تدريب العناصر المسلحة وخاصة جيش الإسلام وكان بها عناصر من غزة ومصر ومنهم ممتاز دُغمش وعادل حبارة وهشام ع شماوى ، وتم الكشف عن وجود تدريبات عسكرية على تليفونه وفيديوهات وأرقام لقيادات خطيرة سياسية وعسكرية فى حماس وأغلبهم مطلوبين أمنياً لجهات التحقيق المصرية منذ أيام المستشار عبدالمجيد محمود النائب العام ، والكشف عن وجود وسائل إتصال كانت بحوزة «الشاطر» غير مسموح بها فى مصر إلا بتصريح من جهات أمنية سيادية .. وقد تمت مصادرتها)) .

- مرسى : الباشمهندس محمد خيرت الشاطر النائب الأول للمرشد العام

لجماعة الإخوان المسلمين ماسك ملفات كثير في الجماعة ، ولازم يخرج لان عنده لقاءات كثير بوفود كثيرة جاية من الخارج علشان تقابله من أمريكا ومن جنوب أفريقيا ومن ألمانيا وإيطاليا وتركيا وأعضاء من الكونجرس كمان وقطر ومشاريع إقتصادية كثير للإخوان وحكومة باكستان كلها مستنيه الباشمهندس خيرت الشاطر علشان عايزين يستوردوا من مصر ٢ مليون طن غاز ومستعجلين ، دا كمان يا سيادة الفريق : السفارة الهولندية مستنيه تحديد ميعاد مع الشاطر .

... علت أصوات أعضاء مكتب الإرشاد المجتمعين في مكتب رئيس الجمهورية بحضور المرشد العام وكلا منهم ظل يتذكر أهم اللقاءات التي سيعقدها «الشاطر» مع الوفود الأجنبية وهم ينتظرونها ، فأصبح كل عضو يُلقن «محمد مرسى» إسم وفد أجنبي ، هكذا كانوا يقولون ((وفد سفارة فيتنام يا دكتور مرسى .. ماتنشاش لقاء جيمس هارمون رئيس صندوق المشاريع الأمريكية .. قوله كمان أن فيه لقاء مهم قوى مع رئيس الشركة البريطانية للبترول pp دا هيحضر السفير البريطاني .. دا السفير السويدي ببسأل عن الشاطر لان اللقاء بكرة وبقاله شهر مستنى تحديد ميعاد .. قوله كمان يا دكتور ان برنارد ليون المبعوث الأوروبي الخاص لجنوب البحر المتوسط ببسأل عن الشاطر .. وفجأة صمت الجميع وكان صوت محمد بديع المرشد العام للجماعة يقول لمرسى : والأهم قوله : ان الشاطر لازم يحضر لقاء مهم مع ٢٢ شخصية إسلامية جايين من كافة دول العالم وستناول طعام العشاء مع بعض في حضوره وهيقابلوك يا دكتور مرسى انت كمان بعد تناول العشاء)) .

.. كان «محمد بديع» يرمز إلى مجيء (٢٢) شخصية إسلامية إلى مصر للقاء «الشاطر» بأنه هؤلاء هم أعضاء بارزين في التنظيم الدولي لجماعة الإخوان وكانوا سيعقدون إجتماعهم في مصر لأول مرة بحضور «الشاطر» في منزل سفير سنغافورة في مصر !

----- في صباح اليوم التالي من اجتماع محمد بديع المرشد العام للإخوان ١٧ عضو مكتب إرشاد في مكتب رئيس الجمهورية ، لم تتوقف التليفونات الواردة لمكتب الرئيس ولم يستطع أحمد عبدالعاطي مدير مكتب الرئيس أو محمد رفاعه الطهطاوى رئيس الديوان أو أسعد الشيخه نائب رئيس الديوان أو خالد القزاز سكرتير الرئيس أو أيمن هدهد المستشار الأمنى للرئيس ، الرد على كمية الإتصالات والمكالمات الهاتفية من كل بقاع الأرض والتي كانت تسأل عن توقيت خروج الشاطر والإفراج عنه؟؟

- في مساء يوم الإثنين خرج «الشاطر» ووجهه تعيس ، منكسر ، بائس ، يائس ، كئيب ، شوؤم ، عليه غضب من الله ، ومرسوم على وجهه ختم الخيانة والعمالة ، والنصب بإسم الله والدين الحنيف ، وقد تبدل وجهه من وجه إخواني يلعب بالبيضة والحجر من أجل الحرص على السلطة والسعى إليها ، إلى وجه إرهابي دولي يسعى للبقاء في السلطة بشتى الطرق .. خرج «الشاطر» وهو لا ينطق إلا بجملة واحدة يرددها لمن يصفحه أو يتحدث معه تليفونياً أو حتى لمن يشد على يده ، وهذه الجملة هى ((قولوا له خليك في حالك وإبعد عن الإخوان وخططهم!!)) ، وبعد ساعات قليلة كان «مكتب الشاطر» الكائن في (شقة (٨) بالعقار (٣) بشارع مكرم عبيد - مدينة نصر) قد إمتلأ عن آخره بكبار قادة الإخوان ، الكل يهناه بخروجه سالماً - وللأسف - فإنهم إعتبروه (مناضلاً - جهادياً - قوياً - ثابتاً - راسخاً - شديد البأس - صامداً) .

.. وبعد أن فرغ مكتبه من المهنيين ولم يتبق منهم إلا (المرشد وأعضاء مكتب الإرشاد) قرروا الاجتماع منفردين ، وقال «الشاطر» لهم ((كنت مضرباً عن الطعام وكنت أيضاً أعرف أنني أحمل على عاتقى مسئولية دعوة جماعة الإخوان والتي أدعو الله أن يعينى عليها .. والأهم عندى إنكم ماتنسوش الى يقابله يقول

■ ■ الحلقة التاسعة والعشرون

... الطريق إلى «جيش وشرطة ومخابرات» إخوان

.. لم تهتم الأجهزة الأمنية السيادية بتهديدات وتحذيرات (الواد خيرت) لانه في النهاية مجرد «مُتهور» يخطط لتحقيق أهداف جماعة خائنة - خانت الرب والوطن والأرض والشعب والعهد والقسم - وظلت تخدع البسطاء بإسم الدين ، لكن ما تم أخذه في الإعتبار جيداً هو : ماذا خطط الشاطر لجماعته التي كان يقودها للهلاك ؟

- كان (الواد خيرت) قد عقد العزم على المضي قدماً في تأسيس وتشكيل (شرطة إخوانية موازية ، وجهاز مخابرات إخواني ، وجيش تابع للإخوان) بعد أن أدرك جيداً أن «الشرطة» لم يتم أخونها والدليل ما فعله اللواء احمد جمال الدين في

مظاهرات الإتحادية ، وأيضاً قيام (جهاز المخابرات العامة) برفض الكشف عن عمليات مراقبة الإخوان والتي كان يقوم بها الجهاز طوال السنوات السابقة حتى يتم تفادى الإخوان أى عمليات للمراقبة والتتبع سواء فى الداخل أو فى الخارج ويفعلون ما يحلو لهم وينفذون مخططاتهم دون رقيب أو حسيب ،

أما تفكير (الواد خيرت) لإنشاء جيش مواز فكانت واضحة أمامه منذ أن حصل على استشارة الأمريكان وأصبحت الفكرة أكثر إلحاحاً بعدما حدث معه فور مجيئه من قطاع غزة !!

-- كانت قرارات (الواد خيرت) المفاجئة والصارمة والسريعة هى :

١- العمل على الإسراع فى إختيار عناصر إخوانية شابة لائقة يتم تسفيرها إلى تركيا للحصول على دورات تدريبية فى أجهزة التجسس والتنصت والتتبع والرصد بعد الإتفاق مع (هاكان فيدان - مدير المخابرات التركي) ، ليس هذا فقط بل تدريبهم على العمل فى عمليات المراقبة الإلكترونية واستخدام أعلى وسائل التنصت وهو ما حدث بالفعل ((وهذا بمثابة جهاز مخابرات إخوانى بديلاً - لا سمح الله - عن جهاز المخابرات المصرى)) .

٢- العمل على الإسراع فى إختيار عناصر إخوانية شابة قوية جسمانياً من أجل تهريبهم إلى قطاع غزة للحصول على تدريبات عسكرية وضرب النار وتجهيزهم وإيهاهم هؤلاء الشباب أنهم تم إختيارهم لحماية جماعة الإخوان التى ترفع راية الجهاد وشعارها هو (الله غايتنا ، والرسول قدوتنا ، والقرآن دستورنا ، والموت فى سبيل الله أسمى أمانينا) ، ليس هذا فقط بل إيهاهم هؤلاء الشباب أن المصالح الإقتصادية للجماعة هى أولى اهتماماتهم وهذا هو الجهاد بعينه ومنهم «عادل حبارة وهشام عشمواى وتامر العزيرى وهمام عطيه وعماد عبدالحميد» وهم الذين أصبحوا فيما بعد قادة الخلايا الإرهابية المتورطة فى الإغتيالات

والتفجيرات في طول مصر وعرضها . ((وهذا بمثابة جيش مواز للإخوان بديلاً - لا سمح الله - عن الجيش المصري)) .

٣- العمل على إعطاء تعليمات صارمة لمشايخ الدعوة السلفية والسلفية الجهادية والجماعة الإسلامية والهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح والتي تضم (١٠٩) من كبار مشايخ الإخوان والسلفيين من أجل تلقين تعليمات للشباب بإنشاء خلايا تابعة لكل شيخ في جميع مساجد مصر التي سيطروا عليها سيطرة تامة بعد وصول «مرسى» للسلطة ، على أن يتم تدريبهم في مزارع تابعة لقيادات الإخوان في الفيوم وبنى سويف ومرسى مطروح ووادي النطرون وصحراء المنيا والوادي الجديد ، وتؤتمر هذه الخلايا الصغيرة لأمره الشيخ في المسجد والذي يحصل على تعليماته من الشيوخ الكبار ال (١٠٩) والذين بطبيعته الحال يؤتمرون بأمر (الواد خيرت) ، ومن هؤلاء المشايخ (على السالوس ونشأت أحمد وسعيد عبدالعظيم وفوزى السعيد ومحمد عبدالمقصود وراغب السرجاني وإسماعيل المقدم وحسن أبو الأشبال وجمال المراكبي وأشرف عبدالمنعم وعمر رفاعى سرور وحازم صلاح ابو اسماعيل وسيد العربى وخالد سعيد) ، وكانت التدريبات التي تتم في داخل مصر تهدف للتصدي للشرطة ومواجهتها وكيفية إجهاد الجهاز الأمن في مواجهات مع هؤلاء الشباب وإستخدامهم في ما أطلقوا عليه اللجان الشعبية في الشوارع لحفظ الأمن ، إضافة إلى الإسراع في إدخال عناصر شبابية إخوانية بين أمناء الشرطة والضباط الصغار من أجل تقلبهم على القيادات الكبرى والوسطى لتدمير الجهاز . ((وهذا بمثابة شرطة إخوانية موازية بديلة - لا سمح الله - عن الشرطة المصرية)) .

... والسؤال : هل إنتهى مخطط (الواد خيرت) عند هذا الحد ؟ الإجابة تحمل في طياتها الرفض بـ (لا) ، ففي اليوم التالى مباشرة ،، جاءت التعليمات من

(الواد خيرت) لثلاثة من رجاله وهم ((عمار فايد - خالد سعد - عبدالمجيد مشالى)) بضرورة السفر إلى ليبيا وتحديدًا إلى «مطار معيتيقة» الذى يسيطر عليه الإخوان وأنصارهم فى الجماعة الإسلامية المسلحة من أجل جلب وإحضار شيئين خطيرين بعد التواصل مع الشيخ «على الصلابى - أحد قيادات الإخوان الكبار فى ليبيا والحاصل على الجنسية القطرية» وشقيقه «إسماعيل الصلابى» من أجل الإشراف على صفتين مهمتين فى غاية الخطورة والأهمية معاً .. وهما :

- (الصفقة الأولى) : سلاح حديث من صواريخ ستريلا و RBG و سلاح متعدد ومضادات للطائرات.

- (الصفقة الثانية) : تليفونات ثريا يصعب مراقبتها أو تتبعها ليستخدمها قيادات الإخوان وقيادات التنظيمات المدربة عسكرياً.

---- بعد أيام معدودة نجحت قوات الجيش والشرطة من ضبط (٤) طن متفجرات مخبأة فى سيارة تنقل فاكهة وخضروات متجهة إلى سيناء ، ليس هذا فقط بل تم ضبط صواريخ مضادة للطائرات والدبابات فى إحدى المناطق السكنية فى سيناء عن طريق الصدفة.

.. كانت تحركات «عصام الحداد - مساعد رئيس الجمهورية للعلاقات الخارجية» مريبة وغريبة فى نفس الوقت ، فقد كان «الحداد» عضواً بمكتب الإرشاد وأحد المقربين من (الواد خيرت)، وحدثت قصة غريبة جداً مع عصام الحداد كشفت المستور أمام الجميع ، رغم أن أجهزة الدولة المصرية كانت تتابع وتراقب ما يحدث عن كثب .. القصة هى ((قيام «جون بيرنان - مدير المخابرات الأمريكية CIA» بتجهيز لقاء لعصام الحداد فى نهاية ديسمبر ٢٠١٢ مع الرئيس الأمريكى باراك أوباما فى البيت الأبيض فى حضور «توم دونيلون - مستشار أوباما للأمن القومى وقتها وأحد أكبر داعمى الإخوان فى الإدارة

الأمريكية» وإستمر اللقاء لأكثر من (٥٠) دقيقة ، في لقاء غريب هو الأول من نوعه))، لأن البروتوكول الدبلوماسى يقول : وزير الخارجية أو أى مسئول كبير فى الدولة لا يلتقى الرؤساء وخاصة الرئيس الأمريكى إلا فى حضور رئيس الجمهورية ، وهذا لم يحدث منذ ٤٠ عاماً ، والأهم : أن ما حدث فى اللقاء هو الصدمة بذاتها ، وما يهمنا هى تلك الكلمات الرهيبة التى قالها «الحداد» وكانت عبارة عن طلب من أوباما .. ودار الحوار بين (الحداد وأوباما) كالاتى :

- **الحداد** : أطلب منك يا سيادة الرئيس خطة للسيطرة على القوات المسلحة المصرية لأنها العائق الوحيد أمامنا للسيطرة الكاملة على البلاد ، وأطلب أيضاً نصائحك عن كيفية التحكم الديموقراطي فى الجيش والأسلوب الأمثل لإستقطاب قيادات الجيش للعمل على تنفيذ ما يريده الإخوان.

- **أوباما** : أوعدك بأننى سأرسل لك ملف من وزارة الدفاع الأمريكية (البتاجون) به الخطة المثلى لسيطرتكم على أقوى قوات عسكرية فى الشرق الأوسط.

- **الحداد** : متى سيدى الرئيس سترسل لى هذه الخطة ؟ لأننا نريد الإسراع فى تنفيذها .

- **أوباما** : فور وصولك إلى مصر ، ستجد ملفاً كاملاً بين يديك عن خطة سيطرتكم وتحكمكم وهيمنتكم على الجيش المصرى ، سيطرة كاملة مستر حداد.

.... إنتهى اللقاء (وأوباما والحداد وبيرينان ودونيلون) سعداء بما تم الإتفاق عليه .. وحينما عاد «الحداد» إلى مصر ، حدثت الصدمة الكبرى له بعد ان طلب (محمد مرسى) إجتماع مع قيادات المجلس الأعلى للقوات المسلحة . كان «الحداد» قد وصل قصر الرئاسة وهو سعيداً مُبتسماً ، وبعد نهاية الإجتماع كان

«الحداد» مازال سعيداً ، لكنه أصيب بصدمة بعد أن رفض الفريق عبدالفتاح السيسي وزير الدفاع مصافحته ولم يعطه أى أهمية .. هنا بدأت علامات القلق تظهر على «الحداد»، وحاول معرفة أسباب (الوش الخشب) الذى أخذه من الفريق السيسي .. فلجأ إلى أحد اللوآت الكبار من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة قبل خروجه من قصر الرئاسة وحاول الإستفسار منه ، غضب اللواء عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة ونظر لـ «الحداد» وقال له نصاً ((بقي انت رايع لحد أمريكا وأوباما علشان تقوله أنكم عاوزين نصيحة في التحكم في القوات المسلحة .. أهو الفريق السيسي عرف بالموضوع كله وعرف كمان بكل صغيرة وكبيرة تمت وبكافة تفاصيل اللقاء في الـ ٥٠ دقيقة .. كدا تعملوا كدا .. عيب .. مصر ماتستاهلش منكم كدا .. أوباما ودونيلون وكمان بيرينان .. عيب عليكم اللى بتعملوه .. عيب)) .

.. خرج اللواء عضو المجلس العسكرى من القصر الرئاسة ، فوجد سيارة إسعاف تخرج بسرعة من قصر الرئاسة ، وحينما سأل : فيه إيه ؟ رد أحد ضباط الحرس الجمهورى وقال : يا فندم عصام الحداد مساعد رئيس الجمهورية وقع على الأرض فجأة والدكاترة بيقولوا إنه ((جاتله أزمة قلبية)) .

■ الحلقة الثلاثون

... في بيتنا «حاجي»

وأقل من «الثانية» نكون في الشارع

.. في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ جاء إلى مصر «أخطر رجل في الشرق الأوسط»، ويطلق عليه لقب (مستر إكس الشرق الأوسط) ويطلق عليه أيضاً (عين القط)، ويوصف بأنه (الشخص الوحيد الذي من الممكن ان يتسبب في حرب عالمية ثالثة)، رجل يهدد العواصم العربية ويقول (قريباً سنأتي إليكم بعد أن سيطرنا على (٤) عواصم عربية) ويطلق الأمريكيان عليه لقب (حاجي)، إذن من هذا الرجل ؟ ... مهلاً، إنه ليس «ابو بكر البغدادي زعيم تنظيم داعش الإرهابي» ولا «أيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة الإرهابي».

.. انه «اللواء قاسم سليمانى - قائد فيلق القدس التابع للحرس الثورى الإيراني» الرجل الأكثر أهمية في ايران بعد المرشد الأعلى للثورة الإيرانية على خامنئى «، بل انه الأكثر تأثيراً من الرئيس الإيراني .. «قاسم سليمانى» الذى بدأ حياته «عاملاً للبناء» يتولى تدريب وتمويل ودعم حركة الجهاد الاسلامية في غزة ، وحركة حماس وكافة الفصائل الفلسطينية المسلحة ومنها

(سرايا القدس وكتائب ابو على مصطفى وألوية الناصر صلاح الدين وكتائب شهداء الأقصى) وتخضع كل هذه الفصائل تحت أمرته مباشرة نتيجة علاقاته الوطيدة مع قادة هذه الكتائب التى يستدعيها في (طهران) وتؤتمر بأمره ومنهم «محمود الزهار - القيادة الأبرز في حركة حماس» و «رمضان شلح - امين عام حركة الجهاد الاسلامية في غزة» .

.. «قاسم سليمانى» جاء الى مصر في زيارة سرية لمدة (٤٨) ساعة ، بدعوة من «خيرت الشاطر» و «محمد مرسى» بالرغم من إعتراض كافة الأجهزة الأمنية والسيادية ، وأقام «سليمانى» في أحد فنادق مصر الجديدة بهدف (تشكيل حرس ثورى إخوانى يُضاهى الحرس الثورى الإيراني) وحضر اللقاء «عصام الحداد - مساعد رئيس الجمهورية للعلاقات الخارجية» هو «محمود حسين - امين عام جماعة الاخوان» و «محمود غزلان - عضو مكتب الإرشاد والمتحدث بإسم الجماعة»، وكان المقصود من التعاون مع «قاسم سليمانى» هو : مساعدة الإخوان في تشكيل حرس ثورى إخوانى وتشكيل جهاز مخابرات جديد تسيطر عليه الاخوان بعيداً عن أعين الأجهزة السيادية المصرية .. «سليمانى» لم يأت بمفرده بل أتى معه وفد رفيع المستوى من كبار مسئولى الحرس الثورى الإيراني والمخابرات الإيرانية .. بعد ان أشاع الاخوان ان اجهزة الأمن السيادية في مصر ترفض الموافقة على الكشف عن طريقة وأسلوب مراقبة جماعة الاخوان اثناء

حكم نظام مبارك .. وقد اعترض اللواء احمد جمال الدين وزير الداخلية على هذه الزيارة وقام بإبلاغ «مرسى» شخصياً بإعترض الأجهزة الأمنية على وجود «سليمانى» على الاراضى المصرية ، وإعترضت أيضاً كافة الأجهزة السيادية .

.. وفي الوقت ذاته كانت السلطات الإيرانية قد رحبت بالزيارة وبطلب مرسى والشاطر وفضلت اغتنام الفرصة لممارسة دور فى مصر على غرار دورها فى (٤) عواصم عربية وهى العراق وسوريا واليمن ولبنان ، ومن اجل استكمال الدور الخفى الذى لعبته خلال احداث ٢٥ يناير ٢٠١١ . لإحداث فوضى بالبلدان العربية تستفيد منها ايران لتحقيق أطماعها فى المنطقة بالتعاون مع قطر وتركيا لحساب «البيج بوس الأمريكى».

- الغريب ان «قاسم سليمانى» على عكس ما يظن البعض من انه يعادى الأمريكان ويتوعد الإسرائيليين ويعد اليهود بالحرق لكنه فى الحقيقة لديه علاقات قوية جداً مع «توم دونيلون - مستشار اوباما للأمن القومى».

..«سليمانى» المسئول عن :

- ١- تطوير وتسليح حزب الله فى لبنان.
 - ٢- المسئول عن قرارات حركة حماس وتدريب وتمويل عناصرها والفصائل التابعة لها.
 - ٣- السيطرة على جميع الميليشيات الشيعية المسلحة فى العراق ومنها «كتائب النجباء - سرايا الخرسانى - منظمة بدر - عصائب أهل الحق».
 - ٤- التسليح والتخطيط لـ «الحوثيين» فى اليمن.
 - ٥- التسليح والتخطيط لـ «ميليشيا عمار بن ياسر - لواء الحمد» فى سوريا .
- .. والأخطر من كل هذا : يعمل «سليمانى» على تنفيذ مخطط إيران وهذا

المخطط هو :

١- القضاء على أعداء ايران وتعزيز نفوذ وتأثير ايران في الشرق الأوسط.

٢- إعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط لما يلائم المصالح الإيرانية.

.... ويستخدم «سليمانى» طريقتين في تحقيق ذلك وهما :

- (الطريقة الأولى) : استخدام القوة العسكرية وتسليح أنصاره وتدريبهم عسكرياً

- (الطريقة الثانية) : إغتيال المنافسين والخصوم السياسيين .

--- تعلم قيادات الاخوان الدرس من «سليمانى» وأدركوا جيداً أنه لا بد لهم أن يبدأوا في إغتيال خصومهم وتسليح جميع عناصرهم من اجل السيطرة على كافة مقاليد الحكم في مصر ، ليس هذا فقط بل أنه بعد إنتهاء الزيارة كشف «جلال كنجنى - المرجع الدينى الإيرانى المعارض» عن معلومات غاية في الخطورة عن حقيقة ما حدث أثناء زيارة «سليمانى» للقاهرة وقال نصاً في تسجيل صوتى (((إن إيران خططت مع جماعة الإخوان لكى تكون الحكومة المصرية بالكامل من العناصر المنتمية للإخوان وجعل هذه الحكومة كياناً عسكرياً على غرار ما يحدث في إيران ، لأن إيران تسعى لـ «جر مصر والتلاعب بها» لتمرير أهداف وصية «خمينى» ولذلك لا بد من تخليص مصر من هذا التآمر الإخوانى ، لأن إنقاذ مصر من حكم الإخوان نعمة لم ينعم الله بها على المصريين فقط ، بل أنها نعمة علينا نحن الإيرانيون أيضاً))).

--- خلال تلك الفترة كانت السفارة الإيرانية بالقاهرة في عز سطوتها ، كل يوم إحتفال أو ندوة أو لقاءات بين القوى السياسية من المنتمين للإخوان والتابعين لهم مع «مجتبى أمانى القائم بالأعمال الإيرانية بالقاهرة» ، مناسبات عديدة يتم الإحتفال بها منها (الذكرى السنوية السنوية للثورة الإيرانية) في حضور قيادات

الإخوان وبعض السياسيين ومنهم (المستشار محمود الخضيرى - عصام سلطان - الدكتور جمال زهران - حمدين صباحى)، وفي الوقت نفسه سمح «مرسي» لإيران بتكريم أسر شهداء أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ وإعطائهم مبالغ مالية طائلة بعد إستقبالهم في (طهران).

.. وفي (١٠ يناير ٢٠١٣) جاء إلى مصر «على أكبر صالحى - وزير خارجية إيران وإلتقى مع «مرسى» وأدلى بتصريحات كانت لها صدى كبير في الأوساط السياسية المصرية والعربية والإقليمية والدولية حيث قال (إن هناك بعض الشخصيات السياسية المصرية تُرحب بعودة العلاقات بين مصر وإيران ومن حق السائح الإيراني إن يأتى مصر ليزور المساجد التى بناها الفاطميون) .. لكن كواليس هذه الزيارة وهذا اللقاء كانت مجل جدل شديد ، فقد غضبت بعض الدول العربية خاصة دول الخليج من تنامى العلاقات بين «مصر وإيران» خاصة بعد ما كشفه (الدكتور عبدالله النفيسى - السياسى الكويتى المعروف بإنتمائه لجماعة الإخوان وعدائه لإيران) حيث قال فى هذا الشأن نصاً (((إن أحد المسؤولين الكبار فى مؤسسة الرئاسة فى مصر كان حاضراً بجوار الرئيس محمد مرسي أثناء لقاءه بـ«على أكبر صالحى - وزير خارجية إيران» وكنت شاهد على ما عرضه («صالحى» على «مرسي»)، حيث قدم «صالحى» عرضاً إيرانياً على «مرسي» وقال له : نريد منك (٣) مطالب هامة هى :

- (**المطلب الأول**) : نحن نضع أمامك على هذه الطاولة (٣٠) مليار دولار كاش ، إذا فتحنا سفارتكم فى إيران ، وفتحنا سفارتنا فى مصر .

- (**المطلب الثانى**) : سنضمن لكم سنوياً (٥) مليون سائح إيراني ، سيأتون إليكم سنوياً .

- (**المطلب الثالث**) : مصانعكم المُتوقفة عن الإنتاج سنقوم بإحضار خبراء

فنيين لإعادة تشغيلها مرة أخرى ، ويقترب عدد هذه المصانع (٢٠٠٠) مصنع.

.. ليرُد «مرسي» علي «صالحى» ويقول له : وماذا تريدون منا في المقابل ؟

ليُرَد «صالحى» ويقول : المُقابل يتلخص في ثلاث شروط ويجب عليكم تنفيذ هذه الشروط .. وهى :

- (الشرط الأول) : عليكم بتسليمنا جميع المساجد التى بناها الفاطميون في مصر في العهد الفاطمى وهى مساجد عظيمة وكثيرة جداً في مصر وكبيرة أيضاً ، ونحن سنعيد ترميمها وسنكون مسئولون عن إداراتها وكافة شئونها دون تدخل منكم.

- (الشرط الثانى) : نريد منكم الموافقة لنا على إصدار صحيفتين ناطقتين بإسمنا ولساننا داخل مصر.

- (الشرط الثالث) : نريد منكم الموافقة على قيامنا بأخذ (٢٠٠) ألف طالب مصرى للدراسة في طهران سنوياً وبصفة دورية (()).

--- كان الخطر الإيرانى يحيط بمصر و«مرسي» غارق ولا يعرف ماذا يفعل لإنقاذ مصر ؟ لكنه كان يدرك جيداً أنه يسير في الإتجاه الصحيح بتعليمات من مكتب الإرشاد ، وكان هدفه تشكيل تحالفات مع (ايران وتركيا وقطر وجميع التنظيمات الإرهابية المتواجدة في معسكرات تدريبية في «جبل الحلال») ليستند عليها ويطلب مساعدتهما في حالة غضب الشعب المصرى عليه .. وإستمر في طريقه المّعيب والإرتقاء في أحضان إيران ، ولأول مرة منذ عام ١٩٧٩ يأتى إلى مصر الرئيس الإيرانى ، ويلتقى «أحمدى نجاد - الرئيس الإيرانى» مع «مرسي» بعد حضوره القمة الإسلامية بالقاهرة في (٥ فبراير ٢٠١٣) ويُدلى بتصريحين في غاية الخطورة خلال حوار تليفزيونى له مع قناة النيل للأخبار .. وهما :

- (التصريح الأول) : إن «إيران» قادرة على حماية مصر من أى مخاطر تتعرض

لها .

- (التصريح الثانى) : نحن عازمون على إلغاء شرط حصول المصريين على تأشيرة حال زيارتهم إيران بغرض السياحة أو التجارة.

... سادت حالة من الغضب داخل القوات المسلحة ، وفى تانى يوم وبسرعة إجتمع «مرسى» بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة أعلن خلال الإجتماع قيادات الجيش عن غضبهم من تصريحات «أحمدى نجاد - الرئيس الإيرانى» من استعداد ايران لحماية مصر من أى مخاطر .. وأعربوا عن عدم سماحهم بذلك ورفضهم لمثل هذه التصريحات الجوفاء ، وأكدوا على مهمة الجيش المصرى فى حماية بلاده وقدرته على ردع أى عدو يتربص بمصر ، وأكدوا أيضاً أن قوة الجيش المصرى جعلته أقوى جيوش المنطقة على الإطلاق وترتيبه العاشر بين اقوى الجيوش فى العالم ، وأعلنوا عن رفضهم لأى اتفاقيات عسكرية مع إيران ، وطالبوا «مرسى» بعدم تدخله فى ما يقوم به الجيش من هدم للأنفاق المنتشرة على الحدود مع غزة ، وطالبوه أيضاً بضرورة إنهاء حالة الإنقسام داخل المجتمع المصرى وأن يكون رئيساً لكل المصريين وليس رئيساً لتيار معين.

..... لكن «مرسى» أبدى إعتراضه على قيام الجيش بهدم الأنفاق وقال (الأنفاق بتُدر أموال لحركة حماس وبيصرفوا بيها على أهالى غزة) .. كان هذا الإجتماع بمثابة (غُصة فى قلب قيادات الجيش) وخرجوا جميعاً فى حالة غضب شديد.

.. بعدها أرسل «مرسى» وزير السياحة هشام زعزوع لإيران وهناك وقع بروتوكول توأمة بين (مصر ومحافظة فارس الإيرانية)، وهو ما اعتبره الخبراء بأنه إهانة كبرى لمصر - دولة وشعباً وثقافاً وتاريخاً وحضارة - فكيف يحدث بروتوكول توأمة بين (دولة بأكملها مثل مصر) ومحافظة فى إيران.

===== كانت القوات المسلحة المصرية تتابع المشهد كله بطريقة دقيقة ، وترصد كل صغيرة وكبيرة ، وخلال الفترة الماضية وتحديداً منذ تولى الفريق السيسي مسئولية وزارة الدفاع ركز على الوصول بالجيش إلى أعلى معدلات التدريب وإهتم بالمناورات الحية ومشروعات الحرب لوصول القدرات العالية للجيش لأعلى معدلات التدريب وزار (الفريق السيسي) كافة المناطق العسكرية والوحدات والأفرع والقوات الخاصة وجلس مع القيادات والضباط وضباط الصف والجنود ، فقد أراد الرجل الإطمئنان على الجيش في ظل إنتشار حالة الإنقسام التي لم تحدث من قبل داخل المجتمع المصرى ، وتنمى دور التيار الإسلامى ، وتنمى أيضاً لحالة الغضب العارمة فى الشارع المصرى ، والأهم من كل هذا : تنمى حالة الخوف والترويع لدى المصريين من مشاهدتهم للإخوان وأنصارهم وسلاحهم عينى عينك فى الشوارع .

===== في هذه الأثناء : ذهب الفريق صدقي صبحي رئيس أركان حرب القوات المسلحة في زيارة لدولة الإمارات لحضور إحدى المؤتمرات وأدلى بتصريح لقناة «العربية» السعودية ، تناقلته جميع وسائل الإعلام المصرية والعربية والعالمية ، وكان التصريح قصير جداً ومكون من (١٠) كلمات فقط ، لكنه مُعبر جداً وإلّقطه جميع أفراد الشعب المصري الذين كانوا يشعرون وقتها بالخوف والرعب ، خوف من الإخوان ورُعب من المصير المجهول الذى ينتظر مصر .. كان تصريح الفريق صدقى صبحى هو ())))))) لو إحتاجنا الشعب المصرى فى أقل من الثانية هنكون فى الشارع .(((((((((((.

■ الحلقة الواحدة والثلاثون

... تعليمات من «تورا بورا» :

الغدر بالأزهر والكنيسة والسلفيين

.. طوال (٢٢) يوماً .. وتحديداً في الفترة من (٢٨ ديسمبر ٢٠١٢) وحتى (٢٠ يناير ٢٠١٣) كان التليفون الشخصي الخاص بـ «محمد مرسى - رئيس الجمهورية»، والذي أعطاه له «خيرت الشاطر - نائب مرشد الإخوان» بعد إستقدامه من تركيا بمعرفة وبتفاق مع «هاكدان فيدان - مدير المخابرات التركية» يستقبل مجموعة من الإتصالات والمكالمات الغريبة .. فقد إتفق «محمد رفاعه الطهطاوى - رئيس ديوان رئيس الجمهورية» مع (ابن خالته) الدكتور أيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة ، على ضرورة تغيير الشفرة السرية لجميع مكالمات (الظواهري ومرسي) أو بالأصح (الأمير والرئيس)، بعد تسريب معلومات توحى بأن الأجهزة الأمنية والسيادية نجحت في رصد المكالمتين

السابقتين بين (الأمير والرئيس).

.. وفي هذا الشأن : قرر «الشاطر» بالإتفاق مع «الطهطاوى»

ضرورة تغيير الشفرة السرية للمكالمات وتغيير التليفون الخاص بـ«مرسي» لمزيداً من الإحتراس والحذر ، وأيضاً تم الإتفاق على

بدء المكالمات بين (مرسي والظواهرى) بجملة غريبة حتى يُبعد عنه أى مراقبات أو تتبُّع أو رصد من قبل الأجهزة الأمنية ((لكنهم جميعاً واهموووون)) فقد كانت (بصمة صوت) الدكتور أيمن الظواهرى زعيم تنظيم القاعدة مثبتة على (نظام أشلون - وهو أحدث جهاز للتنصت والتجسس والرصد والتتبع فى العالم) وفى هذا النظام يتم تخزين بصمة الصوت ومعرفتها فيما بعد وتسجيل المكالمات ومعرفة المكان على الفور وهو نظام تستخدمه (٣) أجهزة أمنية كبرى فى مصر .

=== حيث تم رصد «نبرة صوت الظواهرى» من (مكان مجهول بمنطقة جبلية تقع بين «جبال تورا بورا» بأفغانستان ومنطقة حدوية مع باكستان) ، ويأتى الصوت الثانى من سُدة الحكم بقصر الاتحادية وتحديدًا من مكتب رئيس جمهورية مصر العربية ، حيث دارت بينهما (٤) مكالمات فى خلال (٢٢) يوم فقط من (٢٨ ديسمبر ٢٠١٢ وحتى ٢٠ يناير ٢٠١٣) .. وقبل نشر الحوار فى المكالمات الأربعة سنذكر ملاحظتين هامتين هما :

= (الملاحظة الأولى) : تم الإتفاق على بدء المكالمات بين «الظواهرى ومرسي» بالتمويه حتى لا ترصد الأجهزة الأمنية والسيادية المكالمات ، وإتفقوا على وجود ((كلمة سر)) فى بداية المكالمات .

وظن الإخوان أن المكالمات تُسجل من بدايتها ولا علاقة لها بـ «نبرة الصوت» ، لذلك حاولوا التمويه .

= (الملاحظة الثانية) : طريقة التعرف على «نبرة صوت» أيمن الظواهري هي نفسها الطريقة التي تم التوصل بها لـ «محمد بديع - مرشد الإخوان»، بعد هروبه من القاهرة إبان ثورة ٣٠ يونيو إلى محافظة مطروح والإختباء داخل قرية سياحية مملوكة لأحد قيادات الإخوان بالإسكندرية ، كان «بديع» مرصوداً ومعروف مكانه بعد رصد «نبرة صوته» من مكالمة تليفونية ، وحينما حاول الخروج من القرية السياحية والعودة للقاهرة ليخُطَّب في المعتصمين برابعة العدوية للشد من آذره، إضطُر «بديع» للتمويه وإعطاء تعليمات لعناصر الإخوان للتظاهر أمام مديرية أمن مطروح لِشغل الشرطة عنه وعدم تتبُّعه ورصده .. وهو ما حدث بالفعل فقد تظاهر الإخوان أمام مديرية أمن مطروح وقتها هرب «بديع» وهو في طريقه للقاهرة تم القبض عليه وترحيله لجهة سيادية هامة وتم عقد لقاء معه وتم الإتفاق معه على ضرورة تهدئة المعتصمين ومطالبتهم بالرحيل وإنهاء إعتصامهم ، وافق «بديع» وتم تركه ليصل لإعتصام رابعة ويخُطَّب ، لكنه أخلف وعده وحرص المعتصمين الإخوان على مواجهة الجيش والشرطة والقضاء ، ثم هرب من «رابعة» مُتخفياً في (النقاب)، وبعد فترة : تم رصد «نبرة صوته» في مكالمة تليفونية أجريت من إحدى الشقق في شارع يوسف عباس بمدينة نصر ، وأجريت المكالمة من تليفون مواطن من شبرا إتحض انه إخواني ويعمل سائقاً خاصاً لـ «حازم فاروق - أحد قيادات الإخوان بـ (شبرا)» وكان متواجداً مع «بديع» في نفس الشقة ، وتم إلقاء القبض عليهما معاً (بديع وحازم فاروق).

=== ((المكالمة الأولى بين «الظواهري - الأمير» و «مرسي - الرئيس»))
والتي أُجريت في يوم (٢٨ ديسمبر ٢٠١٢) ويُطلق عليها (مكالمة التأمُر على مصر والسلفيين والأزهر) وفيها يتحدث «الظواهري» أمراً «مرسي» وبلهجة كأنه يعطيه التعليمات وعليه تنفيذها فقط لاغير دون مناقشة ، وهي مكالمة على قدر خطورتها فإنها توضح لنا جميعاً كيف تقوم جماعة الإخوان وتنظيم القاعدة بإستخدام الدين في التمكين من حكم مصر والسيطرة على البلاد ، وهذا يدعونا

جميعاً للدهشة والتعجب والإستغراب من الصيغة الأمره التى يحدث بها
«الظواهرى» مع «رئيس جمهورية مصر العربية» .. وإلى الحوار فى المكالمه :

- الأمير : السلام عليكم ورحمة الله يا «دكتور مرسي»، كيف حالك ؟

- الرئيس : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته يا «دكتور أيمن» كلمة السر دى
أول مرة نستخدمها ، كيف حالك يا شيخنا ؟.

- الأمير : يا «دكتور مرسي» نحن نطالبك بأربعة مطالب هامة وضرورية ،
وأسأل الله العلى العظيم أن يوفقك ويقدرك على تلبيتها.

- الرئيس : لك السمع والطاعة يا شيخنا وأسأل الله أن يوفقنى لتلبية جميع
مطالبك.

- الأمير : بارك الله فيك ، الطلب الأول (لابد من تعيين الشيخ حازم صلاح
أبوإسماعيل نائباً لرئيس الجمهورية).

- الرئيس : يا الله ، لكن يا شيخنا إى إى ، هناك ظروف سياسية وموأمات.

- الأمير : لا تنظر لأى ظروف أو موأمات ، نحن معك وندعمك والإخوة
مستعدون للدفاع عنك لتجلس فى الحكم سنوات طويلة بإذن الله.

- الرئيس : دعمكم ضرورى يا شيخنا ، الله غالب على أمره.

- الأمير : بارك الله فيك ، الطلب الثانى (لابد من تعيين خيرت الشاطر أميراً
لقوم المجاهدين).

- الرئيس : الباشمهندس محمد خيرت الشاطر أخ فاضل وجليل وله منى كل
الإحترام والتقدير ويكفى أنه يحظى بثقة الإخوة فى جماعة الإخوان المسلمين.

- الأمير : مش ثقة الإخوة فى جماعة الإخوان بس ، دى ثقتنا كمان ، وثقة
الجماعة الإسلامية ، وثقة الإخوة فى تنظيم الجهاد ، والإتحاد العالمى لعلماء

المسلمين ، وهيئة كبار العلماء كمان.

- الرئيس : أسأل الله أن يوفقني بقدر إستطاعتي لتحقيق مطالبك يا شيخنا.

- الأمير : بارك الله فيك ، الطلب الثالث (إياك والسلفيين يا «دكتور مرسى» ، عليك بإبعاد السلفيين لأنهم ينفذون أجندة خارجية ، ولا أمان لهم ؟).

- الرئيس : السلفيون يا شيخنا مرحلة وهاتعدى ، ساندونا ويساندونا ، وبعد كذا هايتم إستبعادهم ، وعودتهم مرة أخرى للسجن ، يعنى ها يكونوا قريب في السجن ، ونهايتهم ستكون قريبة .

- الأمير : بارك الله فيك ، الطلب الرابع (لابد من إعتقال شيخ الأزهر ، وغلق مؤسسة الأزهر بالكامل لإنحرافها عن المسار.

- الرئيس : نعم ، سأنتفق مع الإخوة في مكتب الإرشاد على ضرورة التجهيز لذلك الأمر ، ولكنى أحتاج بعض الوقت لتنفيذ ذلك قريباً.

- الأمير : أسأل الله العلى العظيم أن يوفقك ويسدد خطاك.

((هنا وضحت أماننا الصورة كاملة ، فقد كان الشيخ «حازم صلاح أبو اسماعيل» يمارس سطوته ونفوذه على كافة مؤسسات الدولة ويُهين الجيش وقياداته ويُحرض على الشرطة ولا يحترم القضاء .. و «الشاطر» كان الحاكم الفعلى للبلاد ، وتم بالفعل إبعاد السلفيين ، وتظاهر الإخوان في مشيخة الأزهر ضد الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب وأهانوه وسبوه ووبخوه وحرصوا ضده وقللوا من شأنه))).

=== ((المكالمة الثانية بين «الظواهرى - الأمير» و «مرسى - الرئيس»))
والتي أُجريت يوم (١٢ يناير ٢٠١٣) ، ويُطلق عليها (مكالمة التآمر على الكنيسة والأقباط) بعد أن أعطى «الظواهرى» تعليماته لـ «مرسى» فيما يتعلق بالأزهر ، جاء الدور على الكنيسة والأقباط .. وإلى النص الحرفى للمكالمة :

- الأمير : السلام عليكم ورحمة الله يا «دكتور مرسى»، كيف حالك ؟
- الرئيس : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته يا «دكتور أيمن»، كيف حالك يا شيخنا ؟
- الأمير : يا «دكتور مرسى» أتحدث معك اليوم لكى أقول لك بأنه يجب عليك أن تتخذ قراراً سريعاً جداً لوقف أى تمادى فى حقك.
- الرئيس : يا شيخنا .. أنت لك كل الحق فى قول أى شيء لى .. تفضل !!
- الأمير : يجب عليك وقف بناء الكنائس فوراً.
- الرئيس : نعم .. سننفذ ذلك .
- الأمير : وعلى الأقباط «دفع الجزية».
- الرئيس : نحن ننتظر أى تصعيد جديد منهم.
- الأمير : نعم .. على الأقباط «دفع الجزية» والعيش دون طلبات إذا أرادوا العيش بسلام.
- الرئيس : اطمئن يا شيخنا ، نحن نمسك بزمام الأمور جيداً.
- الأمير : وهذا هو المطلوب.
- الرئيس : نحن نفعل كل ما فيه خير لنا.
- الأمير : إذن أقول لك (ستحكم أنت والإخوان من بعدك مصر مئات السنين بل آلاف السنين) .
- الرئيس : أسأل الله أن يوفقنى لما فيه خير لنا وخير لدعوتنا دعوة جماعة الإخوان المسلمين ، ونرفع رايتها ونعلى شأنها.
- الأمير : إذن أقول لك مرة ثانية (عليكم بتطبيق تجربة أفغانستان فى مصر)

وبالتحديد عليكم بتطبيق تجربة حركة طالبان في أفغانستان لإدارة شئون مصر.

- الرئيس : دعمكم لنا يا شيخنا هو الدافع لنا والمُساند لنا في الحُكم.

- الأمير : أسأل الله العلى العظيم أن يوفقك ويُسدّد خطاك.

■ الحلقة الثانية والثلاثون

... مرسى «النبى» يقول : سأفعل وأعدك بالتنفيذ

=== ((المكالمة الثالثة بين «الظواهرى - الأمير» و«مرسى - الرئيس»)) ويُطلق عليها «مكالمة التآمر على الإعلام» .. فى هذه المكالمة يتلقف «مرسى - الرئيس» أوامر سيده «الظواهرى - الأمير» حول الإعلام المصرى ، ويشرح له مؤامرة الإخوان عاى الإعلام ، وتضمنت مفاجأت غاية فى الخطورة .. وإلى نص المكالمة :

- الأمير : السلام عليكم ورحمة الله يا «دكتور مرسى»، كيف حالك ؟

- الرئيس : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته يا «دكتور أيمن»، كيف حالك يا شيخنا ؟.

- الأمير : يا «دكتور مرسي» أتحدث معك اليوم لكى أقول لك بأنه يجب عليك أن تتخذ قراراً سريعاً جداً لوقف أى تمادى فى حقك من جانب الإعلام والإعلاميين.

- الرئيس : يا أمير الحق (إتخذنا قرارات رادعة فى مواجهة هذه القلة وسنجرى مجموعة من الإجراءات التشريعية الجديدة والتي ستحد من هذا الإعلام).

- الأمير : لابد من الإسراع فى إجتثاث هذا الإعلام.

- الرئيس : نعم .. وفى القريب العاجل سنغلق هذه القنوات.

- الأمير : لابد من قنوات إسلامية جهادية تكون بديلة لهذه القنوات.

- الرئيس : نعم .. سنقوم بإنشاء قنوات إسلامية بديلة لتكون منابر إعلامية لنا.

- الأمير : إذن ، لابد من التنسيق معنا ؟

- الرئيس : بالتأكيد .. نحن خططنا لوضع ميزانية ضخمة وكبيرة مقدمة من التنظيم الدولى للإخوان لإقامة قنوات فضائية إسلامية وجهادية.

- الأمير : قنوات جهادية لتحث على الجهاد يا «دكتور مرسي».

- الرئيس : نعم .. لتحث على الجهاد ، وستكون هناك قناة فضائية ثابتة لكم ولرجال القاعدة ويمكن بث هذه القناة من أفغانستان لتعليم أشبال الإخوان.

- الأمير : بارك الله فيك ، وسدد خطاك.

- الرئيس : دعمكم لنا يا «شيخنا» هو الدافع لنا والمُساند لنا فى الحُكم.

- الأمير : أسأل الله العلى العظيم أن يوفقك ويُسد خطاك.

=== ((المكالمة الرابعة بين «الظواهرى - الأمير» و «مرسي - الرئيس»))
والتي أُجريت يوم (٢٠ يناير ٢٠١٣)، ويُطلق عليها «مكالمة الإفراج على باقى
الإرهابيين» .. وهى عبارة عن تعليمات واضحة من «الظواهرى» لـ «مرسي»،
وفيهما كان «الأمير يأمر» و «الرئيس يُنفذ» ... وإلى نص المكالمة :

- الأمير : السلام عليكم ورحمة الله يا «دكتور مرسي»، كيف حالك ؟

- الرئيس : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته يا «دكتور أيمن»، كيف حالك يا
شيخنا ؟.

- الأمير : كيف حالك «عزيزى مرسي» ؟.

- الرئيس : الحمد لله .. إحنا هانفضل نستخدم «كلمة السر» دى كتير ؟.

- الأمير : داشيء ضرورى يا «دكتور مرسي» وفى صالحك .

- الرئيس : بس داشيء مهين جداً يا «شيخنا» .

- الأمير : لابد من الحرص ، وهذا الحرص مطلوب ، ولعل فى هذا الخير
وكل الخير .

- الرئيس : نعم يا شيخنا .

- الأمير : يا «دكتور مرسي» عناصرنا كان لها الفضل فى وجودكم خارج
سجون الطغيان ، ومساندتنا واجبة عليك .

- الرئيس : نعم يا شيخنا ، مساندتكم واجبة .

- الأمير : إذن .. نحن لنا ثلاثة مطالب يا «دكتور مرسي» وأنا آراها مطالب
صغيرة .

- الرئيس : نعم .. حتى لو كُبرت هذه المطالب ، نحن نساندك يا «شيخنا» .

- الأمير : المطلب الأول (لابد من الإفراج عن جميع رجالنا من الممتئين لتنظيم القاعدة والمجاهدين المحبوسين في سجن العقرب وغيرها من السجون).

- الرئيس : سأفعل ، وأعدك بالتنفيذ .

- الأمير : بارك الله فيك ، وسدد خطاك .. المطلب الثاني (عليكم دعمنا بالمال والسلاح في ليبيا واليمن وسيناء).

- الرئيس : سأفعل ، وأعدك بالتنفيذ.

- الأمير : بارك الله فيك ، وسدد خطاك .. المطلب الثالث (عليكم بدعم أسر المجاهدين بالمال ومساعدتهم في تدريباتهم في سيناء).

- الرئيس : سأفعل ، وأعدك بالتنفيذ.

- الأمير : إن مطالبنا ليست بالكثيرة وهناك مطالب أخرى ستكون عبر وسطاء من إخواننا في القاعدة وأشقائنا في الجماعات الجهادية.

- الرئيس : الله المستعان يا «شيخنا»، نحن نحتاج لدعمكم أيضاً فنحن لدينا تحديات كثيرة .

- الأمير : إطمئن .. ستحكمون مصر مئات السنين بل آلاف السنين .

- الرئيس : الله المستعان .

- الأمير : بارك الله فيك .. وسدد خطاك.

((ما أن أنهى «مرسي - الرئيس» مكالمته مع «الظواهري - الأمير» ، حتى قام بتنفيذ جميع المطالب التي طلبها منه «الظواهري» .. إذ أصدر أوامره بخروج جميع

الإرهابيين من السجون بالرغم من الاعتراضات المتواصلة من قبل كافة الأجهزة الأمنية لأن جميع عناصر تنظيم القاعدة في السجون يكفرون الشعب المصري ويكفرون الجيش والشرطة ويعادونهم))) .

.. كان «محمد مرسي» لا يملك سوى تنفيذ أوامر «الظواهرى»، وعقب هذه المكالمة دخل سيناء ما يقرب من (٣٥٠) عائلة من عائلات رجال تنظيم القاعدة التكفيريين ، وعائلات أخرى تابعة لـ «الشيخ أحمد عشوش - القيادى البارز فى السلفية الجهادية التى تدين بالولاء لتنظيم القاعدة» إلى سيناء ، وجرى تسكينهم وإعاشتهم هناك بناءً على أوامر «محمد مرسي» شخصياً ، وتم توفير لهم أماكن وأراضٍ داخل سيناء .. كما خطط «مرسي» فى ذلك الوقت لـ «سجن برج العرب» بالإسكندرية نهائياً ، لكن قيادات جماعة الإخوان ضغطوا عليه للتراجع عن هذا القرار .. وتراجع «مرسي» بالفعل ، بناءً على تعليمات واضحة من «خيرت الشاطر - نائب مرشد الإخوان» الذى قال لـ «مرسي» : إن سجن برج العرب سيكون مخصصاً للمعارضين والإعلاميين بعد خروج منه جميع الجهاديين .

----- فى مثل هذه الأثناء تصاعدت (٤) ملفات على السطح ، وسببت توتراً شديداً للأجواء فى داخل مصر وخارجها .. والملفات الأربعة هى :

- (الملف الأول) : تصاعد حدة الخلافات مع كل من «السعودية والإمارات» ، فقد حاول الإخوان التصعيد مع المملكة العربية السعودية وقام «المستشار طلعت عبدالله - النائب العام الإخوانى» بالتحفظ على أموال (٥) من كبار رجال الأعمال السعوديين وهم (عبدالرحمن الشربتلى - حسن الشربتلى - سلمان أبانمى - عزم الله الزهرانى - معيض الزهرانى) رغم أنهم كانوا قبل قرار التحفظ بـ (٤٨ ساعة) قد أعلنوا عن تجميد إستثماراتهم المباشرة وغير المباشرة

في مصر ، وفوجيء «محامي الشربتلى» بأحد رجال الأعمال الإخوان يقول له : كل شيء يتم بيننا بالتفاهم وهات «الشربتلى وأبانمى» نقعد معاهم .. لكن «الشربتلى وأبانمى» ومحاميهما رفضوا جميعاً ، ولجأوا للنيابة وقدموا طعن وتم إلغاء التحفظ بقرار من النيابة العامة بعيداً عن النائب العام الإخوانى وفي الإمارات (تم إلقاء القبض على خلية إخوانية مكونة من «١٠» عناصر إخوانية تخطط لتجنيد عناصر جديدة لإسقاط الحكم وعقد إجتماعات سرية وتشكيل مكاتب إدارية لهم في مناطق عديدة وتم تحويل لهم أموالاً طائلة وتحديداً من الجماعة الأم في مصر وتشكيل شبكة إخوانية للتأمر على جهاز الأمن الإماراتى) ، فقام الإخوان بالتوجه إلى رجال أعمال تابعين لهم من المتوغلين في اتحاد الصناعات في مصر ومطالبتهم بالتوسط لدى إتحاد الصناعات في الإمارات وإستغلال وجودهم معهم في إحدى المؤتمرات بـ (دبی) لطلب الإفراج عن العناصر الإخوانية ، وبالفعل توسط رجال الأعمال الإخوان لدى معارفهم وأصدقاءهم رجال الأعمال الإماراتيين لكن عملية الوساطة فشلت ، بعد أن تم تصعيد الأمر لعدد من الوزراء المعنيين في الإمارات الذين رفضوا ذلك رفضاً قاطعاً .

- (الملف الثانى) : قيام «خيرت الشاطر» - دون غيره - بعملية (زرع أجهزة تنصت) في معظم أجهزة الدولة ؟ ونجحت الأجهزة الأمنية في التوصل لجميع خيوط المخطط الخبيث ، وتم الكشف عن : وجود خطة أطلق عليها «الشاطر» بـ (خطة القبضة الحديدية) لرصد وتتبع تحركات وقرارات كافة الشخصيات الكبرى في مصر ، وتم الكشف أيضاً عن أن ذلك تم بالتواصل مع عناصر «قطرية وتركية» وبإستخدام نظام تنصت ومراقبة حديث جداً وبعيداً عن أى رصد أمنى .. لكن تم التوصل إليه وإبطال مفعولة ، ورصد كافة التحركات الإخوانية في هذا الشأن .

- (الملف الثالث) : ما يتعلق بالقبض على العناصر التى تنتمى لتنظيم القاعدة

أثناء تجميعهم في شقة بمدينة نصر والتي سميت بـ «خليفة مدينة نصر» وتم تقديمهم للنيابة سريعاً قبل أى تدخلات من الإخوان أو محمد مرسي ، فتلک القضية تسبب صداماً في رأس الإخوان مرسي والنائب العام الإخواني أيضاً لانهم لا يستطيعون التدخل لدى وكيل النيابة أو مدير النيابة أو هيئة المحكمة ، وكان كل ما يستطيعون تقديمه هو (منع وصول القضية للنيابة بعد التدخل لدى الشرطة) ، وكان جميع المتهمين فيها من المنتمين لتنظيم القاعدة وكان «مرسي» قد أفرج عليهم بعد توليه السلطة بأيام قليلة بتعليمات من «الظواهرى» ومنهم (عادل عوض شحتو - محمد جمال عبده الكاشف «الشهير بأبواحمد والداهية الرابعة» - طارق طه ابوالعزم - هيثم السيد ابراهيم - على سعد الميرغنى «تونسى» - هانى حسن راشد - محمد مسلم المعداوى - طارق يحيى هليل) وإعترفوا أنهم تابعين لـ (محمد الظواهرى - شقيق أيمن الظواهرى) وكان يخططوا لتفجير وزارتى الداخلية والخارجية وعثر بحوزتهم في شقة مدينة نصر على (نصف طن من مادة RDX الشديدة الانفجار) وأسلحة آلية وقنابل وبنادق ... وكان «مرسي» لا يعرف كيف يتصرف ؟ فهو لا يريد إغصاب «أيمن الظواهرى» ومن الصعب عليه التدخل أكثر في سير القضية ؟ .. لكن كانت الصعوبة الأكثر هى (صورته أمام الأجهزة الأمنية والسيادية لو تدخل في القضية) ، فقد وصلت العلاقة بينه وبين الأجهزة الأمنية إلى أسوأ حالاتها ولا يستطيع مواجهتها أكثر من ذلك لأنه يعلم تمام العلم أنه : على ضلال .

- (الملف الرابع) : حينما قرر «مرسي» الذهاب للمحافظات المصرية وزياراتها بعد رفض الأهالى في محافظات القناة لفرض حالة الطوارئ ونزولهم للتظاهر في الشوارع ، وتنأى حالات الشجب والرفض لتصرفات وقرارات (الاخوان ومرسي) وتنظيم تظاهرات في جميع ربوع البلاد للتنديد بديكتاتورية الجماعة والمطالبة بسقوطها وسقوط حكم المرشد .. على أثر ذلك قام الإخوان

بتنظيم زيارة لـ «مرسي» لمحافظة سوهاج ، وشهدت الزيارة موقفين في غاية الغرابة يدلان على حجم ما وصلت إليه مصر من إنقسام على أيدي الإخوان .. وهما:

----- **الموقف الأول :** حشود إخوانية تنتظر «مرسي» وتقدم له التحية وترفع شعارات (قادم .. قادم .. يا إسلام) وتهتف بأناشيد جماعة الإخوان .. وتم رصد حالات قام الإخوان في سوهاج بتجهيزها مسبقاً من أجل تحية وتأييد «مرسي» والبكاء مع الهتاف ((إحننا زارنا النبي .. يا مرسي يا «نبي»)) وإلقاء أنفسهم من البلكونات وتجهيز كاميرات تلفزيونية لتصوير هذه المشاهدة وإرسالها للصحف والفضائيات العالمية حتى يدل ذلك على وجود شعبية كبيرة لـ «مرسي» .

----- **الموقف الثاني :** حالة الغضب الشعبي التي إنتشرت بين أبناء محافظة سوهاج الذين شعروا أن «مرسي» ليس رئيساً لمصر بل رئيساً للإخوان فقط ، ونظموا تظاهروا مضادة وحشود في جميع الميادين ، وكانت الشرطة قد قامت بحماية المتظاهرين ، ولذلك هتف المتظاهرون للشرطة وقالوا (الشرطة والشعب إيد واحدة) ، لكن لم يكن هذا الهتاف هو الوحيد ، وردد أهالي سوهاج الهتاف الذي كان قد إنتشر في محافظات القناة الثلاثة .. هتاف واحد .. بصوت واحد .. كان يرج «سوهاج» بأكملها ، وهذا الهتاف هو ((واحد .. إثنين .. الجيش المصرى فين ؟)) .

■ ■ الحلقة الثالثة والثلاثون

... تهديد الأمن القومي فداءً للشيخ عمر عبد الرحمن

- تأكد قيادات جماعة الإخوان إن «القوات المسلحة» هي الحصن الوحيد الذى يقف أمام مخططاتهم للسيطرة على البلاد والهيمنة على حكم مصر إلى أبد الأبدین ، ووضعوا خطة للدخول فى صدام متواصل معها ومن أهم ما قام به الإخوان للإيقاع بالجيش والإساءة له .. عدد من الوقائع التى نرصدها ، ومنها :

- (الواقعة الأولى) : تصريحات تليفزيونية صادرة من «محمد بديع - المرشد العام للإخوان» والتى قال فيها نصاً : إن جنود مصر «طيعون» ، لكنهم يحتاجون قيادة رشيدة توعيهم بعد أن تولى أمرهم قيادات فاسدة.

..... وبسرعة مصدر عسكري رفيع المستوى رد على ما قاله «بديع» وقال فى بيان رسمى (إن الجيش المصرى خير أجناد الأرض ، وكونهم «طيعون فهذا ليس عيباً لكنه ميزة عسكرية يتمتعون بها ، لكن هذه الطاعة

لا تعنى أنهم يتلقون الأوامر دون مناقشة وإسهام بالرأى ، وهذا منهج موجود بالقوات المسلحة قام بترسيخه بشكل أكبر عدد من القيادات الكبار السابقين ومنهم المشير طنطاوى).

.. وبنفس السرعة يخرج «بديع» ليكذب نفسه وما قاله بلسانه ويتراجع عما قاله ويقول (إن هناك من يريدون إحداث وقعة بين الجيش والإخوان وأقول لهم : ضل سعيكم وخاب أملككم ولا يحق المكر السيء إلا بأهله).

- (الواقعة الثانية) : حملات ممنهجة على مواقع التواصل الإجتماعى وفى كافة المواقع الإخوانية تؤكد أن هناك قرار رئاسي سيصدر فى القريب العاجل لإقالة («عبدالفتاح السيسي - وزير الدفاع» و «صدقى صبحى - رئيس الأركان») ، وقامت «صحيفة الحارديان - قطر» اشترت ٩٠ ٪ من أسهمها» بنشر الخبر ونقلتها قناة «روسيا اليوم».

.. وسرعان ما رد مصدر عسكري رفيع المستوى فى بيان قوى قال فيه ((إن هناك حالة من الغضب سادت بين قيادات القوات المسلحة وضباطها بعد نشر أخباراً عن إقالة محتملة لقيادات الجيش ، وأن الجيش لن يسمح بتكرار سيناريو «طنطاوى وعنان» مع «السيسى وصبحي» ، لأن المساس بالجيش فى الفترة الراهنة سيكون أشبه بحالة إنتحار سياسي للنظام القائم بأكمله خاصة وأن القوات المسلحة حاولت بقدر الإمكان فى الفترة الماضية الابتعاد عن المشهد السياسي الراهن بكل تفاصيله وصراعاته وإلتزمت الحياد ولم تطمع أبداً فى السلطة، ولهذا فإن الرأى العام لن يقبل بالمساس بالمؤسسة العسكرية وقياداتها وستكاتف معهم لمواجهة أى ضغوط أو تحديات)) وأحدث بيان المصدر العسكري حالة غضب كبرى لدى قيادات الإخوان ، وطلب «محمد مرسي» لقاء الفريق السيسى وزير الدفاع ومواجهته بغضب الإخوان .. ومُلخص اللقاء كالآتى:

- مرسى : يقولوا إنك عايز تعمل إنقلاب يا سيادة الفريق ؟.

- السيسي : وبيقولوا برضوا يا «دكتور مرسى» إنك أقالتنى «أنا والفريق صدقى» .

- مرسى : لا طبعاً ... ما تصدقشني .. دا كلام جرايد وشائعات .. المهم يعنى (إنت مش هاتعمل إنقلاب ضدى ؟) .

- السيسي : لا طبعاً ... ما تصدقشني .. الجيش ملك الشعب وليس إنقلابي ، بل إنه لا يعرف الإنقلابات .

- مرسى : يعنى الكلام دا شائعات .

- السيسي : نعم .. زى ما خبر إقالتى «أنا والفريق صدقى» شائعات ، يبقى أكيد الخبر اللى قالوهولك دا شائعات برضه .

- (الواقعة الثالثة) : وقوع حادث خطير جداً فى (١٥ يناير ٢٠١٣) بمنطقة البدرشين بمحافظة الجيزة للقطار العسكرى القادم من أسيوط للقاهرة والذى تعرض لكارثة وكان يحمل (١٣٢٨) جندى ، فقد انفصلت عربتين من القطار وأدى لوفاة (١٩) جندى وإصابة (١٧٧) جندى آخرين تم الكشف أن الحادث «مُدبر» لإحراج القوات المسلحة وقياداتها أمام الرأى العام وتم التوصل للمتسببين وتحويلهم للقضاء العسكرى .

- (الواقعة الرابعة) : ما ذكره تقرير هام صادر فى (٥ مارس ٢٠١٣) عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى» وجاء فيه نصاً .. الآتى (سقوط الدولة المصرية بات مؤكداً ، وهذا سيعزز من قدرة وقوة تنظيم القاعدة والحركات المسلحة التابعة له فى سيناء والتى تدين بالولاء لجماعة الإخوان ، وهذا أيضاً سيساعد على زعزعة الأمن والأمان والاستقرار لكل أصدقاء امريكا فى الشرق

الأوسط ومنهم «إسرائيل» بطبيعة الحال ، ويحتم على أمريكا التدخل الفوري للتصدي لذلك).

..... توالى الأحداث في مصر وحدثت صدامات بين الإخوان وأنصارهم من جانب ، وأبناء الشعب المصرى من جانب آخر .. وإنقسم المجتمع أكثر وأكثر ، وإشتعلت الصدامات في المحافظات .. فمحافظة بورسعيد : شهدت مواجهات عنيفة وصلت لدرجة محاولة إقتحام سجن بورسعيد ووقعت حالات وفاة كثيرة وأصيب كثيرون .. ومحافظة السويس : شهدت صدامات أعنف وتوفي (٩) منهم (٢) من أفراد الشرطة التى كانت تحمى المتظاهرين وإضطرت المواطنين للجوء للتظاهر أمام أقسام الشرطة وتحديدأ أمام أقسام الأربعين وفصل السويس والجنانين .. ومحافظة الإسماعيلية : شهدت مباريات كرة بين عساكر الجيش والمواطنين الرافضين لتطبيق حالة الطوارئ .. وشهدت محافظات الاسكندرية والغربية والمنوفية والدقهلية وسوهاج وغيرها من المحافظات صدامات عنيفة بين الاخوان والمواطنين بعد محاولة الاخوان والجماعة الاسلامية تشكيل ما أسموه بـ (اللحان الشعبية) لحماية الشوارع ، والقيام بدور الشرطة بعد ان إعتصم عدد كبير من ضباط الشرطة وقرروا عدم العمل وقفل الأقسام بالجنازير إعتراضاً على الإخونة.

----- في هذا الوقت ، سادت حالة من الغضب العارمة كافة أرجاء القوات المسلحة ، ولم يكن أمام الفريق السيسي وزير الدفاع إلا الخروج للتحدث لضباطه وجنوده ومن قبلهم الشعب المصرى لطمأنتهم على البلاد ، أكد الفريق السيسي أمام ضباط الجيش - فى الندوة التثقيفية التى أقيمت بنادى الجلاء - على عدة نقاط أساسية لزراعة الطمأنينة فى نفوس الشعب وقال :

١- ان القوات المسلحة لن تسمح بسقوط الدولة وستتصدى لأي محاولات لتفتيتها.

٢- سنقطع أى ذراع تمتد للنيل من الجيش أو تحاول إختراقه وسيظل الجيش مُنحازاً للشعب.

٣- إن القوات المسلحة ترفض أى محاولات تستهدف إقامة ميليشيات مسلحة أو كيانات عسكرية أو شبه عسكرية للقيام بمهام محددة على الأراضي المصرية ، حيث أن ذلك سيقود البلاد لـ (حرب أهلية) والجيش لن يسمح بإختيار الأجهزة الأمنية القائمة لحساب كيانات أخرى بديلة تُغير من هوية الدولة المصرية.

٤- الجيش يراقب الموقف الراهن عن كثب ويتابع الأحداث بكل تجرد ونزاهة وشفافية وأمانة وصدق للوطن وللشعب المصري.

٥- الجيش لن يكون طرفاً يعمل لحساب تيار ضد الآخرين .. ويسعى للحفاظ على العقيدة الوطنية للجيش .

===== كانت الأجهزة الأمنية تعمل على قدماً وساق ، لعدم حدوث حرب أهلية بين أبناء الوطن الواحد ، وفوجئت الأجهزة الأمنية بمكالمة تليفونية قصيرة تمت دون سابق ميعاد بين («مرسي - الرئيس» و «الظواهرى - الأمير») وكشفت المكالمة عن الكثير والكثير مما يدور فى كواليس الحكم فى مصر ، وما سيفعله «مرسي» تجاه علاقاته مع الأمريكان والإسرائيليين .. وتمت المكالمة بدون إستخدام (كلمة السر) فى ليلة (١١ فبراير ٢٠١٣) وحاول «مرسي» ما جاء بها طوال النصف الثانى من شهر مارس لكنه فشل فشلاً ذريعاً بعد قيام الأجهزة الأمنية والسيادية والعسكرية برفض ما يقوم به رفضاً باتاً لأنه يضر بالأمن القومى المصرى .. وإلى نص المكالمة :

- الأمير : السلام عليكم ورحمة الله ، كيف حالك يا «دكتور مرسي» ؟.

- الرئيس : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ، نحمد الله يا شيخنا.
- الأمير : أريد أن أقول لك (إطلب الإفراج عن «الشيخ عمر عبدالرحمن»).
- الرئيس : نعم .. سأفعل ، وأعدك بالتنفيذ.
- الأمير : عليك بالضغط على الأمريكان للإفراج عن الشيخ عمر عبدالرحمن.
- الرئيس : سأفعل .. الله المستعان.
- الأمير : بارك الله فيك ، وسدد خطاك.
- الرئيس : دعمك لنا يا شيخنا مهم في هذه الأوقات.
- الأمير : وفقك الله ونحن معك وإخواننا في كل الجماعات الجهادية.

..... كانت الأجهزة طوال شهر ونصف تتابع الموقف بعد المكالمات القصيرة ، للوصول إلى حقائق جديدة في هذا الشأن ، ففي حالة طلب «مرسي» من الأمريكان الإفراج عن الشيخ عمر عبدالرحمن بكل تأكيد سيكون هناك (ثمن) و(مقابل) سيدفعه «مرسي» للأمريكان .. وبالفعل : نجحت الأجهزة الأمنية في رصد وتتبع وعرفت (الثمن) .. وكان كالاتى : قام «مرسي» بإجراء عدد من الإتصالات المباشرة مع عدد من المسؤولين الأمريكان وكلف «عصام الحداد - مساعد رئيس الجمهورية وعضو مكتب الإرشاد» بالتحرك الفورى والسفر للقاء الأمريكان للإفراج عن الشيخ عمر عبدالرحمن .. وسافر «الحداد» وإلتقى بكبار المسؤولين الأمريكان وتم الإتفاق معهم على مجموعة من الشروط التى لابد أن تنفذها مصر مقابل الإفراج عن الشيخ عمر عبدالرحمن .. وهذه الشروط هى :

- (الشرط الأول) : ضرورة موافقة مصر على زيادة عدد القوات الدولية فى سيناء والتى مهمتها حفظ السلام .

- (الشرط الثاني) : ضرورة موافقة مصر على زيادة مساحة الكيلومترات داخل شمال سيناء لتوطين الفلسطينيين القادمين من غزة طبقاً للاتفاق المُسبق بينهما ، على أن تكون المساحة (٧٥٠ كم) بدلاً من (٧٣٠ كم).

- (الشرط الثالث) : ضرورة موافقة مصر على السماح لإسرائيل بـ (زرع) أجهزة إستشعار يقوم بتركيبها جهاز المخابرات العسكرية الإسرائيلي على طول الحدود مع مصر.

..... وافق «مرسي» و «الحداد» على كافة هذه الشروط في مقابل الإفراج عن الشيخ عمر عبدالرحمن ، لكن أجهزة المعلومات المصرية - الأمنية والسيادية والعسكرية - رفضوا جميعاً مثل هذه الشروط وإعتبروها تهديداً واضحاً للأمن القومي المصري.

■ الحلقة الرابعة والثلاثون

... السيسي لـ «كيري» : هل سيتحرك جيشكم إذا

تعرض الأمن القومي الأمريكي للخطر؟

.. هناك مجموعة من المشاهد الخطيرة والتي شهدتها البلاد خلال الفترة من منتصف شهر مارس ٢٠١٣ وحتى الأسبوع الأخير من شهر إبريل ٢٠١٣ والتي توضح حجم الضغوط التي مورست على وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم وجهاز الشرطة بالكامل لتفكيكه والنيل منه وإحداث إنقسام داخل الشرطة ، لكن الشرطة رفضت الخضوع لهم أو الموالاة للجماعة والمُرشد .. وهذه المشاهد تكشف عن مخططات الإخوان ضد الأجهزة الأمنية والسيادية .. ونُلخص ما حدث في عدد من المشاهد - التي لها مغزى - وهى كالاتى :

- (المشهد الأول) : قيام «خيرت الشاطر - نائب مرشد الإخوان» و «عصام العريان - مستشار رئيس الجمهورية وعضو مكتب الإرشاد» بالضغط من أجل حصول أعضاء بالجماعة على

(٨٥٠٠) ترخيص سلاح لعناصر اخوانية والتذرع بأنهم يريدون حماية وتأمين مقرات الإخوان ومكاتبهم الإدارية ومقرات حزب الحرية والعدالة في المحافظات ... ((وزير الداخلية

محمد ابراهيم رفض إعطاء الاخوان تراخيص سلاح جماعية وأعطى تعليماته المشددة لجميع مديريات الأمن برفض أى طلبات للإخوان ، ولم يستجب أى مدير أمن لطلبات الإخوان إلا مدير أمن واحد وهو اللواء عبدالموجود لطفى مدير أمن الجيزة الذى إتضح فيما بعد أنه ساعد الاخوان فى حصول أعضاءها على (١٢٠٠) رخصة سلاح فى الجيزة فقط) .

- (المشهد الثانى) : قيام جهاز الأمن الوطنى بتقديم (٤) تقارير هامة لوزير الداخلية لعرضها على مؤسسة الرئاسة.

.. (التقرير الأول : يؤكد على وجود حالة من الغضب بين صفوف ضباط الشرطة بعد قيام «عبدالله» ابن «محمد مرسي» بإهانة ضابط وأفراد الحراسة أمام منزل الرئيس فى محافظة الشرقية ورغم ذلك قام «مرسي» بإصطحاب نجله عبدالله معه أثناء أداءه صلاة الجمعة فى إحدى مساجد التجمع الخامس).

.. (التقرير الثانى : تحذير من ما صدر من تصريحات عن «عاصم عبدالماجد - القيادى بالجماعة الإسلامية» قال فيه : لا يليق بنا كإسلاميين أن نجلس فى قاعات مكيفة ونترك أعداء الإسلام يمارسون تأثيرهم على الشعب المصرى ولا بد لنا ان نؤسس لجان شعبية لفرض الأمن بعد تواطؤ الشرطة وحذر التقرير أيضاً من حالة الغضب بين القضاة بعد قيام النائب العام الإخوانى المستشار طلعت عبدالله بإصدار بياناً يقضى بتفعيل المادة (٣٧) من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالضبطية القضائية للمواطنين .. وهذا سيؤدى لتأسيس ميليشيات إخوانية تروع المواطنين فى الشوارع).

.. (التقرير الثالث : تزايد حالات الإضراب والإعتصام في قطاعات كثيرة بوزارة الداخلية وتحديداً في قطاع الأمن المركزى فى الإسماعيلية والقاهرة والإسكندرية والجيزة ، وإعتصام الضباط فى بورسعيد).

.. (التقرير الرابع : رصد تعيين (١٣) ألف إخوانى فى الجهاز الإدارى للدولة وتوغلهم فى المصالح الحكومية).

- (المشهد الثالث) : قيام جهاز سيادى بتقديم تقرير هام لمؤسسة الرئاسة يرصد ملاحظتين خطيرتين .. هما :

(الملاحظة الأولى : قيام مليون مواطن مصرى بمغادرة البلاد والهجرة للخارج الى الإمارات وكندا وأمريكا وإيطاليا وبريطانيا وفرنسا هروباً من جحيم عصر الإخوان بعد معاداتهم للجيش والشرطة والقضاء والإعلام والأزهر والكنيسة ومعاداتهم الشعب المصرى كله إلا كل من إنتمى لهم وللتنظيمات الموالية لهم).

(الملاحظة الثانية : ربط بين تزايد المظاهرات أمام مبنى جامعة الدول العربية الكائن بميدان التحرير ومحاولة حرقه وإقتحامه أكثر من مرة ودخول المتظاهرين بداخله .. وبين ما يتم تداوله من معلومات سرية عن قيام «قطر» بالبدء فى إنشاء مبنى ضخم فى الدوحة لتخصيصه للجامعة العربية بعد مساعدات قوية ووعود متوالية من «نبيل العربي - أمين عام جامعة الدول العربية» والذى كان يعمل فى الأساس ضمن أعضاء مكتب زكى هاشم للمحاماة بالقاهرة وهو المكتب الذى يتولى كافة المرافعات والدفاع وإدارة كافة شئون الإسرة الحاكمة القطرية .. وإتضح بعد ذلك أن «قطر» تخلت عن الفكرة نتيجة وجود معارضة قوية داخل جامعة الدول العربية وخاصة رفض من مصر والسعودية والإمارات .. لكنها

عرضت تحمّل تكلفة بناء مبنى جديد لجامعة الدول العربية في منطقة التجمع الخامس).

.... كان «محمد مرسي» قد أصدر تعليماته بقيام «خيرت الشاطر» بالإشراف على كافة الأجهزة الأمنية والسيادية والرقابية، لكن جميع قيادات الأجهزة رفضوا ذلك الأمر، فقام «مرسي» بتكليف «أحمد عبدالعاطي - مدير مكتب الرئيس» بمسئولية التواصل مع كافة الأجهزة الأمنية والسيادية والرقابية، والمعروف أن «أحمد عبدالعاطي» يعتبر من أهم رجال الإخوان الموالين لخيرت الشاطر، ولذلك كانت كافة التقارير تصل إليه ويقوم هو بنقلها إلى (خيرت الشاطر) مباشراً .. إذن : كانت كافة التقارير السرية تصل ليد «الشاطر» بطريقه غير مباشرة .. ولذلك قام «الشاطر» بعقد إجتماع مع كبار قيادات الإخوان وقرروا إبلاغ «مرسي» بغضب الإخوان من كل من (وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم) و(مدير المخابرات العامة اللواء محمد رأفت شحاته) .. وقرر قيادات الإخوان البدء في الهجوم على الشرطة والمخابرات .. وتمثلت الحملات فيما يلي :

١- هدد «خيرت الشاطر» وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم وظل يُشهر به وبدأ في الحديث عن ضرورة تطهير وزارة الداخلية وإعادة هيكلتها.

٢- قيام «محمود حسين - أمين عام جماعة الإخوان» بإتهام الشرطة بترك مقرات الإخوان للمتظاهرين ودون حملة لكي يحرقونها.

٣- خرج «عصام العريان» يدعو لضرورة تفكيك جهاز الشرطة وكان أول من طرح فكرة تعيين وزير داخلية من المدنيين وقبول دفعات من خريجي كليات الحقوق بأكاديمية الشرطة.

٤- كشف «محمد البلتاجي» في حوار له مع وكالة الأناضول التركية عن قيام مكتب الإرشاد بتكليفه بإعداد مشروع قانون لهيكله وزارة الداخلية والتشديد على

حق جماعة الإخوان في إدخال عناصرها كلية الشرطة.

٥- التشهير بجهاز المخابرات العامة والمطالبة بإعادة هيكلته وإتهامه بإمتلاك (٣٠٠) ألف بلطجي منهم (٨٠) ألف بلطجي فقط في القاهرة وحدها ، وذلك بحسب ما جاء على لسان «أبوالعلا ماضي - رئيس حزب الوسط» .. جاءت حملات التشهير الإخوانية لجهاز المخابرات بعد تقارير المخابرات التي قُدمت لـ «مرسي» عن مغادرة مليون مصري وهجرتهم للخارج هرباً من جحيم الإخوان ، ووقتها كان «الشاطر» قد طلب من المخابرات إفادته وإخطاره بطريقه قيام المخابرات بمراقبة وتتبع جماعة الاخوان طوال عصر مبارك حتى يمكنهم تفادي عمليات المراقبة فيما بعد ويهربون من عمليات الرصد والمُراقبة التي يقوم بها جهاز المخابرات لهم .. لكن قيادات جهاز المخابرات رفضوا إفشاء أى أسرار للشاطر .

===== وكان رد الفعل على تجاوزات الإخوان وتطاولاتهم في حق

الشرطة والمخابرات .. يتمثل في موقفين إثنين .. وهما كالآتي :

- (الموقف الأول) : حدث في قصر الرئاسة بين قيادات الإخوان و«محمد مرسي» ، حينما ثار الإخوان على اللواء محمد ابراهيم وزير الداخلية وذهبوا للشكوى لـ«مرسي» بعد رفضه إدخال أى إخوانى لكلية الشرطة .. وقال «محمد مرسي» : أنا إخترت محمد ابراهيم وزيراً للداخلية بعد أن شاهدته حينما كان مديراً لأمن أسبوط في أول يوم له في أسبوط كان معي في الطائرة وكنت أنا مرشحاً للرئاسة وفي طريقى لحضور إحدى المؤتمرات الانتخابية لى أسبوط .. تخيلوا محمد ابراهيم رفض ينزل من الطائرة معايا ، وظل في الطائرة ولم ينزل إلا آخر

واحد منها ، حتى لا يتم تصوير الأمر على أن مدير أمن أسيوط يستقبل مرشح الإخوان في المطار ، وقتها عرفت أنه خائف يتصور معايا ، خائف من الدولة العميقة تتهمه بأنه منتمى للإخوان .. هو مش إخوان ، وأنا ساعتها قلت لازم أضغط عليه وأخرجه وإستنيته تحت سلم الطائرة ولما نزل من الطائرة سلمت عليه برضه ، وإتصورت معاه ، وإخواننا في وسائل الإعلام نقلوا الصورة وكتبوا عليها وقالوا (مدير أمن أسيوط الجديد يستقبل مرشح الإخوان على سلم الطائرة)، وإتهموه أنه من الإخوان ، رغم إني أنا الى إستنيته ، وأصريت أنى أتصور معاه .. تعرفوا الصورة دى كانت لها الفضل في نجاحى في انتخابات الرئاسة.

- (الموقف الثانى) : فى (٢٦ مارس ٢٠١٣) ما أن علم الفريق عبدالفتاح السيسي وزير الدفاع بما حدث من تجاوزات وإهانات من قبل الإخوان تجاه جهاز المخابرات العامة .. فقام بالاتصال باللواء محمد رأفت شحاته رئيس المخابرات أكد له أن القوات المسلحة لن تسمح بأى إعتداء على جهاز المخابرات أو مجرد التدخل فى عملها.

..... كانت سخونة الأحداث فى مصر ، مثار حديث وسائل الإعلام العالمية، ووضحت الصورة أمام الولايات المتحدة الأمريكية من أن القوات المسلحة المصرية لن ترضي بإستمرار حالة الإنقسام داخل مصر وتؤكد لدى الأمريكان أن القوات المسلحة لن تظل صامته كثيراً ، لذلك تم إرسال «جون كيرى - وزير الخارجية الأمريكى» فى نهاية شهر مارس ٢٠١٣ للقاء عدد من المسئولين فى مصر، وبالفعل جاء «كيرى» وعينه على شخص واحد وهو ((عبدالفتاح السيسي وزير الدفاع)) ، وتم تجهيز لقاء بينهما سريعاً .. وكان محور الحديث فى اللقاء سؤالاً واحداً سأله «كيرى» لـ «السيسى» وصمم عليه وقال : جئت إلى مصر فقط لسؤالك سؤال واحد هو محل إهتمام البيت الأبيض والبتاجون والكونجرس والجميع مصريون على معرفة ردك على هذا السؤال (((هل من الممكن أن يتحرك

الجيش؟؟؟؟) ، لم يفكر «السيسي» ، ولم يأخذ وقتاً طويلاً للرد على سؤال «كيرى» .. ورد «السيسي» سريعاً وقال (؟؟؟؟) وماذا إذا تعرض الأمن القومى الأمريكى للخطر؟ وقتها السؤال سيكون : هل سيتحرك الجيش الأمريكى أم لا؟؟؟؟) .

■ الحلقة الخامسة والثلاثون

... يسقط يسقط حكم المرشد

.. كان التفكير الشيطاني المتطرف لقيادات جماعة الإخوان قد دفعهم إلى إختبار جهاز الشرطة وتوريطه في مواجهات - غير محسوبة العواقب - مع المواطنين .. إختبار غريب .. فقد كانت قيادات الشرطة دائماً ما تؤكد أنها لن تقوم بتأمين مقرات الأحزاب ومنها «حزب الحرية والعدالة - الذراع السياسي لجماعة الإخوان» ، لذلك إقترح قيادات الإخوان توريط الشرطة مع الأقباط ووضع الشرطة تحت الإختبار ، لمعرفة هل ستقوم الشرطة بتأمين الكنائس أم لا ؟ وبسرعة : في (٥ إبريل ٢٠١٣) نشبت خلافات بين مسلمين وأقباط في (منطقة الخصوص) التابعة لمحافظة القليوبية ، وساعات قليلة توفى (٥)

مواطنين بعد إصابتهم بطلقات نارية - « ٤ أقباط و ١ مسلم » - ، وإستمرت حالة الفوضى لمدة (٤٨) ساعة ، وتمتد حتى يوم (٧ إبريل ٢٠١٣) ، وحينما قام الأقباط بتشيع جنازة الأربعة المتوفيين والتي حضرها ما يقرب من (٢٠) ألف قبطي حدثت مواجهات عنيفة مع مسلمين حينما هتف المُشيعون الأقباط

«يسقط يسقط حكم المُرشد» ، وكان نتيجة هذه الصدمات والتي إمتدت بطول شارع رمسيس حتى مقر الكاتدرائية بالعباسية أن «توفي اثنين وأصيب ٩٠ مواطن» ، وحينما حاولت قوات الشرطة التدخل لإنقاذ الموقف وأطلقت القنابل المسيلة للدموع حدثت إشتباكات أخرى وعلى أثرها أصيب (١٦ شرطي - منهم ٨ ضباط و ٤ أمناء شرطة و ٤ جنود) .

.. وفي تطور ملحوظ أعربت «كاترين آشتون - المفوضة الأعلى للإتحاد الأوروبي للشئون الخارجية والسياسية والأمنية» عن بالغ قلقها مما يحدث تجاه الأقباط في مصر ، وأصدرت الخارجية الأمريكية بياناً حذرت فيه من تنامي الصدمات مع الأقباط في مصر ، لذلك قام الدكتور «عصام الحداد - مساعد رئيس الجمهورية وعضو مكتب الإرشاد» بإصدار بيان باللغة الإنجليزية (((بيان يذكرنا بما اكده «محمد مرسي» عقب أحداث الاتحادية وتوجيهه إتهامات للمتظاهرين دون وجه حق وإدعائه أن المتهمين إعترفوا وتم إدانتهم رغم أن النيابة هي الجهة الوحيدة صاحبة التحقيق في هذا الشأن .. وخرج المستشار مصطفى خاطر ليكذب إدعاءات «مرسي» ويتقدم بمذكرة لمجلس القضاء الأعلى ضد النائب العام الإخواني)))) ، بالضبط ما أكده «الحداد» في أحداث الكاتدرائية هو نفس ما فعله «مرسي» في أحداث الاتحادية .. وقد ذكر «الحداد» في بيانه باللغة الإنجليزية نصاً الآتي [الأقباط أثناء تشيع الجنازة قاموا بتحطيم وتخريب وحرق السيارات التي كانت متوقفة بشارع رمسيس ، وحدثت الصدمات مع المواطنين الذين ردوا عليهم بالحجارة ، وكان هناك أشخاص مسلحون فوق الكاتدرائية بالعباسية وألقوا المولوتوف على المواطنين المسلمين] .

((الغضب)) هذا حال قداسة «البابا تواضروس - بابا الإسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية» وحال كثيرين ومنهم بطبيعة الحال ((كافة الأجهزة الأمنية والسيادية)) ، وعلى أثر ذلك تلقى «قداسة البابا تواضروس» إتصلاً تليفونياً من «محمد مرسى» قال فيه : إن الإعتداء على الكنيسة هو إعتداء عليا شخصياً ، وسيتم التحقيق الفوري وكشف المتورطين .

■ الحلقة السادسة والثلاثون

... وعليهم ترك هذه الأرض

-- بطبيعة الحال .. كانت الاجهزة الأمنية والسيادية تعرف تمام المعرفة حقيقة ما حدث بكافة التفاصيل ، وكان الجميع يضرب «أخماساً في أسداساً» من قدرة رئيس جمهورية مصر العربية على الكذب وإصراره على الإستمرار في تقسيمه المجتمع وتفتيته لمصلحة جماعته وتنفيذ مخطط خبيث .. إذن ما هى الحقيقة التى كشفتها الأجهزة الأمنية .. بصراحة هما حقيقتين فى غاية الأهمية .. وهما كالآتى :

- (الحقيقة الأولى) هى : مجموعة من المسلحين الملتزمين يرتدون الجلابيب جاءوا فى سيارة ميكروباس وقاموا برسم «صليب» على معهد دينى فى منطقة الخصوص بالقليوبية فى تمام الساعة (١١) مساءً ، وإستوقفوا أى قبطى فى الشارع وإعتدوا

على أقباط كثيرين وأطلقوا أعيرة نارية على كل المتواجدين أمام «كنيسة مارجر جس» وظلت أحداث العنف حتى الساعة (٤) فجرًا وهذا ما تسبب في الأزمة وأثناء تشييع جثمان المتوفيين الأقباط هتفوا بسقوط حكم المرشد ، وجاء أيضاً أشخاص غُرباء وإعتدوا على المُشيّعون بالسلاح.

- (الحقيقة الثانية) هي : والتي وضعت النقاط فوق الحروف وتم الكشف عن جميع خيوط ما حدث ، وهى : قيام الأجهزة الأمنية برصد مكالمات تليفونية بين («محمد مرسى - الرئيس» و«أيمن الظواهري - الأمير») وإستمرت المكالمات لمدة دقيقتين فقط فى مساء ليلة ((١٢ إبريل ٢٠١٣)) وأُطلق على هذه المكالمات «مكالمة التهديد ومنع الاعتذار» ، وقد حملت هذه المكالمات تطوراً لافتاً حيث إنتقل فيها «الظواهري - الأمير» فى أوامره وتعليماته لـ «مرسى - الرئيس» من (صيغة الأمر) إلى (صيغة التهديد) ، وبات واضحاً للجميع أن العلاقة بينهما (مرسى والظواهري) أصبحت أشبه بعلاقة (العبد والسيد) .. وإلى نص المكالمة:

- الأمير : السلام عليكم ورحمة الله يا «أخ مرسى».

- الرئيس : وعليكم السلام ورحمة الله يا شيخنا.

- الأمير : ماذا يحدث فى العباسية ؟

- الرئيس : موقف وإنتهى يا شيخنا.

- الأمير : ماذا يحدث من النصارى وأتباعهم ؟

- الرئيس : موقف وإنتهى يا شيخنا.

- الأمير : سمعنا أنك لديك نية للتصالح معهم .. هل ستسامهم ؟

- الرئيس : لن أفعل ذلك.

- الأمير : سمعنا أنك تريد الاعتذار للنصارى ؟
- الرئيس : لن أفعل ذلك.
- الأمير : إسمع يا «أخ مرسي» .. نحن تحدثنا مع إخواننا في «القاعدة» وفي الجماعات المختلفة ، وتابعنا ما حدث من النصارى وأتباعهم .. والحديث عن تصالح معهم ومُسامحه لهم هو إهانة لكل مسلم.
- الرئيس : إطمئن يا شيخنا .. لن أفعل ذلك.
- الأمير : نعم .. لن تفعل ذلك .. وعلى النصارى ترك هذه الأرض .. عليهم ترك هذه الأرض.
- الرئيس : إطمئن يا شيخنا .. إطمئن يا شيخنا.
- الأمير : أقول لك تصالحك مع النصارى إهانة لكل مسلم ، وعليهم ترك هذه الأرض ، وإذا قدمت لهم أى اعتذار سنقوم بعمليات ضد الكنائس فى مصر رداً على ذلك.
- الرئيس : ((يلتزم «مرسي» الصمت قليلاً ولا يرد على «الظواهرى» من كثرة خوفه ورعبه منه)) ثم يرد قائلاً : إن رئاسة الجمهورية لم تفعل شيئاً للأقباط حتى تعتذر لهم .
- الأمير : نعم لا تعتذر ، فالنصارى أقلية.
- الرئيس : الأقباط أقلية وحقوقهم هى فقط «أن يعيشوا مُسالمين».
- الأمير : بارك الله فيك ، وسدد خطاك.
- الرئيس : نحتاج دعمكم يا شيخنا باستمرار .

ظل الأجواء مشتعلة ولم يذهب «مرسي» للكاتدرائية معزياً قداسة البابا تواضروس والأقباط .. وفي (٢٦ إبريل ٢٠١٣) قامت «وكالة رويترز للأنباء» بإجراء حواراً مطولاً مع قداسة البابا تواضروس ، أعرب خلاله عن غضبه .. وقال الآتي :

1- إن بيان «عصام الحداد» مرفوض رفضاً باتاً بنسبة (١٠٠ ٪) لأنه عبارة عن مجموعة من الأكاذيب وكُتب باللغة الإنجليزية لمخاطبة وزارة الخارجية الأمريكية فقط وليس لمخاطبة الشعب المصري بمسلميه وأقباطه.

2- إن بيان «عصام الحداد» يقول إن الأقباط حرضوا على الإشتباكات وإستخدموا أسلحة نارية وقنابل حارقة من داخل الكنيسة .. كيف يقول ذلك ؟ رغم أنه لم يحدث تحقيق ؟ بل لم يطلب منا أحد الإدلاء بأقوالنا رغم أن الرئيس وعدني بالتحقيق إلا أن التحقيق لم يتم حتى الآن.

3- إن الأقباط يشعرون بالتهميش والتجاهل والعزلة في عهد الإخوان .

4- إن معدلات لجوء الأقباط للهجرة منذ أن وصل الإخوان للحكم هي معدلات غير مسبقة .

لم تكن تصريحات «قداسة البابا تواضروس» هي الضربة الأولى التي تلقاها «مرسي» ، فقد تلقى ضربة أخرى من داخل مؤسسة الرئاسة ، فقد تقدم «محمد فؤاد جاد الله - المستشار القانوني للرئيس» بإستقالته وذكر فيها كثيراً جداً من المفاجآت التي أذهلت الجميع بعد أن إتهم الإخوان و «مرسي» بأنهما يحتكرون السلطة لصالح تيار واحد وإغتالوا السلطة القضاء وفتحوا الباب أمام السياحة الإيرانية بمصر بعد ضخ أموال إيرانية وحذر من خطر التشيع لكن (محمد مرسي) لم يفكر هي أى شيء ، ولم يهتم بما حدث ، لأنه كان مشغولاً وغاضباً بسبب واقعتين إثنين ، الواقعة الأولى أطلق عليها (واقعة البرسيم)

والواقعة الثانية أطلق عليها (واقعة الجمبرى).

- (واقعة البرسيم) هى : حالة الغضب التى إنتابت «مرسي» أثناء مرور موكبه فى المساء بمنطقة التجمع الخامس .. حيث وقف مجموعة من المواطنين فى إنتظاره وقذفوا موكبه بـ «البرسيم» ورموا على سيارته «برسيم»، غضب «مرسي» وطلب القبض على المواطنين الذين رموه بالبرسيم ، لكن تم الكشف أنهم ليسوا مواطنين وقالوا له : إن من قذفوا البرسيم على الموكب هم مجموعة ضباط غاضبين من إستمرار عداءك لجهاز الشرطة ، كانوا يقفون فى انتظارك ليرموا البرسيم على موكبك ، ولكنهم إنتظروا وقتاً طويلاً بعد مرور موكبك .. وحينما تم سؤال الضباط قالوا (رمينا البرسيم على موكب مرسي .. وننتظر موكب الفريق مهاب مميش رئيس هيئة قناة السويس الذى سيمر بعد قليل ليذهب إلى إحدى فنادق منطقة التجمع لأنه معزوم فى إحدى الأفراح هناك حتى نُقدم له التحية ونهتف له).

- (الواقعة الثانية) هى : غضب «مرسي» من تأخير تنفيذ تعليماته بضرورة إحضار له «وجبة جمبرى من الحجم الكبير»، بالفعل تم إحضار له وجبه جمبرى مخصوص ، لكنه رفض تناولها ولم يعجبه الجمبرى وغضب وثار وعلا صوته وقال لمسئولى الرئاسة نصاً ((أنا عايز جمبرى كبير .. جمبرى كبير .. جمبرى من المِجِر ده .. زى الجمبرى اللى أكلته فى السعودية مع الملك عبدالله .. أيوا .. أنا عايز آكل جمبرى من الكبير زى اللى أكلته فى السعودية مع الملك عبدالله)).

■ ■ الحلقة السابعة والثلاثون

... مؤشرات الخيانة

طوال شهرى (مارس وإبريل من عام ٢٠١٣) كانت مؤسسة الرئاسة لا تُبالى من تردى الأوضاع فى مصر ، وكانت لا تُدرك حالة الإنقسام التى وصلت إليها البلاد ، وكانت - أيضاً - لا تُعير أى إهتمام للإخترافات التى تعرض لها الأمن القومى المصرى وتزايد حجم التهديدات لمصر وجيشها وشرطتها وقضاءها وشعبها بالكامل .. وفى الوقت ذاته كانت القوات المسلحة دائماً ما تُبدى ملاحظاتها لمؤسسة الرئاسة خوفاً على مصر من السقوط لكن جميع ملاحظاتها لم تكن محل إهتمام «محمد مرسي» الذى «ول وجهه شطر» مكتب الإرشاد فقط ، ولم يكن يستمع إلى أى جهة أخرى ..

لذلك كانت القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والسيادية يراقبون الأحداث ويتربصون الموقف عن كثب،، وظهرت عدة مؤشرات هامة جعلتهم يتخوفون على مصر من إنجرافها لمصير مجهول.

.. وهذه المؤشرات هي :

- (المؤشر الأول) : ما صدر عن «مؤتمر هرتسليا» الذى

نظمته إسرائيل فى منتصف مارس ٢٠١٣ وأعلنوا فيه صراحةً عن

«إقترب إعلان اليهودية» الخالية من أى فلسطينى بعد الإطمئنان على تنفيذ المخطط الذى تم الإتفاق عليه مع جماعة الإخوان والذى يقضى بتهجير (عرب ٤٨) خارج الأراضى التى تحتلها إسرائيل مع ضم جزء من سيناء لـ (غزة) لتصبح «غزة الكبرى»، وخلال المؤتمر أيضاً تم الكشف عن تجهيز وثائق إسرائيلية مصحوبة بخرائط سرية لتقسيم عدد من البلاد العربية ومنها : العراق وسوريا وليبيا واليمن والسودان ، والسعى لإنشاء دول صغيرة للأقليات فى المنطقة العربية ومنها : الدروز والشيعية والأكراد من أجل تفكيك الدول العربية وضمان أمن إسرائيل .. وأخطر ما كشفت عنه الوثائق والخرائط الإسرائيلية هو : مخطط لـ «تقسيم مصر» إلى (٤) دول هى كالاتى :

١- (دولة نوبية) : تبدأ من «النوبة» جنوباً حتى تضم جزءاً من الأراضى فى شمال السودان .

٢- (دولة قبطية) : تشمل كل محافظات الصعيد.

٣- (دولة إسلامية) : يتم إعلانها على ٤٠ ٪ من الأرض المصرية.

٤- (دولة سيناء) : لتصبح سيناء تحت «الحكم الذاتى» على غرار نظام الأكراد فى العراق ، ويكون لدولة سيناء (برلمان وحكومية محلية خاصة بها)، ثم بعد ذلك يتم طرح على أهالى دولة سيناء «حق تقرير المصير» وإجراء إستفتاء

للأهالى بها تحت رعاية وحماية وتنفيذ الأمم المتحدة من أجل إختيار أهالى سيناء هل يريدون الانضمام لإسرائيل أم لمصر ؟

- (المؤشر الثانى) : ما صدر عن «حسين عبدالقادر هلال - وزير البيئة السودانى» والذي يعتبر من أبرز مستشارى الرئيس السودانى عمر البشير حينما قال فى حديث مُسجل على التليفزيون الرسمى السودانى نصاً (إن الرئيس المصرى محمد مرسى تعهد بالموافقة على ضم حلايب وشلاتين للسودان)، ليس هذا فقط لكن بعدها بساعات قليلة خرج «محمد مهدي عاكف - المرشد العام السابق للإخوان» وقال نصاً (جماعة الإخوان لا تُمانع ضم حلايب وشلاتين للسودان) .. ((بعدها قامت القوات المسلحة بإصدار بياناً رسمياً برفض أى تنازل عن حبه رمل مصرية واحدة ورفض ما جاء على لسان محمد مرسى وما جاء على لسان مستشار عمر البشير)).

- (المؤشر الثالث) : قيام «محي الدين الزايط - عضو مجلس شورى الإخوان وهو من يكتب رسائل مرشد الإخوان الإسبوعية لأعضاء الجماعة» بإلقاء قصيدة شعرية على أعضاء الجماعة فى شرق القاهرة تحمل إساءة بالغة للقوات المسلحة وللقائد العام الفريق السيسى ، وتم تصويره فيديو وهو يُلقى القصيدة ونشر الفيديو على اليوتيوب ، وكانت كلمات الإساءة - التى إنتشرت بسرعة مذهلة بين جموع المصريين - تقول ((فى السِّلَم تراهم فرساناً .. فى الحرب خزايا وفرار .. لو كان لديهم إحساساً .. لتحرك جيشاً جرار .. ما قيمة جيش من أُسِدٍ .. إن كان يقودهم فأر)) .. ((على غرار ذلك : أصدرت القوات المسلحة بياناً شديد اللهجة برفض أى إهانة للقوات المسلحة وقياداتها وأن رد الفعل سيكون قاسياً لكل من تُسول له نفسه التمادى فى إهانة قيادات الجيش إستناداً إلى القانون العسكرى)).

- (المؤشر الرابع) : بدأ بعض المواطنين العاديين فى التوجه إلى مكاتب

الشهر العقاري لعمل توكيلات للفريق السيسي لإدارة شئون البلاد وكانت البداية في مدن القناة ثم إنتشرت الفكرة في ربوع مصر ، وسريعاً كانت الفكرة تنتشر في الدول العربية والأوروبية حيث توجه عدد كبير من المصريين إلى مقرات السفارات المصرية بالخارج ومنها «الإمارات والسعودية والكويت والبحرين» لعمل توكيلات للسيسي لإدارة شئون البلاد .. لكن قام وزير العدل المستشار أحمد مكى بتوبيخ مديرة الشهر العقاري وإعطائها تعليمات بعدم الموافقة على عمل توكيلات سياسية للسيسي ، وتم منع المواطنين من عمل التوكيلات وكانت النتيجة أن توصل البعض إلى كتابة «ورقة تمرد على محمد مرسي» .

---- كانت التعليمات الصادرة من مكتب الإرشاد تتلخص في ضرورة الإسراع في تنفيذ مخططات الجماعة بأى طريقه مُستغلين تحكُّم «مرسي» في شئون البلاد ، ولذلك قرروا الإسراع في الإنتهاء من صراعهم مع القضاة والنزول بـ (سن معاش القضاة) إلى (٦٠ عاماً) وإجراء تعديلات خطيرة في قانون السلطة القضائية تخدم أهداف الإخوان وزيادة قبضتها على القضاء ، وتزايدت حالات الصدام مع القضاة الذين رفضوا أى إستحواذ للإخوان على القضاء ، مما دعا «محمد مرسي» إلى الإعلان عن تنظيم (مؤتمر العدالة) تحت رعاية مؤسسة الرئاسة ، لكن جموع القضاة ونادى القضاة تحديداً برئاسة المستشار أحمد الزند رفضوا الحضور وأعلنوا في بيان رسمي عن مقاطعتهم لمؤتمر العدالة ورفض قانون السلطة القضائية ، وتزايدت الفجوة بين الرئاسة والقضاة.

.. فجأة وفي (١٥ مايو ٢٠١٣) إستطاعت الأجهزة الأمنية رصد مكالمة تليفونية بين («أيمن الظواهري - الأمير» و «محمد مرسي - الرئيس») وفي هذه المكالمة كان «الظواهري - زعيم تنظيم القاعدة» يُلقن «مرسي» عدة قرارات لا بد له من إتخاذها في معركته مع القضاء ، وتوضح المكالمة أيضاً حجم عداء جماعة الإخوان للقضاء المصري مُستخدمين خدعة (التطهير) .. وإلى نص المكالمة :

- الأمير : السلام عليكم ورحمة الله يا «أخ مرسى».
- الرئيس : وعليكم السلام ورحمة الله يا «شيخنا».
- الأمير : ماذا يحدث من القضية يا «أخ مرسى» ؟.
- الرئيس : لا تقلق يا شيخنا .. إننى أستعد للتطهير.
- الأمير : بصراحة يا «أخ مرسى» أنت من الواجب عليك إتخاذ عدة قرارات سريعة فى هذا الشأن.
- الرئيس : أستعد لتطهير القضاة .. بل إننى أستعد لتطهير كافة مؤسسات الدولة .
- الأمير : إنى أرى أنه لابد من «إلغاء القضاء».
- الرئيس : سنُطهر القضاء سريعاً .
- الأمير : ويجب عليك «تطبيق الجلد».
- الرئيس : سنُطهر كل المؤسسات.
- الأمير : ويجب عليك «تطبيق حد الحراة».
- الرئيس : إن شاء الله يا «شيخنا».
- الأمير : بارك الله فيك ، وسدد خُطاك.
- الرئيس : نحتاج دعمكم يا شيخنا بإستمرار .
- الأمير : وفقك الله ونحن معك وإخواننا فى كل الجماعات الجهادية.

■ ■ الحلقة الثامنة والثلاثون

... إخراج الجيش

كانت شعبية الفريق السيسي في إزدياد شديد خاصة بعد أن تحدث في إحدى الفعاليات في مسرح الجلاء بحضور قيادات القوات المسلحة وعدد من القوى السياسية والاعلاميين والمثقفين والفنانين وخلال كلمته طمئن الشعب المصري على مصر ونزع أى خوف من قلوبهم وأكد على أن القوات المسلحة شريفه وتحافظ على مصر وشعبها هنا : ثارت ثائرة جماعة الإخوان ومكتب الإرشاد ومندوبهم في الرئاسة محمد مرسي .

.. وفي صباح يوم (١٦ مايو ٢٠١٣) إستيقظ المصريون على

خبر «خطف الجنود السبعة في شمال سيناء» .. ماذا حدث ؟ وأين الحقيقة .. وهو ما نُلخصه في عدة نقاط هامة :

١- عقب بداية الأزمة مباشرةً إنتشرت شائعة تقول (إن «محمد مرسي» سيستغل تلك الأزمة لإقالة «السيسي وصدقى صبحى» لإعادة سيناريو شبيه بالتخلص من طنطاوى وعنان)، وسادت حالة من الغضب بين قيادات وضباط الجيش .

٢- «مرسي» رفض عقد إجتماع لمجلس الدفاع الوطنى وقرر الإجتماع بثلاثة قيادات فقط وهم (وزير الدفاع والداخلية ومدير المخابرات العامة) فى قصر الاتحادية ، وتم فى مساء ليلة (١٦ مايو ٢٠١٣) وكانت النقاشات كالاتى :

- (محمد مرسي) .. أخرج ورقة صغيرة من جيبه وصمم على ضرورة الحل السلمى وذكر (٥) مطالب لابد من تحقيقها لعودة الهدوء إلى شمال سيناء وهى (الإفراج عن جميع المتهمين فى تفجيرات طابا وشرم الشيخ والأزهر - إصدار عفو رئاسي عن بعض المحكوم عليهم بالإعدام غيابياً من أبناء شمال سيناء - وقف هدم الأنفاق التى تربط رفح بغزة - إنسحاب الجيش والشرطة من بعض الأماكن الحيوية داخل سيناء - رفع جميع الكمائن التابعة للجيش والشرطة من رفح والشيخ زويد) .

- (وزير الدفاع الفريق السيسى) .. قال وهو غاضباً ومحتدأً وواقفاً : لا .. لا .. لا .. لا يمكن القبول بالتفاوض مع الإرهابيين وإلا إنقلبت الأوضاع فى سيناء ومصر كلها ، وهناك من يحاول فرض سيطرته على شمال سيناء بالتعاون مع (غزة) ونحن قادرون على ردع ومواجهة أى متطرف ومتجاوز فى حق مصر وجيشها ، والمطالب الخمسة هذه تثبت وجهه نظرى .

- (وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم) .. قال : نحن نجحنا فى تحديد مكان

الخاطفين وهم ينتمون لتنظيمات إرهابية متطرفة ولهم علاقة بـ (غزة) وأبطال القوات الخاصة في الأمن المركزى جاهزين لمواجهةهم فوراً .

- (مدير المخابرات العامة اللواء محمد رأفت شحاته) .. قال : علينا الإسراع فى التعامل مع الأزمة لأننا لدينا معلومات مؤكدة بأن الخاطفين يخططون للهروب بالجنود السبعة عبر الأنفاق إلى داخل (غزة) ليلقوا نفس مصير الضباط الثلاثة وأمين الشرطة المختطفون فى فبراير ٢٠١١ .

- (محمد مرسى) إستمع لآراء «السياسي - ابراهيم - شحاته» وقال : لابد أن نعطي فرصة للحوار ضماناً لعدم إراقة الدماء ، أنا بكلفكم بمتابعة الحدث وهانجتم تانى !!

... ترك «مرسى» الاجتماع سريعاً وهو يجرى بعد أن أخبره مدير مكتبه بأن «خيرت الشاطر - نائب المرشد» يتصل به تليفونياً .. وترك الثلاثة الكبار يضربون كف بكف ويتسألون : ما قصة الورقة الصغيرة التى أخرجها من جيبه وبها المطالب الخمسة ؟.

٣- فى صباح (الجمعة ١٧ مايو ٢٠١٣) قام مسئول أمنى مصرى - رفيع المستوى جداً - بإستدعاء (٤) من كبار قيادات حركة حماس المُقيمين فى مصر وحذرهم تحذير شديد اللهجة من المشاركة فى أى مخطط ضد الجيش المصرى وإستغلال الأنفاق لتهديد أمن مصر .

٤- قامت القوات المسلحة بنشر مزيداً من القوات والمدرعات والمعدات إستعداداً للحظة الحسم ، وكانت الطائرات تتابع كافة التحركات فى كل من قرى (صالح الدين - شبانة - أبو عمر - الجميعى - البُرت - الكيلو ٢١) وداهمت منازل مهجورة تابعة لجماعات متطرفة .. وتم إغلاق المنطقة الحدودية مع (غزة) وإعتبارها منطقة عسكرية مُغلقة.

٥- أصدرت رئاسة الجمهورية بياناً أكدت فيه حرصها على سلامة وحياة الخاطفين والمخطوفين ، وأرسل «مرسي» ثلاثة من رجاله وهم («ياسر على - المتحدث بإسم الرئاسة » و «عماد عبدالغفور - مساعد رئيس الجمهورية» و«مجدى سالم - من قيادات تنظيم الجهاد وأحد المقربين من أيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة») للتفاوض مع الخاطفين وخرجوا من القصر الرئاسي في سيارة مرسيدس سوداء بـ (ستائر) تابعة لرئاسة الجمهورية متجهين لشمال سيناء ولكنهم إصطدموا وهم في طريقهم مع عدد من الكمائن الأمنية والعسكرية ، ووقفوا لوقت طويل أمام أحد كمائن الجيش يقع بين قريتي (صلاح الدين والجميعة) وتم سؤالهم عن (هوياتهم الشخصية) وصمم ضابط الكمين على ضرورة نزولهم جميعاً من السيارة وتفتيشها .. وسمح لهم بالمرور .. وإستقروا في (مسجد القباء في قرية صلاح الدين) وإجتمعوا بداخل المسجد مع أكثر من (٥٠) شخصية سلفية جهادية ومتطرفة لهم علاقات بالخطافين ، ثم إجتمعوا مرة أخرى في (مسجد أبو منير بقرية المقاطعة) ... (كانت كافة التحركات والتفاهات مرصودة)..

٦- تم التواصل بين اللواء أحمد وصفى قائد الجيش الثانى وعدد من شيوخ القبائل والتأكيد عليهم بأن القوات المسلحة تستعد لحملة كبرى وسيتم توجيه ضربة جوية للمنطقة الموجود بها المتطرفين ، وتم التركيز على منطقة (بئر لحفن) على بُعد (٣) كيلو من المنطقة الحدودية .. وفي صباح (الأربعاء ٢٢ مايو ٢٠١٣) فوجيء الجميع بوجود الجنود السبعة في (منطقة أبو عمر) وهم لم يتناولوا أى طعام منذ يومين ، وتم الإستعداد لعقد مؤتمر صحفى في الأمانة العامة للجيش لكن «مرسي» صمم أن يكون المؤتمر الصحفى في قصر الرئاسي .

..... لم تكن الخطورة في عملية خطف الجنود السبعة فقط ، بل كانت كافة الأجهزة الأمنية والسيادية في حالة يقظة ومتابعة لكل صغيرة وكبيرة وتم الكشف

عن عدد من الأسرار الكارثية الشديدة الخطورة والتي جعلت الجميع يدرك ان ما يحدث مجرد «مكيدة إخوانية ومخطط للنيل من الجيش وقيادات الجيش».

.. وهذه الأسرار هي :

- (السر الأول) : تم رصد مكالمات تليفونية بين قيادى إخوانى فى شمال سيناء مع إثنين من الخاطفين وقالوا له نصاً (أنتم فى جماعة الإخوان قمتم بتوريطنا فى خطف الجنود ، وطلبتم منا خطف الجنود وماقولتش هانعمل إيه بعد كدا ، وإحنا مش عارفين نعمل إيه بالجنود دلوقتى ، ومش هانتظر حتى يتم قتلنا بسبب الجنود) .. الغريب فى الأمر أن هذا القيادى الإخوانى كان يذهب لمديرية أمن شمال سيناء ومكتب المخابرات العامة بشمال سيناء بدعوى معاونة أجهزة الأمن للتوسط للإفراج عن الجنود.

- (السر الثانى) : أحد شيوخ القبائل فى شمال سيناء أبلغ مكتب المخابرات العامة ومكتب المخابرات الحربية بأنه جاءه رسالة عبر أحد الوسطاء بأن الجنود سيتم الإفراج عنهم مع أول ضوء فى الصباح ،، بعدها بدقائق حدث تواصل بين مكتب الأمن الوطنى ومكتبى المخابرات العامة والحربية وأكد مسئول مكتب الأمن الوطنى بشمال سيناء لهما بأنه منذ دقائق تلقى وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم إتصلاً من الرئيس محمد مرسي وقال «مرسى لوزير الداخلية» نصاً (إطمن .. سيتم الإفراج فى الساعة السابعة صباحاً).

- (السر الثالث) : قيام «الشيخ مرجان سالم الجوهري - من قيادات السلفية الجهادية» بتهديد الجيش علناً وقال نصاً (السلفية الجهادية لها الحق فى فعلوا من خطف للجنود لأن الجيش دخل على الخط ضدنا ، ويمارس معنا نفس ممارسات وأساليب أمن الدولة ، ونحن نقول لأنصارنا لا تفعلوا ذلك مع الجيش ، لكن

الجيش دخل طرف في الصراع ونحن لن نسكت).

- (السر الرابع) : قيام «مرسي» بالتدخل لوقف تحركات الجيش بل أنه أجرى مكالمات تليفونية من مكتبه الشخصي بالرئاسة مع الجماعات المتطرفة للتفاوض والحوار معهم وإشترطوا عليه عدم حضور الأجهزة الأمنية والسيادية، لكنه بطبيعة الحال لم يكن لا إتفاق ولا تفاوض وكان غرضه فقط هو (وقف تحركات الجيش والعمليات العسكرية وعدم هدم الإنفاق).

- (السر الخامس) : قيام إسرائيل بمد مصر بمكالمة تليفونية تم رصدها عن طريق جهاز المخابرات العسكرية الإسرائيلية المعروف بإسم «أمان» بين أحد الخاطفين والدكتور صفوت حجازي في شمال سيناء لأنهم كانوا يستخدمون شرائح لتليفونات تابعة لشبكة الإتصالات الإسرائيلية يقول فيها أحد الخاطفين نصاً (إلحق يا شيخنا .. الجيش بيحشد .. وماتفقناش على كدا) ليرد صفوت حجازي ويقول نصاً (ما تقلقوش .. دى كلها إجراءات شكلية .. والرئيس «مرسي» بيظمنكم).

■ ■ الحلقة التاسعة والثلاثون

... زنقة زنقة .. دار دار .. بكرة ندوسك يا «بشار»

.. إستيقظ المصريون في (٩ / ٦ / ٢٠١٣) على خبر إستشهاد «النقيب محمد أبوشقرة - المُتخصص في عمليات الإرهاب الدولي بجهاز الأمن الوطنى» خلال مواجهات مع عناصر خطيرة في شمال سيناء ، والذي تفوق على أكثر من ١٢٠ ضابط في مسابقة أقيمت في الأردن وفاز فيها بالمركز الأول ، وأفادت المعلومات الأولية عن توصل «أبوشقرة» لمعلومات خطيرة عن علاقة جماعة الإخوان بالجماعات والتنظيمات المسلحة في سيناء .. وإزداد الغضب في أوساط الرأى العام خاصة أنه كان غاضباً خلال إسبوع مضى على إثر صدور حكم من المحكمة الدستورية يقضى ببطالان قانون الجمعية التأسيسية

للدستور وأيضاً على إثر الأزمة التي حدثت بين مصر وأثيوبيا بعد إذاعة إجتماع محمد مرسى مع عدد من القوى السياسية الموالية للإخوان ، وكان أيضاً جموع المثقفون ثائرون ضد وزير الثقافة الإخوانى علاء عبدالعزيز ، وما أثاره مشروع بيع الصكوك وتنمى النفوذ القطرى فى منطقة قناة السويس .. كل هذا أشعل

غضب المواطنين فى جميع محافظات مصر ، وهو ما قابلته الإخوان وأنصاره بمزيداً من التهديد والوعيد كالاتى :

- (بيان جماعة الإخوان) قال : نحن مع «مرسى» وشرعيته وشريعته ضد العلمانيين وستتحرك فى إتجاه القبض على الفوضويين فى الوقت المناسب.

- (الجماعة الإسلامية) قالت على لسان «عاصم عبدالماجد» : إن معارضى «مرسى» يريدون نشر الفوضى.

- (السلفية الجهادية) قالت على لسان «مرجان سالم الجوهري» : الصدام وارد والتصدى سيكون قوى ومن الوارد سقوط ضحايا ومصابين.

- (خيرت الشاطر - نائب مُرشد الإخوان) قال : لازم كل القوى الإسلامية تتعاون وتتحد خلف الإخوان لأن المعارضين يريدون الضغط على الجيش للنزول لحمايتهم.

- (محمد بديع - مُرشد الإخوان) قال : هناك من يسعى للإنقضاض على كل ما هو إسلامى فى مصر ولا بد من التوحد لإفشال تظاهرات ٣٠ يونيو.

.. ورغم ذلك كانت هناك مخططات سرية لقيادات جماعة الإخوان وخاصة مكتب الإرشاد تهدف إلى تصعيد الأوضاع فى سوريا بعد الإنفاق مع قطر والأمريكان ، ودعا «محمد مرسى» فى (١١ / ٦ / ٢٠١٣) إلى إجتماع عاجل

لمجلس الأمن القومي لبحث عدة ملفات منها (الملف السوري - مظاهرات ٣٠ يونيو - أزمة سد النهضة)، وخلال الاجتماع أعلن وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم عن رفضه حماية مقرات الأحزاب وعدم الدخول في مواجهات مع المتظاهرين حتى لا تكرر أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، لكن عدد من الوزراء الإخوان الذين حضروا الاجتماع بالاعتراض على ما قاله وزير الداخلية وحاولوا إفشال الاجتماع وقالوا : سنستخدم وسائلنا لحماية مقراتنا وسنرفض أى خروج على الشرعية المنتخبة من الشعب ، لكن فيما يبدو أن قيادات الإخوان كانوا يجهزون للحصول على موافقة مبدئية من مجلس الأمن القومي المصرى بقطع العلاقات مع سوريا وحاول «عصام الحداد - مساعد رئيس الجمهورية» أن يُنهي الاجتماع سريعاً والحصول على موافقة بقطع العلاقات مع سوريا ، لكنه ذلك تصادم مع رفض جميع قيادات الأجهزة الأمنية والسيادية ، وشدد مدير المخابرات اللواء محمد رأفت شحاته على رفض التصعيد ضد سوريا وإعتبره غير مبرر ولن يقبل الشعب المصرى به نتيجة العلاقات الوثيقة بين الشعيين حيث يعتبر الجيش السورى هو الجيش الأول لمصر وحارب معنا في حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، لينتهى الاجتماع دون قرار.

- كانت هناك أزمة كبرى قد إستجدت على السطح بين رئاسة الجمهورية وجهازى المخابرات العامة والأمن الوطنى تحديداً في يوم (١٣ / ٦ / ٢٠١٣) بعد قيام جهازى المخابرات العامة والأمن الوطنى بمنع دخول عناصر متطرفة منتمية لتنظيم القاعدة ومُدرجة ضمن قوائم الإرهاب الدولى إلى مصر وتوقيفهم في مطار القاهرة والتحقيق معهم وكان عددهم (١١) فرد ، لكن مؤسسة الرئاسة تدخلت للسماح لهم بالدخول على إعتبار أنهم قيادات إسلامية من المنتمين للإتحاد العالمى لعلماء المسلمين وجبهة علماء الأمة ورابطة علماء أهل السنة وجاءوا للقاء الرئيس محمد مرسى في قصر الاتحادية ضمن (١٩) فرد منتمين

لجنسيات عربية من أجل بحث الوضع في سوريا ، وبالفعل دخل الـ (١١) فرد المدرجون على قوائم الإرهاب الدولي ومنهم (عبدالرحمن النعیمی - قطر) و (عجیل النشمی - الكويت) و (محمد حسن ولد الددو - موريتانيا) و (صباح الموسوی - إيران) و (عبدالوهاب الحمیقانی - اليمن)، وإجتمعوا مع محمد مرسى بحضور الدكتور يوسف القرضاوى وعدد من قيادات مكتب الإرشاد .. وكانت هذه هى كواليس الاجتماع المشبوه :

١- الاجتماع إستمر أكثر من ساعتين ونصف ، تحدث فيه (٩) شخصيات فقط .

٢- «عبدالرحمن النعیمی» إشتكى من تصرفات السلطات الأمنية بمطار القاهرة وإتهمها بالتضييق على ما أسماهم بالإسلاميين الذين يزورون مصر ويوقفونهم في المطار ويحققون معهم ويعطلونهم بالساعات ، وطلب من «مرسى» منع مرور السفن السورية من قناة السويس أو أى سفن تابعة لأى دولة تساعد «بشار الأسد» وتنقل له سلاح.

٣- «الدكتور القرضاوى» عرض على «مرسى» التدخل في سوريا بقوة بما في ذلك بحث موضوع التدخل الخارجى لوقف المذابح التى يتعرض لها الشعب السورى.

٤- «مرسى» قال لهم (أنا إتكلمت مع «الرئيس الروسى بوتين» لمدة ثلاث ساعات ونصف منهم ساعة ونصف عن الملف السورى ، وبوتين قاللى : لدينا مصالح فى سوريا ، ولو جاءت أمريكا إلى سوريا ، من يضمن مصالحنا هناك ؟ .. ولما جاء «وزير الخارجية الأمريكى جون كيرى» فى زيارة للقاهرة مؤخراً فى أعقاب ضرب إسرائيل لمواقع فى سوريا منذ شهرين ، وأدانت مصر الضربة الإسرائيلية ، «كيرى» إستفسر وقاللى : لماذا إعتزضتم على ضرب إسرائيل لمواقع

سورية ؟ فقلت : إعتراضنا الوحيد لأن الضربة لك تكن موجهة لـ «بشار الأسد» نفسه).

٥- «مرسى» قال : نريد ضرب «بشار الأسد» فقط .. ليرُد عليه «القرضاوى» غاصباً ويقول : وهل ستترك الناس تموت في سوريا كل يوم ؟ .. ليرُد «مرسى» ويقول : أنا ممكن أقطع العلاقات مع سوريا أو أطلب حظر جوى للطيران في سوريا وإطمئنا أنا إتحدد لى ميعاد أنى أُجرى مكالمة تليفونية مع «بان كى مون - الأمين العام للأمم المتحدة» في تمام الساعة السابعة والنصف بتوقيت القاهرة اليوم وهاطلب منه ذلك.

٦- سادت حالة من الغضب لبعض الحاضرين لأنهم إختلفوا فيما بينهم حول : مَنْ يحق له أم يؤم المصلين أثناء صلاة المغرب الذين أقاموها في قصر الاتحادية وقطعوا الإجتماع للصلاة ؟ هل (الرئيس مرسى أم الدكتور القرضاوى ؟) لكنهم في النهاية أقاموا الصلاة وكان الأمام «محمد مرسى» وصلى «القرضاوى» خلف «مرسى» ، بعد أن قال أنصار «مرسى» إنه الرئيس ومن الناحية الشرعية فهو صاحب السلطان وصاحب البيت وبالتالي فهو الذى يُصلى بضيوفه.

٧- بعد إنتهاء الصلاة ، حاول «مرسى» تلطيف الأجواء وقال : ستسمعون أخباراً جيدة بعد قليل ، وسأفعل ما يُرضيكم ليهتف الحاضرون في قصر الاتحادية قائلون (زنقة زنقة .. دار دار .. بُكرة ندوسك يا «بشار»).

.. ظهرت جميع وجوه أعضاء جماعة الإخوان على حقيقتها ، فقد أكد الدكتور محمد سعد الكتاتنى قائلاً : لا بد من توضيح موقفنا للغرب والأمريكان بشأن سوريا ويجب التنسيق معهم في الخطاب الإعلامى والشعارات التى سنرفعها ويجب أيضاً أن يطلب الرئيس محمد مرسى من أمريكا بضرورة فرض حظر جوى على سوريا ، لياتى (مرسى) ويطلق تصريحات كارثية ويقول : سنفتتح

قنصلية لغزة في القاهرة وقنصلية مصرية في غزة ونُسّق مع جهات عربية وكلنا جاهزون للتعاطى مع هذا الأمر وأيضاً سنقطع علاقاتنا مع سوريا وسنطالب برحيل «بشار الأسد» ، ولينظم الإخوان مؤتمراً حاشداً بالصالة المغطاة بمدينة نصر بعنوان (نُصرة سوريا) وفيه يعلن «مرسى» عن قطع العلاقات مع سوريا والتلميح بأن ذلك جاء ذلك تعبيراً عن رغبة مصر قيادةً وشعباً وجيشاً .

■ ■ الحلقة الأربعون

... النهاية

.. على ما يبدو فقد وصلت الأجواء في مصر إلى طريق مسدود، فقد أرادت جماعة الإخوان أن يُسرِعوا من تنفيذ مخططاتهم في ظل دخولهم في عداء مع جميع القوى السياسية وصدام مع جميع فئات الشعب ، فقد عادوا الجيش والشرطة والمخابرات والقضاء والإعلاميين والشعب ، وتصالحوا مع إنصارهم الذين يتاجرون بالدين .. وكانت الأجهزة الأمنية والسيادية تتابع عن كثب ما يجري في الخفاء من أعمال خبيثة من جماعة الإخوان ، وتم التوصل إلى عدة نقاط هامة منها :

١ - الفشل الذريع لمؤسسة الرئاسة في إدارة ملف سد النهضة

الأثيوبي مما اضطروا للجوء للتنظيم الدولي لجماعة الإخوان في التوصل لحل ، وحاول اللجوء إلى إيطاليا للدخول كوسيط مع أثيوبيا ، وتم تحديد ميعاد للقاء مساعد رئيس الجمهورية الدكتور عصام الحداد مع «إيما بونينو وزيرة خارجية إيطاليا»، وبالفعل ذهب عصام الحداد في الموعد المحدد في روما وإلتقى بوزيرة الخارجية ، لكنه فوجئ بها حينما قالت له : ليس لدى ما أقدمه

لك إلا تحديد ميعاد لك مع رئيس شركة كورونا الإيطالية الذي يعتبر أكبر مستثمر في أثيوبيا وهو الوحيد الذي يستطيع الضغط على الحكومة الأثيوبية .

٢ - رصد قرارات صادرة عن «خيرت الشاطر» تفيد بضرورة إنضمام شخصيات عسكرية سابقة تم تجنيدها لصالح الإخوان للتنظيمات التابعة للجماعة وبذلك يجمع التنظيم المسلح بين الإحترافية العالية والتكتيكات العسكرية وبين حرب العصابات).

٣ - تتبّع شركة مملوكة لـ «خيرت الشاطر» قامت بشراء (٤٠٠) سيارة رينو وتم إعطائها لحكومة حماس في غزة و (٥٠٠) سيارة هيونداي لبيعها بالسعر المحلي الفلسطيني وجميعها تم تهريبها عبر الأنفاق.

٤ - كانت هناك شركة في جنوب قطاع غزة مُتعاقدّة مع شركة المقاولون العرب في مصر لتوريد (رمل وزلط) بقيمة (٣٨) مليون دولار وكانت السيارات التابعة لشركة المقاولون العرب والمُحملة بالرمل والزلط تمر عبر معبر (العوجة التجاري)، وفوجئت الشركة بالتنظيمات الإرهابية تمنع مرور السيارات وبالتالي عدم توريد الرمل والزلط في الموعد المحدد مما أدى لفسخ العقد ، وبعدها بساعات قليلة أسندت شركة جنوب قطاع غزة توريد الرمل والزلط بشركة

يملكها خيرت الشاطر بالتعاون مع العناصر الإخوانية في شمال سيناء.

٥- التوصل إلى وجود (١٤٠٠) فتحة نفق موجود على الحدود مع غزة من الناحية المصرية في المنطقة ما بين قري (المهدية - الماسورة - الدهنية - صلاح الدين) حتى شاطئ البحر.

٦- الكشف عن وجود مجموعة من الأنفاق المكيّفة والمميّزة والمخصصة لدخول الأفراد وتحصل حكومة حماس على رسوم من تشغيلها بقيمة (٥) دولار من كل فرد ولذلك خصصت وزارة الأنفاق العامة ويتولاها «غازي حمد»، وتم التوصل إلى وجود مافيا للأنفاق بعد القبض على أحد سماسرة حفر الأنفاق الذي اعترف وقال : النفق الواحد يحقق ربح يصل إلى ١٠٠ ألف دولار يومياً).

٧- الكشف عن عمليات كبرى لتهرب سلع وبضائع إسرائيلية لشمال سيناء وإنتشار دولارات مزورة بين المواطنين مما إضطّر المواطنين والباعة بتقديم شكاوى متعددة ووصل الأمر للذهاب إلى أقسام الشرطة وتحرير محاضر بوجود عمليات بيع وشراء بدولارات مزورة قادمة من قطاع غزة .

٨- إيران « تنقل سلاح بالطيران إلى السودان ومنها يتم تهريبه إلى داخل مصر .

٩- سيناء تحولت إلى وكر للإرهابيين وسوق دولي لتجارة السلاح ، وتنتشر بها إسلحة إيرانية وتصل سعر قطعة السلاح الإيراني في شمال سيناء إلى (١٨) ألف جنيه .

١٠- محمد مرسى « تدخل لوقف تحركات الجيش وأجرى إتصالات من مكتبه برئاسة الجمهورية مع قيادات بالجماعات التكفيرية وأرسل وفوداً من الرئاسة وطالبوا بقاء عدد من القيادات المنتمية للسلفية الجهادية الذين تم القبض عليهم آنذاك ، لكن قيادات السلفية الجهادية طالبوا بعدم حضور الأجهزة

الأمنية وعدم مشاركتهم في الحوار ، وبالفعل تمت الإتصالات من خلال مكتب الرئيس مرسى في غياب الأجهزة الأمنية التي لم تعلم بما توصلت إليه الحوارات بينهم ، وعلى ماذا اتفقوا ؟ هل هو إتفاق ؟ أم تفاوض ؟ لكن من المؤكد أنه كان الغرض منه : وقف تحركات الجيش وعملياته العسكرية وعدم هدم الأنفاق ، وقد عقدت الحوارات في «مسجد أبو منير» بقرية المقاطعة ، وعقدت حوارات أخرى في «منطقة بئر لحفن» ، وتأكد ان «مرسى» يقوم بتسريب الخطط الأمنية لأنصاره من المتطرفين والارهابيين في سيناء ، ليس هذا فقط بل أنه قام بتعيين عناصر إخوانية تكون مسئولة عن (سويتش تليفونات الرئاسة) وجميعهم من رجال خيرت الشاطر الأوفياء والذين - بطبيعة الحال - يقومون بإبلاغه بكل صغيرة وكبيرة تحدث في رئاسة الجمهورية .

١١- إسبوعياً .. كان الجيش يُلقى القبض على أكثر من (٣٥٠) فلسطيني دخلوا سيناء عبر الأنفاق بطريقة غير شرعية وكان «مرسى» يقول : لا تُحاكموهم وأعيدوهم لقطاع غزة.

١٢- «سوق الجورة» في شمال سيناء يوم الإثنين يُشاهد به شخصيات غريبة من جنسيات تونسية وليبية وسودانية وفلسطينية ، وكان يقيم بالقرب منه (الدكتور رمزي موافي - الطبيب الخاص بأسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة السابق) .

١٣- تم تجاهل مُتطلبات الشرطة تماماً ، ولم يتم الإستجابة لإحتياجاتها ، فقد كانت تعاني من قلة التسليح ، ونقص الدروع الواقية وسيارات الـ (4 باى 4) ، وكان «مرسى» يتذرع على الدوام بأنه لا توجد ميزانية ولا داعى لمثل هذه الإجراءات .

١٤- التوصل لوجود عصابات إخوانية تتعاون مع عناصر حماساوية في غزة تخصصت في سرقة السيارات من داخل مصر وتهريبها إلى غزة وقد تم رصد حوالى

(١٥٠) سيارة مسروقة تم تهريبها لـ غزة خلال إسبوع واحد فقط .

١٥ - غضب بين صفوف ضباط الحرس الجمهورى بالقصر الرئاسى والسبب: قيام «أسعد الشیخة - نائب رئیس الديوان» برفع صوته وصرخ فى أحد الضباط الكبار فى الحرس الجمهورى ، فما كان من الضابط إلا أن تقدم بشكوى لقائد الحرس الجمهورى الذى بدوره قدم الشكوى لـ محمد مرسى وقال له : إن الأصول والأعراف العسكرية تقتضى ألا يتعامل أحد من ضباطه إلا من خلاله شخصياً وليس كل من هب ودب يعطى أوامره لهم .. لكن «مرسى» قلل من شأن الأزيمة وأعتبرها تجاوز وإنتهى وعليه غلق الموضوع وعدم الحديث فيه ... لكن قائد الحرس الجمهورى قال له : لا نسمح بتكرار ذلك مرة أخرى فضباط الحرس الجمهورى لهم قيمة ومكانة ولا يصح أن يتعامل معهم هكذا .. ورد «مرسى» : إن الإخوان لم يخدموا فى الجيش وبالتالي لا يعرفون الأصول العسكرية وتم تعيين عدد كبير منهم فى الرئاسة ولن يتكرر هذا الموقف مرة أخرى .

١٦ - الكشف عن وجود عمليات تسفير كبرى لعدد من الشباب المنتمين للإخوان وأتباعهم من مطار (مرسى علم) إلى مطار (طرابلس) فى ليبيا للتدريب على القتال وضرب النار بالتعاون مع عناصر إيرانية .

١٧ - التوصل لمعلومات سرية تفيد بقيام الإخوان بتخزين سلاح فى قلب القاهرة ، وتدريب عناصرهم فى معسكرات فى مطروح والمنيا وبنى سويف والفيوم والبحيرة على ضرب النار والإغتيالات .

١٨ - ما صرح به «مرسى» أثار غضب الأجهزة الأمنية والسيادية حينما قال ؛ كل من سيذهب للقتال فى سوريا لن يتعرض للمساءلة فى مصر .

... لكن كانت هناك مواقف أخرى كاشفة لحقيقة الجماعة التى وصلت لحكم مصر وهذه المواقف هى :

- (الموقف الأول) : في (١٨ / ٦ / ٢٠١٣) ذهبت «آن باتريسون - السفيرة الأمريكية بالقاهرة» إلى مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية وأدلت بتصريحات في غاية الخطورة وقال : إن أمريكا لا تُرحب بنزول الجيش مرة أخرى للحكم في مصر ويجب إحترام الرئيس المنتخب بالصندوق ونُحذر من أى إنقلاب عليه .. سريعاً صدر بيان من مصدر عسكري أكد خلاله إن الجيش لا يقبل الضغوط أو التدخل في شئون مصر الداخلية من أية أطراف خارجية تحت ذريعة الديموقراطية لأن إرادة المصريين هي التي تحكم.

- (الموقف الثاني) : بعدها بـ (٤٨) ساعة بالتمام والكمال حينما ذهبت «آن باتريسون - السفيرة الأمريكية بالقاهرة» لزيادة «خيرت الشاطر - نائب مُرشد الإخوان» في مكتبه الكائن في (٣ شارع مكرم عبيد بمدينة نصر) ، ولما لا ؟ فهي ذهبت للرجل الذي يحكم مصر من خلف الستار وكان ما إنتهى إليه اللقاء هي جملة قالها الشاطر ورددها كثيراً وهم (إما نأخذ كل شيء أو لا نأخذ شيء) ، وخرجت السفيرة الأمريكية لتواصل إستفزاز الشعب المصري وقالت : نرفض أى تدخلات للجيش ... ثم خرجت بعد ذلك وإلتقت اللواء محمد العصار والذي بادرها وقال لها (عليكى الإلتزام بدورك الدبلوماسى دون التدخل في الشأن المصرى) .

- (الموقف الثالث) : بعدها بـ (٩٦) ساعة ، كانت الضربة القوية التي تلقتها جماعة الإخوان يوم أن صدر الحكم التاريخى من محكمة الإسماعيلية برئاسة المستشار خالد محجوب في قضية الهروب من السجن على «محمد مرسى» و ٣٤ قيادى إخوانى وأيضاً التخابر والتحريض على القتل .

- (الموقف الرابع) : الكشف عن مخطط إخوانى لحل جهاز الأمن الوطنى نهائياً وإعلان حالة الطوارئ وإقالة وزير الداخلية حتى يفتك الإخوان بجميع المعارضين الذين ينوون نزول الشارع للتظاهر والثورة على الإخوان.

- (الموقف الخامس) : حضور احمد عبدالعاطى وأسعد الشيخة جميع الاجتماعات الرئاسية مع الأجهزة الأمنية والسيادية وكانت مهمتهم نقل كل ما يدور الى مكتب الارشاد .

.. كانت وزارة الداخلية قد مر عليها إسبوع عصيب فقد هتف ضباط نادى الشرطة بسقوط حكم المُرشد في حضور آلاف الضباط ، ثم إجتمع الوزير بضباط الأمن المركزى وكانت ثورتهم عارمة ضد حكم الإخوان ، وتمادت جماعة الإخوان في تدخلاتها في شئون الشرطة لدرجة أن «احمد عبدالعاطى - مدير مكتب الرئيس» أرسل خطابات للأجهزة الأمنية لمنع عرض مسلسل (الداعية) ورفضت الأجهزة الأمنية لانه ليس من إختصاصاتها ومهامها منع عرض مسلسلات ، إضافة إلى أن «الشاطر» حاول السيطرة على جهاز الأمن الوطنى وأرسل شباب الإخوان لحصار الجهاز ورفعوا علم تنظيم القاعدة على الباب الرئيسى لمقر الجهاز بمدينة نصر ، وكانت المخابرات العامة تُعانى من وجود عناصر اخوانية في جميع مؤسسات الدولة كانوا بالنسبة لـ «مرسى» جواسيس على الدولة وإعتبروا أنفسهم عيون مرسى على الدولة وينقلوا له معلومات من كل مكان ، كان يتلقاها مرسى ويحاول المتاجرة بها أمام رئيس جهاز المخابرات حتى يظهر مرسى بأنه يعلم كل صغيرة وكبيرة في البلاد .

- كانت كافة الأجهزة الأمنية والسيادية تعلم أن «الشاطر» قد أدخل أجهزة تنصت وتجسس بعضها من تركيا وقطر بمبالغ مالية تقدر بحوالى ١٢٠ مليون دولار للتنصت على المعارضين والسياسيين وكبار رجال الدولة .

.. ولكل هذه الأسباب قرر وزير الدفاع الفريق السيسى إصطحاب كبار قادة الجيش للقاء رئيس الجمهورية ومصارحته بحقيقة الأمر في صباح يوم (٢٢/٦/٢٠١٣) دون سابق ميعاد فى القصر الجمهورى وإستمر اللقاء ثلاث

ساعات ، وعرضوا عليه الموقف في سيناء وحالة الانقسام في المجتمع وإصراره على السير قُدماً في طريقه رغم الاحتجاجات وحالة الغليان في الشارع ، لكن «مرسى» قال : هذا الكلام يحتاج لدراسة وأنا مُتابع الموقف ولا توجد خطورة وأطالبكم بالإستعداد لإستقبال أفواج ن السوريين لتدريبهم لأن الموقف في سوريا صعب وأنا تعهدت بالوقوف مع السوريين حتى إسقاط بشار الأسد ، غضب قادة الجيش من إصرار «مرسى» على السير في طريقه ، وقالوا : سوريا تمثل أمننا القومي وما يجري هناك نعلمه جيداً ولن يتورط الجيش المصري في التدخل في الشأن السوري ، لكن «مرسى» قال : أنا رئيس منتخب ولدى الشرعية وأنا القائد الأعلى للجيش ، وقالوا : عليك بالقبول بإستفتاء على شرعيتك ، ورفض مرسى وإنتهى اللقاء إلى لا شيء .

--- ثاني يوم حضر قيادات الجيش الندوة التثقيفية في الجلاء وعرض وزير الدفاع في كلمته مُهلة أسبوع لجميع القوى السياسية حتى يتفقوا لأن الأمن القومي المصري يتعرض للخطر ، وأمر بنزول قوات الجيش للشارع للتأمين بعد ان زادت دعوات التظاهر والخروج للثورة على حكم الإخوان وفي المقابل أعلنت جماعة الإخوان وأنصارهم عن النزول للتظاهر أيضاً وإستمر هذه الحال لمدة إسبوع ونزل ٣٣ مليون مصري للشوارع مطالبين بالإطاحة بحكم المُرشد .. وقد نجحوا في الإطاحة به بعد تظاهرات عمت البلاد .. ويحفظ الله مصر من مصير مجهول لا يعلم مداه إلا الله .

تم بحمد الله

نبذة عن المؤلف

- بلال الدوى
- عضو نقابة الصحفيين .
- عضو إتحاد الصحفيين العرب .
- عمل في عدة صحف مصرية وعربية منها :
- (صوت الأمة - الميدان - الأهرام العربى - صوت الملايين) .
- تولى إدارة تحرير عدد من البرامج السياسية «التوك شو» في عدد من الفضائيات المصرية والعربية لمدة ١١ عاماً.
- حاصل على دبلومة في العلوم السياسية.
- صدر له من قبل عدة كتب منها :
- (العادلى والمشير) .

(قطر .. إسرائيل الصغرى ورأس الأفعى).

- أسس مركزاً لرصد التنظيمات الإرهابية في المنطقة العربية وهو (مركز الخليج لمكافحة الإرهاب) بالمشاركة مع باحثين من دول الخليج.
- له عدة دراسات عن الجماعات الإرهابية في منطقة الخليج.
- له أبحاث منشورة في (الإمارات والسعودية والبحرين والكويت) عن خريطة التنظيمات الإرهابية في الشرق الأوسط).

الفهرس

- إهداء 3
- قبل أن تقرأ 5
- الحلقة الأولى - (البذور الأولى للإرهاب في سيناء) 9
- الحلقة الثانية - (الطريق إلى جبل الحلال) 13
- الحلقة الثالثة - (الشيخ عبداللطيف وممتاز دُغمش) 17
- الحلقة الرابعة - (لحظة الإنقضااض) 21
- الحلقة الخامسة - (مؤامرة في لاطوغلى) 25
- الحلقة السادسة - (الشاطر .. عقل الإخوان) 29
- الحلقة السابعة - (إفشال الدولة) 35
- الحلقة الثامنة - (سر «لاب توب» جيش الإسلام في غزة) 41
- الحلقة التاسعة - («فلاشة» ممتاز دُغمش) 45

- 51 - الحلقة (١٠) - (لعبة «القط والفأر»)
- 55 - الحلقة (١١) - (الخطر القادم)
- 59 - الحلقة (١٢) - (الأعلام السوداء والعين الحمراء)
- 65 - الحلقة (١٣) - (حينما هتفوا : المرة دى بجد .. مش هانسيبها لحد)
- 69 - الحلقة (١٤) - (حلف الشيطان)
- 75 - الحلقة (١٥) - (مصر الأولى ومصر الثانية .. والمُخطط الخبيث)
- 81 - الحلقة (١٦) - (الأيام العصيبة فى تاريخ مصر)
- 85 - الحلقة (١٧) - («الأمير» يتحدث من «تورا بورا» و «الرئيس» يستمع)
- 91 - الحلقة (١٨) - (الوجه الآخر للفرعون الديكتاتور الجديد)
- 97 - الحلقة (١٩) - (ولا حياة لمن تنادى .. دا «الشاطر» على التلفون)
- 103 - الحلقة (٢٠) - (السيسي وجمال الدين وجهاً لوجه مع «مرسى»)
- 109 - الحلقة (٢١) - (سر «ماهر عطية أبو جبة»)
- 115 - الحلقة (٢٢) - («مرسى» يبصم على قرارات مكتب الإرشاد)
- 121 - الحلقة (٢٣) - (معسكرات طبيب «بن لادن» و «أمن دولة» يضيع)
- 127 - الحلقة (٢٤) - (تحالف مع «القاعدة وإيران» والصدام مع «دول الخليج»)
- 135 - الحلقة (٢٥) - (الغضب ثم الغضب ثم الغضب)
- 141 - حلقة (٢٦) - (تفاهات «إخوانية حمساوية إسرائيلية» برعاية أمريكية)
- - الحلقة (٢٧) - (كوارث وخيانة .. وما زال شعارهم «إما كل شيء أو

- لا شيء» (..... 147
- الحلقة (٢٨) - (عملية البحث عن «الواد خيرت») 153
- الحلقة (٢٩) - (الطريق إلى «جيش وشرطة ومخابرات» إخوان) 161
- الحلقة (٣٠) - (في بيتنا «حاجي» وأقل من «الثانية» هنكون في الشارع) 167
- الحلقة (٣١) - (تعليمات من «تورا بورا» : الغدر بالأزهر والكنيسة
والسلفيين) 175
- الحلقة (٣٢) - (مرسى «النبي» يقول : سأفعل وأعدك بالتنفيذ) 181
- الحلقة (٣٣) - (تهديد الأمن القومي فداءً للشيخ عمر عبدالرحمن) 189
- الحلقة (٣٤) - (السيسي لـ«كبرى»: هل سيتحرك جيشكم إذا تعرض الأمن
القومي الأمريكي للخطر ؟) 197
- الحلقة (٣٥) - (يسقط يسقط حكم المرشد) 203
- الحلقة (٣٦) - (... وعليهم ترك هذه الارض) 205
- الحلقة (٣٧) - (مؤشرات الخيانة) 211
- الحلقة (٣٨) - (إحراج الجيش) 217
- الحلقة (٣٩) - (زنقة زنقة .. دار دار .. بُكرة ندوسك يا «بشار») 223
- الحلقة (٤٠) - (النهاية) 229
- نبذة عن المؤلف 237
- الفهرس 238

